
غسان حمدان
التطبيع
استراتيجيّة الاختراق
الصُهيُوني
دار الامان للطباعة والنشر
بيروت

التطبيع

بسم الله الرحمن الرحيم

" فاتحة لكل خير وتمام لكل نعمة "

الطبعة الأولى
١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

دار الامان للطباعة والنشر
بيروت

المحتويات

الفصل الثالث

مظاهر ومجالات التطبيع

الفصل الرابع

أهمية التطبيع للكيان الصهيوني

الفصل الخامس

مخاطر التطبيع على المنطقة

الفصل السادس

ملامح الموقف الشعبي من التطبيع

الفصل السابع

مستقبل التطبيع

قائمة الجداول

الفصل الثاني:

الفصل الثالث:

الفصل الرابع:

الفصل الخامس:

الفصل السادس:

قائمة الخرائط

الفصل الثالث:

الفصل الخامس:

الاهـدَاء

إلى خالد الإسلامبولي وإخوانه أبطال حادثة المنصة.

إلى سعد وسليمان وناصر وحاتم وسمير وإخوانهم شهداء مقاومة التطبيع.

إلى كل المجاهدين الصابرين الذين رفعوا رأس الشعب المسلم عالياً وأعلنوا للعالم أجمع، أنّ المسلمين يرفضون الصلح مع اليهود وإقامة علاقات مع كيانهم بأيّ شكل من الأشكال.

مقـدّمَة

ابتلى المسلمون في هذا العصر بكارثتين غير طبيعيتين، كان لهما الأثر البالغ في حياة الذل والاستعباد التي تعيشها الشعوب الإسلامية.

الكارثة الأولى: هي إلغاء الخلافة الإسلامية التي شكّلت البداية المؤلمة لفقد المسلمين هويتهم وانقسامهم على أنفسهم. فقد نجح ثنائي التآمر العالمي (اليهودية والصليبية) في إنشاء دويلات صغيرة في الأرض الإسلامية لا تستطيع أن تدافع عن نفسها أو تصمد أمام القوى الطاغية. ولذلك بقيت القوى الاستعمارية مهيمنة على شعوبنا المسلمة، التي حكمتها القومية والاشتراكية والعلمانية. في هذا العصر، حيث لا يشعر المسلمون بأي قدر من الكرامة الإنسانية، فقد وصلوا ـ والحق يقال ـ إلى أدنى درجة من الانحطاط السياسي بحيث أصبحوا أضحوكة العالم وسخريته، وأضحوا مضرب المثل في الجبن والذل والخيانة، بعد أن كانوا أعزة أشرافاً تهابهم أقوى الدول ويحسب لهم الشرق والغرب ألف حساب. لماذا؟ لأنهم أضاعوا الإسلام فهماً والتزاماً وغاب شرع الله عن العقول والقلوب، وعن القوانين والتشريعات، وعن ميدان المعركة التي خاضوها تحت رايات زائفة وشعارات مزيفة.

إنّ البلاء الذي جلبته الدعوات الإقليمية والقومية والاشتراكية متشعب وكبير، وقع فيه المسلمون وشاركوا بأيديهم في تخريب بيوتهم. لأن الانحراف عن المنهج الرباني يؤدي إلى الوقوع في شرك الشيطان ومنهج الجاهلية. فكان اعتمادنا ـ نحن المسلمين ـ على الدول الكبرى ورهاننا على أمريكا وروسيا، فتفشى الجهل بيننا وتأخّرنا عن ركب الحضارة واقتصرت إنجازاتنا على تقليد الشرق والغرب وأخذ الأسوأ لتطبيقه في بلادنا.

الكارثة الثانية: في ظل هذه الظروف والأوضاع، أصبح الطريق سالكاً أمام اليهود لتنفيذ خططهم وكيدهم ومؤامراتهم. وبالرغم من النهاية المهينة للحملات الصليبية وفشلها الذريع في تحقيق أهدافها، إلاّ أن الروح الصليبية الخبيثة لم تنته بانتهاء هذه الحملات، بل على العكس استمرت حتى وقتنا الحاضر. وقد تجلّت هذه الروح عبر المساعدات الكبيرة والمثمرة إلى الآن للقوى اليهودية الباغية وتمكينها من اغتصاب أرض فلسطين المسلمة واضطهاد شعبها المسلم والتنكيل به وتدمير حضارته العريقة. فصار المسلمون غرباء في أوطانهم يعملون خدماً لليهود وعلى هامش الأحداث.

كشفت مأساة فلسطين الحقائق التي كان يغطيها ستار الثورية والوطنية الزائفة وستار الصمود والتصدي. ولقد عرّت فلسطين كل الأنظمة العربية بدون استثناء. وبينما كان اليهود يعلنونها بكل وضوح أن صراعهم عقائديٌّ من الدرجة الأولى وأنهم ضد الإسلام أولاً والمسلمين ثانياً ﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾، نجد بالمقابل ضعفاً في قيادة المسلمين، وفقدان الشعور بخطورة المسؤولية وبعداً عن الإعداد والتسليح وجمع الكلمة وإرخاء الحبل ليمسك به أناس لا يقلون عن اليهود عداء للإسلام والمسلمين.

عشرات الأحزاب والحركات المنحرفة استغلّت المغفلين من المسلمين وأعلنت نفسها وصية على الشارع الإسلامي وكلها تدّعي أنها تقاوم العدوان اليهودي في فلسطين، بينما هي تمد أيديها متوسلة أن يقبل اليهود الصلح وإنهاء حالة الحرب مقابل التسليم لهم بأحقيتهم في أرض فلسطين. وإذا كانت دولة العدو قد فشلت في فرض سيطرتها على العرب برغم محاولاتها المستمرة بشتى الوسائل والحيل وبرغم وجود الحكام الأقزام، إلاّ أن اليهود لم ييأسوا. فقد بقوا يتصيّدون الفرص، وسنحت فرصة ذهبية نادرة مع تعالي صيحات الأنظمة العربية التي تطالب بحل ما تسميه «مشكلة الشرق الأوسط» وعقد مؤتمرات السلام والصلح، ثم جاءت زيارة الرئيس المصري أنور السادات واعترافه بالكيان اليهودي ودعوته اليهود إلى العيش مع العرب بأمان واطمئنان. واستغلّت إسرائيل هذه الفرصة وأخذت تلوح برايات التعاون مخفية رغبتها في السيطرة تدريجياً على المنطقة العربية.

إن الحديث عن بلاء الصلح مع اليهود وإقامة العلاقات معهم يحتاج إلى مجلدات، وليس هذا على كل حال مجال هذه الدراسة، وإنما أردت فقط أن أتناول بالدراسة والتحليل مسيرة تطبيع العلاقات بين الدول العربية والكيان اليهودي على أرض فلسطين المسلمة، كاشفاً خلفيات وأبعاد المؤامرة، موضحاً آثار وانعكاسات النهج الخطير على مصالح وأماني وطموحات المسلمين. ومبيّناً، بالوثائق والجداول، الدور الذي لعبه كل نظام في إطار شبكة العلاقات الجديدة.

تمّ إعداد هذا البحث، على مدى عام كامل، لأقدّم للقرّاء صورة متكاملة الجوانب ورؤية شاملة لأبعاد المؤامرة التي يجري تنفيذها في منطقتنا. وتمّ تقسيم البحث إلى سبعة فصول رئيسية:

الفصل الأول: يتحدّث عن التغيير الذي حدث للعلاقات العربية الإسرائيلية. فقد تحوّل العرب من مقاطعة الكيان اليهودي إلى ما يعرف اليوم بتطبيع العلاقات مع العدو. وما يشمله هذا التحوّل من إنهاء حالة الحرب وفتح الحدود أمام حركة الأفراد والسلع بين الجانبين.

الفصل الثاني: وفيه أتطرّق بإيجاز إلى وقائع الاتصالات التي تمت بين بعض الأنظمة العربية وبين دولة العدو في فلسطين المحتلة.

الفصل الثالث: عرض لبعض مجالات ومظاهر التطبيع وصور العلاقات التي تريد «دولة اليهود» إقامتها مع العرب.

الفصل الرابع: أستعرض أهمية التطبيع لليهود والفوائد التي تجنيها دولتهم من جراء عملية السلام والصلح مع العرب.

الفصل الخامس: في مقابل الفوائد التي يجنيها اليهود، هناك أخطار كبيرة تقع على العرب والمسلمين من جراء التطبيع وقد اشتمل هذا الفصل على أهم هذه الأخطار مع توضيح أبعاد وملامح كل منها.

الفصل السادس: إذا كانت الأنظمة تتلهف على الصلح مع اليهود، فإنّ الشعوب الإسلامية والعربية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أنها ما تزال واعية للدور المرسوم ولذلك عبرت عن رفضها ومعارضتها للصلح مع اليهود بصور شتى ابتداءً من المقاومة السلبية (رفض التعامل مع اليهود ووفودهم) إلى المقاومة المسلحة وتصفية زعماء الخيانة.

الفصل السابع: أستعرض في هذا الفصل مستقبل التطبيع والعلاقات العربية اليهودية، وفيه نجد أن الأنظمة ما تزال مصرة على التطبيع والاعتراف باليهود بينما ما تزال الشعوب ترفض هذا التوجه.

الأيام المقبلة خطيرة جداً ولن ينفع المنافقون نفاقهم، وإذا ما حقق اليهود هدفهم، فإن عقيدتنا وديارنا وأرواحنا وأعراضنا وأموالنا ستكون مهددة بالخطر، وعندها باطن الأرض خير لنا من ظهرها. ولذلك على الشعوب الإسلامية أن تقف وقفة صادقة إلى جانب الحركة الإسلامية ولا تتهاون في خطورة الوضع المتدهور. وليعلم المسلمون في كل مكان، أن مؤتمرات الصلح ومشاريع السلام، التي يراد لها أن تعقد هنا وهناك من أجل حل المشكلة الفلسطينية، ما هي إلاّ «إبر مخدرة» تفيد المريض بشكل مؤقت لكنها لا تشفيه. بل إنّها تزيد المشكلة تعقيداً، وبين كل مشروع يخسر المسلمون الكثير من حقوقهم. والحل الوحيد أن يحصلوا على حقوقهم كاملة غير منقوصة. وذلك لن يتم ولن يتحقق إلاّ باجتماعهم على الإسلام فكراً وعقيدة ومنهجاً للحياة.

فإذا اختاروا هذا الطريق ـ طريق الإسلام ـ فعليهم أن يفيقوا ويتنبهوا لهذه المؤامرة التي تواجههم وليستعدوا للدفاع عن أنفسهم وأعراضهم وأمّا إذا أرادوا أن يبقوا سائرين في الطرق المنحرفة والمناهج الساقطة فإنّ أحفاد القردة والخنازير سيستمرون في نصب المشانق وذبح الأبناء وارتكاب المجازر الوحشية، فهل ينتبه المسلمون؟!.

والله نسأل أن يوفّق المسلمين إلى ما يحبه ويرضاه.

سبتمبر ١٩٨٧

الفصل الأول

العلاقات العربية اليهودية بين المقاطعة والتطبيع

العلاقات العربية اليهودية بين المقاطعة والتطبيع

المتتبع لسلسلة المواقف العربية من مسألة التسوية السلمية والاعتراف بالكيان اليهودي على أرض فلسطين، يجد أن الإجماع العربي الرسمي على رفض الاعتراف بالعدو كان شاملاً وتاماً منذ العام ١٩٤٨ وحتى هزيمة حزيران ١٩٦٧ (باستثناء موقف الرئيس التونسي بورقيبة الداعي لتنفيذ قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧).

حيث شكلت المقاطعة العربية لدولة اليهود أبرز ملامح هذه الحقبة من زمن الصراع العربي ـ اليهودي. وفي أعقاب هزيمة الخامس من حزيران ورغم لاءات العرب الثلاث (لا صلح، لا اعتراف، لا مفاوضات) التي أقرتها القمة العربية في الخرطوم، جاءت الموافقة العربية على قرار مجلس الأمم الدولي رقم (٢٤٢) لتشكل أول تراجع في الموقف العربي الرافض للوجود اليهودي على أرض فلسطين. فقد وافقت الأنظمة العربية على حدود آمنة ومعترف بها لإسرائيل مقابل الانسحاب من أراضٍ احتلت عام ١٩٦٧. وبعد ذلك تلاحقت الموافقات العربية على مبادرات ومشاريع التسوية المتعددة والمتضمنة مبدأ الاعتراف والتعايش.

وفي هذا المناخ، تمكن الرئيس المصري أنور السادات من القيام بزيارته الخيانية للكيان اليهودي معلناً بداية حقبة جديدة من العلاقات العربية اليهودية والتي أطلق عليها مصطلح «تطبيع العلاقات».

ولذلك، كان لا بدّ أن نشير في بداية دراستنا هذه إلى أوجه التناقض بين الموقف العربي من دولة اليهود حتى منتصف السبعينات (المقاطعة) وبين السياسة العربية الحالية

تجاه دولة اليهود (تطبيع العلاقات).

المقاطعة العربية لإسرائيل

جاء في قاموس المصطلحات الحقوقية الدولى أن المقاطعة: «هي إجراء تلجأ إليه سلطات الدولة أو هيئاتها وأفرادها المشتغلون بالتجارة لوقف العلاقات التجارية مع دولة أخرى، ومنع التعامل مع رعاياها بقصد الضغط الاقتصادي عليها رداً على ارتكابها لأعمال عدوانية». وتعرف الموسوعة البريطانية المقاطعة بأنها هي: «رفض أو تحريض على رفض أن يكون هناك أي تعامل تجاري أو اجتماعي مع طرف يراد الضغط عليه».

وتشمل المقاطعة عدة عناصر مكونة أهمها: -

١- الحصار الذي تقوم به سفن دولة محاربة لمنع الرحيل والاقتراب من شواطئ دولة معادية.

٢- الحظر: وهو المنع المفروض على جميع الصادرات أو أجزاء منها المتجهة إلى دولة أو مجموعة دول معادية أو جميع الصادرات والواردات منها وإليها. مثال ذلك: حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بعد حرب تشرين ١٩٧٣.

٣- نظام القوائم السوداء؛ وتدرج فيها أسماء المنشآت والشركات التي تتعامل مع بلد معاد تتم مقاطعته اقتصادياً في أوقات السلم والحرب، ويمنع التعامل مع هذه المؤسسات وتشمل بنوك، ومصانع وشركات.. إلخ (إستخدم نظام القوائم السوداء لأول مرة ١٩١٦ من قبل بريطانيا ضد ألمانيا إبّان الحرب العالمية الأولى).

٤- المشتريات الوقائية: ويشمل شراء المنتجات من الدول المحايدة التي يحتاجها العدو ومنعه من الحصول عليها. وتدخل في هذا المجال المواد الإستيراتيجية التي من شأنها زيادة الاستعداد العسكري والحرب للعدو.[1]

---

(١) مجلة الأرض، العدد الثاني، تشرين الثاني ١٩٨٦، الصفحة ٢٥

بناء على ما تقدم، وضمن إطار حظر الصادرات والواردات من وإلى دولة اليهود، اتخذ مجلس الجامعة العربية في أيار ١٩٥١ قراراً بإنشاء جهاز المقاطعة العربية لإسرائيل وحددت مهام جهاز المقاطعة على الشكل التالي:

١ـ تنسيق الخطط والتدابير المتعلقة بمقاطعة إسرائيل.

٢ـ مراقبة تطور الاقتصاد الإسرائيلي ووضع الخطط اللازمة للحد من تحقيق آمال إسرائيل الاقتصادية والتخطيط لإحباط كل ما من شأنه تدعيم الاقتصاد الإسرائيلي.

٣ـ إنشاء مكاتب لمقاطعة إسرائيل في كل الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية.

وبذلك تكون المقاطعة الشعبية التي كانت قائمة قبل قيام الكيان اليهودي قد تطورت إلى مقاطعة عربية شاملة، صدر قانونها الموحد في العاشر من ديسمبر عام ١٩٥٦، تضمن هذا القانون منع الأفراد والهيئات والمؤسسات الرسمية العربية من: ـ

١ـ عقد الاتفاقيات الاقتصادية مع إسرائيل.

٢ـ دخول البضائع الإسرائيلية إلى الدول العربية.

٣ـ تصدير البضائع التي يعاد تصديرها إلى إسرائيل.

٤ـ التعامل مع الشركات التي تشملها قوانين المقاطعة والتي تدخل ضمن أي من التصنيفات الآتية: ـ

أ ـ الشركات التي لها فروع أو مكاتب أو وكلاء في إسرائيل أو لها فروع تجميع في إسرائيل.

ب ـ الشركات التي تقوم بتجميع وتصنيع وتسويق بضائع صنعت في إسرائيل.

ج ـ الشركات التي تعطي اسمها للمصنوعات الإسرائيلية.

د ـ الشركات التي تعطي تراخيص تصنيع لبضائع تنتجها لتقوم شركات إسرائيلية بذلك.

هـ ـ الشركات والمؤسسات التي تشتري اسمها مؤسسات إسرائيلية.

ر ـ الشركات التي تشارك في غرفة تجارية إسرائيلية سواء داخل إسرائيل أم خارجها.

ز ـ الشركات التي تقدم القروض أو تسهل تقديمها لإسرائيل أو الشركات العاملة فيها.

و ـ الشركات التي تنتج آليات دخلت في صنعها أجزاء صنعت في إسرائيل.

وحددت المواد السابعة والثامنة والتاسعة من هذا القانون الجزاءات التي سيتم تطبيقها على الأفراد والهيئات والمؤسسات الرسمية العربية ممن يخالف لوائح المقاطعة والتي تشمل الحبس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات على أن يعفى من العقوبة كل من يخبر عن زملائه وشركائه من المهربين الذين يتعاملون بالبضائع الإسرائيلية، كما تصرف مكافأة لكل من يضبط بضائع إسرائيلية مهربة للدول العربية.[٢]

وعلى الرغم من الأموال الهائلة التي أنفقت على أجهزة المقاطعة، إلا أن فاعلية أحكامها كانت محدودة، ولم تمنع من تسرب المنتجات الإسرائيلية إلى الدول العربية. كما أنها لم تمنع أيضاً تسرب بعض الموارد العربية للكيان اليهودي. وقد اتسعت مظاهر التسرب كثيراً بعد يونيو ١٩٦٧، حيث أصبحت الضفة الغربية وغزة مركزاً مباشراً لهذه الظاهرة. كما استغل الكيان اليهودي الثغرات في أحكام المقاطعة وقام بعملية تسرب جزئي إلى أسواق الدول العربية، خاصة عن طريق الطرف الثالث، أو الأسواق الحرة العالمية، سواء كان ذلك لتصريف منتجاته، أو للحصول على البترول العربي الذي كان يستورده العدو من طرف ثالث، أو بالحصول عليه مباشرة من الناقلات العالمية التي تفرغ حمولتها في ناقلات إسرائيلية في عرض البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر. وأقام الكيان اليهودي مراكز تسويقية وإنتاجية قريبة من العالم العربي لتصريف منتجاته عن طريق الدول التي تحتفظ بعلاقات معه ومع العالم العربي (إيران، تركيا، اليونان، وقبرص)، وكذلك في مراكز تصديرية عالمية مثل تايوان وهونج كونج، وعن طريق دول السوق الأوروبية.

---

(٢) نفس المصدر السابق، الصفحات ٢٨ ـ ٢٩

التطبيع اصطلاح جديد

كلمة «التطبيع» من الكلمات المستحدثة سواء على اللغة العربية الفصحى أو على الصراع مع اليهود في فلسطين المحتلة. فقد جاء في لسان العرب، أن الطبع بمعنى السجية، والطبيعة هي السجية التي جبل عليها الإنسان، وطبعه أي جعله على سجيته. وهذا المعنى اللغوي لهذه الكلمة لا ينطبق على العلاقة بين المؤمنين وبين اليهود والتي نجدها في قوله تعالى «لتجدن أشد الناس عدواة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا». وعليه فالعلاقة «الطبيعية» بيننا وبين اليهود هي العداوة، وما هذه التسمية التي ترددها وسائل الإعلام اليهودية وأدواتها في منطقتنا إلا خدعة جديدة وتضليل آخر ضمن سلسلة الخداع والأضاليل التي تروجها اليهودية العالمية. أضف إلى ذلك أن هناك مغالطة ينطوي عليها مفهوم التطبيع نفسه. فهذا المفهوم يعني إعادة العلاقات إلى طبيعتها بين طرفين طرأ بينهما موقف غير طبيعي، أي موقف صراعي سواء بلغ حده الأقصى بإعلان الحرب أو ظل في حدود أقل. وهنا يشير مفهوم التطبيع، كما هو متعارف عليه عالمياً، إلى إعادة علاقات الطرفين المعنيين إلى وضعها الطبيعي الذي كانت عليه قبل أن يطرأ هذا الموقف الصراعي بينهما. وهذا مفهوم غير مناسب لحالة العلاقات العربية الإسرائيلية، لأنه لم تكن هناك علاقة طبيعية سلمية بين الطرفين في أي وقت.

أما بالنسبة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، فقد ابتدأ تداول هذه الكلمة بعد الزيارة الخيانية التي قام بها السادات إلى القدس عام ١٩٧٧ وما تبعها من مفاوضات مع اليهود انتهت بمعاهدة كامب ديفيد. حيث نصت الفقرة (ب) من المادة الثالثة من هذه المعاهدة على ما يلي:

«يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها».

فأعلن اليهود، بعدها، أنه لا بدّ من برمجة «عملية التطبيع» حتى يزول الشعور بالعداوة بين الشعبين المصري والإسرائيلي. ومنذ ذلك اليوم، ووسائل الإعلام الإسرائيلية لا تكف عن استخدام عبارة «تطبيع العلاقات مع مصر» كلما أرادت الإشارة

أو الحديث عن العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية. ولا ينكر الساسة اليهود أن التصور الإسرائيلي للسلام مع العرب يدور حول فكرة أساسية هي تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية كما لخصها إسحاق نافون (رئيس دولة إسرائيل آنذاك)، عندما قال: «إنه مقابل تنازلنا عن تلك الثروات المادية في سيناء، يجب أن يكون ترجمة معاهدة السلام إلى علاقات فعلية». (٣)

التصور الإسرائيلي للتطبيع

يصر اليهود في مفاوضاتهم مع العرب على أن يكون تطبيع العلاقات هو ثمن الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وحسبنا تصريح إسحاق نافون الذي أوردناه آنفاً حول هذا الموضوع.

لذلك عمل المفاوض الإسرائيلي على تضمين المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية بنوداً محددة تعالج بالتفصيل محتوى العلاقات المنشودة. ومن خلال هذه المعاهدة نلاحظ أن التطبيع الذي يريده اليهود يتجه إلى أن يكون تجارياً محضاً حيث يقاس التقدم فيه بمدى المكاسب المادية التي تحققها دولة اليهدو من خلاله من علاقاتها مع العرب. ويستند اليهود بتصورهم التجاري للتطبيع على أساس أن مجرد الاعتراف الرسمي العربي «بإسرائيل» هو مقابل غير مادي وقابل للإلغاء، بينما العلاقات الفعلية تمحو أي شعور بالشك والإرتياب في نوايا العرب.

إنطلاقاً مما تقدم، يمكن تلخيص التصور اليهودي لتطبيع العلاقات مع العرب كما يلي: «إيجاد علاقات طبيعية وعادية بين الطرفين على غرار أي علاقة بين طرفين في حالة سلام وتربطهما علاقات مودة واحترام تنتفي فيها حالة التناقض أو العداء بكافة مظاهره»

وعلى هذا الأساس، ينظر اليهود في مفاوضاتهم مع الأنظمة العربية إلى تحقيق مقومات الرؤية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات والتي تتمثل بالمرتكزات التالية: ـ

---

(٣) مجلة شؤون فلسطينية، العدد (١٢٩ ـ ١٣٠ ـ ١٣١)، أغسطس ـ أيلول ـ أكتوبر ١٩٨٢، الصفحة ١٥٦

١- إنهاء حالة الحرب بين الطرفين وإقامة سلام تستطيع فيه إسرائيل أن تعيش في أمان.

٢- إعتراف كامل وإقامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وتبادل السفراء وفتح الحدود أمام الأفراد والبضائع.

٣- إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع.

٤- إقامة علاقات ثقافية واقتصادية وسياحية وتشجيع التبادل الثقافي والتجاري والسياحي في كافة الميادين.

٥- السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور في قناة السويس ومضائق تيران.

٦- تعهد عربي بعدم مساعدة العمل الفدائي ومنع الفدائيين من القيام بأي عمل يمس أمن وسلامة «إسرائيل» وتقديم من يرتكب مثل هذه الأفعال للمحاكمة.

الفصل الثاني

تاريخ الاتصالات الاسرائيلية العربية

«إنّني آمل بأن تكون هناك لقاءات أخرى واحتفالات كثيرة يقدّم فيها سفراء عرب أوراق اعتمادهم».

«الرئيس الإسرائيلي حاييم هيرتزوغ أثناء حفل تقديم أوراق اعتماد السفير المصري الجديد - محمد بسيوني - ١٩٨٦/٩/٢٣».

تاريخ الاتصالات الاسرائيلية العربية

تتسابق الأنظمة العربية باختلاف منطلقاتها الفكرية والسياسية، في إظهار حرصها واهتمامها بقضية المسلمين الأولى ـ فلسطين ـ التي استخدمتها لتغطية انحرافاتها وعمالتها وتآمرها على شعوبها. وعلى الرغم من التباين الذي تبديه هذه الأنظمة في قبولها أو رفضها للمبادرات السلمية المختلفة، إلاّ أن الواقع يشير إلى أن هذه الأنظمة تسير على نسق واحد وتتعاون فيما بينها لتوفير وتهيئة الظروف الملائمة التي تستطيع من خلالها أن تفرض على الشعوب الإسلامية الوجود اليهودي على أرض فلسطين وغيرها. وقد بات واضحاً لكل متتبع لمسيرة الصراع مع اليهود، أن العلاقات العربية ـ اليهودية شهدت توسعاً ملحوظاً وواضحاً منذ زيارة السادات للقدس المحتلة عام ١٩٧٧م. وهذا يدل على أن الاتصالات السرية التي مارستها أنظمة الحكم العربية مع دولة اليهود، بدأت تفرز نتائجها وأصبحت الظروف مناسبة للإعلان عن الصلح وتطبيع العلاقات مع اليهود. ولا يستطيع أي حاكم عربي مهما بلغت المفاوضات المباشرة التي أجراها مع اليهود أن يفتخر ـ أمام أسياده الغربيين أو الشرقيين ـ أنه صاحب كل هذه الإنجازات التي تحققت في ترويض الجماهير العربية المسلمة وسكوتها على الصلح مع دولة اليهود. فأكثر الحكام العرب اشتركوا بشكل أو بأكثر في عملية الاتصال باليهود وإقامة العلاقات معهم وإن تفاوتوا في المدى الذي وصلوه بهذا الصدد.

وفي هذا الفصل، سنستعرض الأنظمة صاحبة السبق في الاتصال وتطبيع العلاقات مع اليهود، وسنحاول التعرّف على ما أحاط هذه المفاوضات والعلاقات من ملابسات ونتائج.

الاتصالات الإسرائيلية ـ الأردنية

يعود تاريخ العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية إلى عهد الملك عبدالله، الذي أجرى اتصالات عديدة مباشرة مع بعض الزعماء اليهود كغولدا مائير وموشى دايان وموشي شاريت، وفي هذا الصدد يقول الياهو ساسون ـ رئيس الوفد الإسرائيلي في محادثات الهدنة عام ١٩٤٩: «إنّ الوفود العربية اتهمت الإسرائيليين بالتوجه إلى الهاشميين وكأن بينهم وبين الملك عبدالله اتفاقيات سرية، سياسية وعسكرية، بمعرفة البريطانيين وموافقتهم».[١]

وقد أشار الكاتب موشى جاك في الحلقات التي نشرتها صحيفة معريف بتاريخ ١٩٨٠/٣/٣١م إلى أن الملك عبدالله وقّع اتفاق عدم اعتداء بين الأردن و«إسرائيل» مدته خمس سنوات ابتداءً من آذار ١٩٥٠[٢] وبالعودة إلى الوثائق التاريخية، نجد أن الملك عبدالله أعلن ضم الضفة الغربية إلى مملكته بعد أقل من شهر من هذا الاتفاق (نيسان ١٩٥٠). وبذلك حقق اتفاق الملك عبدالله مع اليهود فوائد كبيرة للطرفين. فالملك وسع مملكته مقابل تعهده بأمن الحدود الشرقية لدولة إسرائيل ووقوف القوات الملكية في الضفة الغربية حارساً لأمن «إسرائيل».

وأمّا الاتصالات التي أجراها الملك حسين حفيد الملك عبدالله، فقد اتخذت أشكالاً متعددة وعلى مستويات مختلفة، حسب اختلاف الظروف التي جرت فيها. فهناك أولاً الاتصالات السرية التي جرت على أعلى المستويات بين الملك حسين وبعض المسؤولين الإسرائيليين وبالأخص إيجال آلون وآبا إيبان ويتسحاق رابين، وقد تم في هذه اللقاءات بحث الأمور السياسية والتسويات المقترحة.

إلى جانب ذلك هناك أيضاً الاتصالات التي كانت في غالبها ذات طابع غير سياسي والتي لها انعكاسات ومغزى على الصعيد السياسي وعلى المدى البعيد، وقد

(١) مجلة الأرض، العدد ٨، الصفحة ١٩، ١٩٨١/١/٧.
(٢) مجلة النشرة، العدد ٧٦، السنة ٢، الصفحة ١٩، ١٩٨٦/٤/٧.

أسفرت هذه الاتصالات عن اتفاقات في مجالات متعددة كما سنرى.[٣]

أولاً - لقاءات الملك حسين مع قادة اليهود:

جاءت المبادرة من أجل الاجتماع الأول في عام ١٩٦٣ من الملك نفسه الذي كان يريد مساعدة «إسرائيل» لتحسين صورته أمام الجمهور والكونغرس الأميركي. وقد تمّ اللقاء في لندن حيث أرسل ليفي أشكول مبعوثاً خاصاً له (أمين عام مكتبه) يدعى «يعقوب هرتزوغ» - شقيق الرئيس الحالي لإسرائيل - لمقابلة الملك. وقد استجابت إسرائيل إلى مطلب الملك واستدعت كثيراً من أصدقائها في الولايات المتحدة لمساعدة المملكة في التخلص من مشاكلها الاقتصادية. وكان من الممكن أن يتطور التعاون الأردني - الإسرائيلي لو أن الملك لم يطالب في مرحلة لاحقة بمساعدات أمريكية عسكرية وبخاصة الدبابات الحديثة، وذلك لخطورة تواجد دبابات في الضفة الغربية على أمن إسرائيل. وعلى الرغم من التعهد الأردني المكتوب بأن هذه الدبابات لن تمر عبر نهر الأردن إلّا أن ارتباط الملك بمعاهدة عسكرية مع مصر جعل الدبابات تعبر النهر فكان أن فقدت بعد ذلك الدبابات والضفة الغربية معاً في حزيران ١٩٦٧.[٤]

لكن هذا لم ينهِ الحوار، حيث بدأت سلسلة من المحادثات الأردنية - الإسرائيلية في لندن أولاً، ثم في خليج العقبة وعلى حدود عرابة بالقرب من دير مسعدة، وأخيراً في بيت الضيافة بالقرب من تل أبيب. وقد انعقد أول اجتماع في أيلول ١٩٦٧ بين وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان والملك حسين. ويمكن القول استناداً إلى مصادر مختلفة وحسب ما نشر في الصحف الأجنبية والإسرائيلية أنه تم عقد ثلاثة اجتماعات فيما بعد بين الملك وألون في الفترة الواقعة بين الخامس والعشرين والتاسع والعشرين من أيلول ١٩٦٨ وحضر الوزير أبا إيبان أحد هذه الاجتماعات، كما عقدت اجتماعات

(٣) مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٩، الصفحة ٢٤١.
(٤) المصدر نفسه رقم ٢، الصفحة ١٩.

خاصة أخرى في تشرين الأول وكانون الثاني عام ١٩٦٩، وكانت المحادثات تتضمن التسويات المقترحة والعلاقات الاقتصادية والثقافية بين الضفة الغربية والأردن.

وبالرغم من النفي الأردني المتواصل لقصة هذه الاتصالات، إلّا أن ما نشره يوسف خميس (عضو سابق في الكنيست وكان قد حضر اجتماع إيبان ـ الحسين) في صحيفة ـ نيويورك تايمز ـ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٥ بأن حسين اقترح أن تترك القدس تحت سيطرة اليهود على أن توضع الأماكن الإسلامية المقدسة تحت إشراف الملك، جاء هذا الاقتراح مطابقاً لما أعلنه الملك حسين في مؤتمره الصحفي المنعقد بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٧٢ حين قال: «ليس من الضروري تجزئة القدس مرة أخرى، أمّا فيما يتعلق بحرية الوصول إلى كل الأماكن المقدسة فيمكن إيجاد حل لذلك» كما فضحت مذكرات كل من كيسنجر ونيكسون ورابين الاتصالات التي أجراها الملك مع المسؤولين الإسرائيليين، وبخاصة المحادثات المكثفة التي تمت بين حسين وغولدا مائير بحضور ديان وألون وإيبان بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣١.(٥) وفي أيام حكومة يتسحاق رابين، أصبحت اللقاءات أكثر رسمية، حيث تم إيجاد خط دائم لانعقادها وأقيمت عربات (كارفانات) مجهزة كبيوت سكن في وادي عربة. وكان حسين يصل إليها بطائرته الهيلوكبتر بصحبة طيار كان يثق به كثيراً، وعندما قتل هذا الطيار بحادثة مقتل الملكة علياء أصبح الملك يقود الطائرة بنفسه.(٦)

إستمرّت الاجتماعات مع حكومة رابين حتى آذار ١٩٧٧، حيث اتفق الطرفان على الاجتماع بعد الانتخابات الإسرائيلية، ولكن هذا الاجتماع لم يتحقق حيث أطاحت الانتخابات بحكم رابين وأتت بمناحيم بيغن الذي سمح لوزير خارجيته موشي ديان بالاجتماع مع الملك في لندن (٢٢ آب ١٩٧٧)، وبعدها توقفت الاتصالات نظراً للتوجه العلني لنظام السادات نحو اليهود وتوقيعه اتفاقية كامب ديفيد في حين كان الملك حسين يرغب بالاستمرار في الحوار مع «إسرائيل» بدون ضرورة التوصل إلى اتفاق.

---

(٥) المصدر نفسه رقم ٢، الصفحة ١٩.

(٦) المصدر نفسه رقم ١، الصفحة ٢٢.

وبقيت الاتصالات بين الملك حسين والمسؤولين اليهود مقطوعة إلى أن فرضت انتخابات الكنيست الحادية عشرة تشكيل حكومة ائتلافية بين العمل والليكود، وتقاسم السلطة بين هذين التكتلين. فعادت الاتصالات بين حسين ورئيس الوزراء شمعون بيريز، والجديد الذي طرأ على هذه اللقاءات هو تصريحات بيريز الصحفية في أبريل ١٩٨٦ والذي كشف بها النقاب عن هذه المحادثات.

مما سبق يتضح لنا أن الاتصالات الأردنية ـ اليهودية في تطور مستمر، بالرغم من أن المحادثات السابقة لم تسفر عن حلول رئيسية للمشاكل التي تعيق تطبيع العلاقات بشكل كامل بين الأردن وإسرائيل. فالمحادثات السابقة (انظر الجدول رقم ١) كانت صريحة، جدية وودية، وهيّأت الجو لاتصالات معلنة ورسمية عما قريب كما جاء على لسان حاييم بارليف وزير البوليس الإسرائيلي في مقابلته مع الراديو الإسرائيلي حيث قال: «من المعروف أن اتصالات هادئة تتم على مستويات عملية من خلال كافة الأشخاص ذوي النوايا الحسنة ونحن في مرحلة التعرّف على ما إذا كانت هناك فرصة للتوصل إلى حوار علني».[٧]

ثانياً ـ طبيعة اللقاءات ومدى التنسيق والاتفاق بين الطرفين:

تهدف الإجراءات والاتفاقات السرية التي وقعت بين الأردن وإسرائيل إلى جعل الوضع «طبيعياً» وعادياً بين البلدين، وخلق الظروف الموضوعية المواتية لتحقيق التسوية النهائية. فإسرائيل تنظر إلى كل إجراء من هذه الإجراءات «كنموذج لجزء من التسويات السلمية التي تنتظرها في المستقبل» كما تعتقد أنها «برهان على إمكانية التعايش السلمي». ولذلك تنظر إسرائيل إلى الجسور المفتوحة والعبور الحر بين إسرائيل والأردن على أنها خطوة نحو فرض التعايش المشترك. أمّا الحكومة الأردنية فإنها قامت بهذه الاتصالات لاقتناعها بأن الحرب يجب أن تكون الوسيلة الأخيرة لتحقيق السلام في المنطقة، كما جاء على لسان الملك حسين في مقابلة مع مراسلة صحيفة «معاريف» الإسرائيلية في روما.

---

(٧) القبس، العدد ٥٠٣٠، الصفحة ٢٦، ١٩٨٦/٥/١٢.

وبإلقاء نظرة سريعة على الإجراءات والاتصالات التي تمت بين «إسرائيل» والأردن، نجد أنها تتم - أحياناً - عن طريق وفود الضفة الغربية والتي لها ارتباط وثيق بالحكم الأردني حيث تقوم بزيارة عمان لبحث الأمور، والاتفاق على ترتيبات معينة، وفي أحيان أخرى كانت المفاوضات تتم عن طريق المسؤولين المباشرين عن المصالح التي يقع الاتفاق ضمن مجالها.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى الإجراءات والترتيبات التي تطبق فوراً بين البلدين، وهذا يعني أن هناك اتصالات جرت ولم يكشف النقاب عنها وبقيت في طي الكتمان، أو أن ذلك هو التطبيق العملي للسياسة التي يعمل الطرفان بموجبها، والتي لا تستدعي اتصالات جديدة بشأنها. وسنشير في الفقرات التالية لبعض هذه الإجراءات والاتفاقات والتي تكشف عن المدى الذي وصل إليه الطرفان في جعل الوضع «طبيعياً» و«عادياً».(٨)

١ - لا يحتاج النظام الملكي في الأردن إلى مساعدة مباشرة من جانب إسرائيل إلاّ في الأحوال التي يتهدد بها التاج جدياً، ولذلك أرسل الملك حسين رسالة عاجلة مع المفوض الأمريكي إيفان زوهرلن إلى أبا إيبان - وزير الخارجية الإسرائيلية - قبل حوالى سبعة أشهر من مجازر أيلول الأسود ١٩٧٠. وحملت الرسالة ثلاثة أسئلة طرحها الملك على اليهود وهي:

أ - هل تتعهد إسرائيل بعدم استغلال الفرصة في الوقت الذي سيضطر فيه الأردن لتقليص عدد قواته على الحدود لكي يعالج أمر مَن يقومون بأعمال هدامة عنده في الداخل؟

ب - هل تستطيع إسرائيل تقديم تعهد بأن لا تنجر وراء تحرشات الفدائيين، الذين سيحاولون القيام بعمليات تخريبية على الحدود أثناء تقليص القوات الأردنية بقصد جر إسرائيل للقيام بعمليات انتقامية؟

---

(٨) المصدر نفسه، رقم ٣، الصفحة ٢٤٣.

جـ - هل يستطيع حسين الاستعانة بقوات إسرائيل إذا ما جاءت جيوش من الدول المجاورة لمساعدة الفدائيين عندما سيحاول إبادتهم؟

وعندما بلغت رسالة الحسين إلى إسرائيل، كانت الحكومة الائتلافية الإسرائيلية لا تزال قائمة، وكان أحد أعضائها (مناحيم بيغن) يعارض المفاوضات مع الحسين ولكنه وافق على الأجوبة التي أرسلت إلى الأردن عبر الولايات المتحدة والتي كانت على الوجه التالي:

أ - إن إسرائيل لن تنتهز فرصة تقليص القوات على الحدود الأردنية لمهاجمة الأردن.
ب - سوف ترد إسرائيل بشدة في حال حدوث استفزازات «إرهابية» عبر الحدود الأردنية.
جـ - تبدي إسرائيل استعدادها لمناقشة مسألة مساعدة الأردن في حال ظهور الحاجة لذلك.

وتجاوباً مع تنفيذ الملك حسين لتعهداته أمام إسرائيل وتنفيذه المجازر ضد المقاتلين والمدنيين في أيلول ١٩٧٠، قامت إسرائيل بدورها بتنفيذ تعهداتها فهددت بالتدخل ضد السوريين إذا ما حاولوا مساعدة الفلسطينيين.[٩]

٢ - في آذار ١٩٧٠، اجتمع موشي دايان مع الملك حسين بالقرب من مدينة إيلات، وفي هذا الاجتماع تم الاتفاق على إخلاء منطقة غور الصافي الواقعة على شاطئ البحر الميت [وهي منطقة احتلتها «إسرائيل» إثر الهجمات الفدائية التي انطلقت منها ضد المنشآت اليهودية على البحر الميت] وتسليمها إلى الجيش الأردني بعد أن وافق الملك على تمركز وحدة من الجيش الأردني لمنع عمليات فدائية تنطلق من تلك المنطقة. وبالرغم من أن الانسحاب الإسرائيلي تم على أساس موافقة متبادلة بين الطرفين، إلّا أن حسين حاول أن يظهر أن عملية «تحرير» القوات الأردنية لمنطقة الصافي وكأنها نتيجة معركة خاضتها القوات الأردنية ضد القوات اليهودية. وتحدّث البيان الأردني عن مواجهة عسكرية بين الجيش الأردني ووحدة من القوات الإسرائيلية، وادّعى البيان بأن الحسين

(٩) المصدر نفسه رقم ١، الصفحة ٢٠.

شخصياً قاد القوات التي أخرجت القوات الإسرائيلية. بعدها صرّحت «إسرائيل» على لسان وزير دفاعها ـ موشي دايان ـ الذي لم يتحد الرواية الأردنية بقوله: «إذا قرر ملك الأردن أن يأخذ الأمور على عاتقه، وأن يأمر قواته بتنظيف المنطقة من الإرهابيين، فإنه يجب النظر إلى موقفه بشكل إيجابي، وإذا نجح فلن يكون هناك أي سبب لقوات الدفاع الإسرائيلية لعبور خطوط وقف إطلاق النار كما فعلت».[١٠] وبالفعل عمل الأردن على منع أية نشاطات فدائية تنطلق من أراضيه ضد اليهود ووقف الجيش الملكي في وجه أي مجموعة مقاتلة تحاول اختراق الحدود الشرقية لدولة اليهود.

٣ ـ توصل رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز والملك حسين في لقائهما الذي جرى عام ١٩٨٥ إلى اتفاق غير مكتوب من أجل إجراء مفاوضات لحل «أزمة الشرق الأوسط». ويقضي الاتفاق بأن توافق إسرائيل على حضور صيغة معينة لمؤتمر دولي مقابل موافقة الأردن على مشاركة فلسطينيين ترضى عنهم إسرائيل في هذا المؤتمر. وعلى حد قول المسئولين الإسرائيليين، حاول الملك حسين كل ما بوسعه للوفاء بالمطلب الإسرائيلي فمن جهة حاول إقناع ياسر عرفات بالاعتراف بوضوح بإسرائيل والقبول بقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢و ٣٣٨.[١١] وعندما حاول عرفات المراوغة قام الملك بتجميد اتفاق عمان واتفق مع إسرائيل على إيجاد قيادة بديلة لعرفات من خلال دعمه لانشقاق المدعو عطاالله محمد عطاالله (أبو الزعيم) وإقراره بتعيين رؤساء بلديات موالين لكل من إسرائيل والأردن كما حدث لبلديات رام الله وحلحول والخليل.

٤ ـ في إطار تحقيق التطبيع الثقافي بين الأردن ودولة اليهود، قام التلفزيون الأردني بتمويل وتصوير لقاء مشترك بين عدد من المثقفين الأردنيين وأربعة من الصحفيين الإسرائيليين تم تنظيمه من قبل بعض اليهود من شمال إفريقيا الذين يعيشون في باريس وأوضحت صحيفة يديعوت أحرانوت الإسرائيلية أن أعضاء الوفد الإسرائيلي هم: فيكي

---

(١٠) المصدر نفسه، رقم ٢، الصفحة ٢١.

(١١) الرأي العام، ١٩٨٥/١١/١٦.

شران الصحفية والمتحدثة السابقة باسم الحزب الديني «تامى»، وأفي باردوجو المحامي، والعضو السابق في حركة الفهود السود، ودافيد حامو عالم الإجتماع، والصحفي بن درور ياميني. وقد صرح بن ياميني قائلاً: «أعتقد أن اختيار الأردنيين وقع علينا بسبب مقالات قمنا بنشرها وأكدنا فيها أن السبيل نحو تحقيق السلام بين اسرائيل والدول العربية يمر بالاندماج الثقافي لإسرائيل في الشرق»(١٢).

وإذا كان وزير الأعلام (محمد الخطيب) قد نفى أن يكون التلفزيون الأردني قد قام بتصوير لقاء المثقفين الإسرائيليين والأردنيين في باريس، ووصف الأنباء التي أوردتها صحيفة يديعوت أحرانوت بأنها هراء(١٣)، إلا أنه، لا يستطيع تكذيب ملايين المشاهدين الذين رأوا بأم أعينهم أبا إيبان (وزير الخارجية الإسرائيلية الأسبق وعضو الكنيست الحالي) وثلاثة من أعضاء الكنيست الإسرائيلي يدلون بأحاديث خاصة لطاقم التلفزيون الأردني الذي أُرسل إلى المناطق المحتلة. وقد أذيعت هذه المقابلات التي أجراها الصحفي زياد درويش في نشرة الأخبار المسائية باللغة العبرية. ولم ينس أبا إيبان أن يعرب عن أمله في أن يسهم حديثه للتلفزيون الأردني في تحسين الروابط بين الطرفين، حيث قال لمندوب وكالة رويتر: «يتعين علينا أن نرحب جميعاً بكل تعزيز لروابطنا مع الدول المجاورة بما في ذلك تلك الروابط مع التلفزيون الأردني الذي يشاهده كثير من الإسرائيليين»(١٤).

وهكذا أصبح الأردن صاحب الفضل في فتح قناة جديدة للاتصال مع اليهود، تضاف إلى بقية القنوات والوسائل المتاحة والمستخدمة لتطبيع العلاقات العربية ـ الإسرائيلية.

٥ ـ تعتبر اتفاقية تشغيل البنوك في الضفة الغربية دليلاً واضحاً على وجود تنسيق أردني ـ إسرائيلي في إدارة اليهود للضفة الغربية. فقد أدت المفاوضات التي أجراها

---

(١٢) القبس، ١٩٨٦/٤/٣٠.
(١٣) الأنباء، ١٩٨٦/٤/٣٠.
(١٤) الأنباء، العدد ٤٠٠٢، السنة ١٢، الصفحة ١٩٨٧/٢/١٣،١.

جودت شهاعة رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة ـ عمان مع البنك المركزي الإسرائيلي إلى السماح للأردن بفتح فرع لبنك القاهرة ـ عمان في مدينة نابلس، واتفق على السماح للبنك بالتعامل بالعملات الأجنبية إلى جانب الشيكل، وإشراف السلطات المصرفية الأردنية على تنظيم عمليات التبادل بالدينار الأردني. وعلى الرغم من الفائدة التي ستعود على المناطق المحتلة من خلال هذا البنك إلا أن فتح البنك يعتبر جزءاً من تحرك أردني لخلق نفوذ بين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة حيث لا تزال المؤشرات تؤكد على سيطرة المؤيدين للمنظمة، كما أنه يعتبر في نفس الوقت دعاية لليهود أنفسهم ولخططهم ـ كما يقولون ـ إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الضفة الغربية[١٥].

٦ ـ السكوت الأردني عن زيارة الرسميين: قام بعض الرسميين الأردنيين بزيارات إلى الضفة الغربية ضمن نطاق الزيارات التي يقوم بها آلاف الفلسطينيين من الدول العربية للاجتماع بأقاربهم. وتأتي هذه الزيارات واستقبالات المسؤولين الإسرائيليين لهم ضمن «سياسة التعايش» و«حسن الجوار»، وما تغاضي الحكومة الأردنية وسكوتها عن ذلك إلا لما لهذه الزيارات من علاقة ـ بما يكون قد رافقها أو تبعها من إجراءات وترتيبات ـ بين البلدين.

نرى مما تقدم، أن هناك اتصالات وإجراءات أردنية إسرائيلية جرت على مستويات مختلفة وبأشكال متعددة، وعلى الرغم من عدم ظهور النتائج المرجوة من هذه الاتصالات بشكل نهائي بعد، إلا أنها ستقود في النهاية إلى التفاوض المباشر العلني.

فمتى يحين الوقت لذلك؟ إن تحقيقها مرهون بالتطورات الأخرى في المنطقة، والملك ينتظر ولن ييأس، وقد قال لأربعة من الإسرائيليين التقى بهم في أحد المتاحف في لندن «عندما يحين الوقت فسوف يسرني أن أزور تل أبيب»[١٦].

---

(١٥) الرأي العام، ١٩٨٦/١٠/٨ والقبس، العدد ٥١٤٥، الصفحة ١٩، ١٩٨٦/٩/٨.
(١٦) الأنباء، ١٩٨٥/١٠/٢١.

جدول رقم (١) ـ لقاءات الملك حسين مع المسؤولين اليهود

المسؤول الإسرائيلي	عدد اللقاءات	المسؤول الإسرائيلي	عدد اللقاءات
إيغال آلون	١٤ مرة	جولدا مائير	٤ مرات (ثلاث عندما كانت رئيسة للوزراء)
أبا إيبان	١٢ مرة	شمعون بيريز	١١ مرة (إثنتان عندما كان رئيساً للوزراء)
موشيه دايان	٣ مرات	إسحق رابين	٨ مرات

الاتصالات الإسرائيلية ـ المغربية

يندهش بعض الناس حينما نقول إن المغرب هي أكثر البلاد العربية ارتباطاً بالقضية الفلسطينية، وهذا الإندهاش يعود إلى أن الأراضي المغربية تبعد أكثر من ١٥٠٠ ميل عن فلسطين، أي أنها ليست من دول المواجهة. وهنا يتساءل الناس: ما الذي دعا علماء السياسة والمحللين السياسيين إلى مخالفة علماء الطبيعة والجغرافيا؟ باختصار، نقول لهؤلاء المتسائلين: إن تقرير السياسيين عن ارتباط المغرب بمشكلة فلسطين يعود إلى الدور الذي لعبه النظام المغربي في الإعداد والاهتمام والمشاركة في التحرك الذليل لإقامة علاقات بين العرب واليهود. ولا يزال الملك الحسن الثاني يلعب إلى الآن دوراً أساسياً في الجهود المبذولة لتحقيق التسوية السياسية لمشكلة الشرق الأوسط. وبالرغم من السرية التامة التي فرضها المغرب على تحركاته، ومساهماته، على صعيد السلام، إلا أننا نستطيع بلورة هذا الدور على الشكل التالي:

أ ـ كان المغرب ـ ولا يزال ـ ساحة مهمة للاتصالات واللقاءات السرية الأميريكية ـ الفلسطينية. فقد كشف مسؤول أميركي سابق بأن أول لقاء جرى بين الحكومة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية، كان في آب/ أغسطس ١٩٧٣، عندما

أوفدت الإدارة الأمريكية الجنرال فرنون والترز (نائب مدير وكالة المخابرات الأمريكية) إلى الرباط للاجتماع بشخصية فلسطينية. وجاء هذا اللقاء بعد ثلاثة أسابيع من تلقي هنري كيسنجر (وزير الخارجية الأمريكية) رسالة من المنظمة بعثتها عن طريق ريتشارد هيلمز (سفير الولايات المتحدة في إيران). وكانت الرسالة الفلسطينية تقول: إن هناك استعداداً للاعتراف «بواقع وجود إسرائيل» إذا اعترفت الولايات المتحدة بحقوق الشعب الفلسطيني ووافقت على إنشاء «دولة فلسطينية مستقلة». ولكن السياسة الأمريكية الثابتة على النهج الذي رسمه كيسنجر، تعتبر حل المشكلة الفلسطينية لا يكون إلا عن طريق الأردن. ولذلك جاءت الاجتماعات الأمريكية - الفلسطينية اللاحقة والتي جرت على أرض المغرب في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ وآذار (مارس) ١٩٧٤م بدون نتيجة(١٧) وإذا كانت المعلومات التي تسربت عن اللقاءات التي تجري بين الإدارة الأميريكية والمنظمة والتي رعاها المغرب تتوقف عند هذا الحد، إلا أن الثابت أن المغرب لا يزال يقوم بنفس الدور وإن لم يكن وحده في هذا المجال.

ب - الدور الآخر الخفي الذي لعبه المغرب يرتبط بمبادرة الرئيس أنور السادات ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية. حيث ابتدأت رحلة الإعداد لمؤتمر كامب ديفيد من المغرب، وتحديداً في تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٧٦ عندما نقل الملك الحسن الثاني الرسالة التي تسلمها من إسحق رابين (رئيس وزراء الكيان اليهودي انذاك) إلى السادات. وقد تضمنت الرسالة السؤالين التاليين:

- ماذا تريد مصر في مقابل السلام مع إسرائيل؟
- ماذا تريد مصر مقابل إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل؟

لكن هذه المحاولة لم تسفر عن أية نتيجة، وذلك لتأخر السادات في الرد على الرسالة الإسرائيلية، وفوز الليكود - من جهة ثانية - في الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في آيار (مايو) ١٩٧٧م. ولما كان الملك الحسن الثاني قد اختار لنفسه دور

---

(١٧) مجلة المستقبل، العدد ٣٧٩، السنة ٨، الصفحة ٣٠، ١٩٨٤/٥/٢٦.

«الوسيط» الذي يمهد الأجواء والطرق أمام مسيرة الصلح مع اليهود، فإن فشله بالتقريب بين مصر وإسرائيل يزعج أصدقاءه الغربيين ويضايقهم. لذلك سرعان ما اقترح على السادات إمّا أن يأتي إلى المغرب ويلتقي ببيغن أو يرسل مبعوثاً خاصاً لمقابلة موشيه دايان (وزير الخارجية الإسرائيلية آنذاك). فاختار السادات الشق الثاني من الاقتراح وأوفد حسن التهامي (نائب رئيس الوزراء المصري) إلى الرباط، وقابل دايان في السادس عشر من أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٧[١٨]. ونشير هنا إلى ما ذكره السادات عن هذا اللقاء (لقاء دايان مع التهامي)، في تصريحه لصحيفة معاريف الإسرائيلية بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢١، والذي جاء فيه: «لقد كنت أعلم بالاتصالات الجارية بين إسرائيل ومراكش. وناحوم جولدمان كان يصرح دائماً وبشكل علني عن زياراته التي يجريها مع الملك الحسن الثاني، وكان التهامي صديقاً شخصياً للملك الحسن، لذلك فكرت بأنه هو الشخص المناسب لهذه المهمة فاعتمدت عليه».

وهكذا سارت الاتصالات المصرية ـ الإسرائيلية التي تمت عن طريق المغرب والولايات المتحدة جنباً إلى جنب مع اللقاءات التي رعاها الملك الحسن الثاني في تمهيد السبيل أمام السادات لزيارة القدس والتفاوض مع اليهود، واليوم يقوم النظام المغربي بنفس الدور ويعمل على ترتيب مفاوضات مباشرة بين الدولة اليهودية والنظام الأردني، حيث ذكر أحد المسؤولين الإسرائيليين في تصريح نشر في نوفمبر ١٩٨٥ بأن: «إسرائيل ترغب في مباحثات مع الحسن الثاني لأنها تعتقد أنها ستؤدي إلى مفاوضات مباشرة مع الأردن، وأن الطريق إلى عمان يمر عبر المغرب»[١٩].

أمام هذا الواقع، وبعد المعلومات الكثيرة التي تسربت عن اللقاءات المغربية ـ اليهودية والدور الخفي الذي لعبه الحسن الثاني في إطار المساهمة بتطبيع العلاقات العربية اليهودية، يقف المرء ويتساءل:

---

(١٨) نفس المصدر السابق، الصفحة ٣١.

(١٩) الأرض، العدد ٤، الصفحات ٤٢ ـ ٤٥، ١٩٧٨/١١/٧.

ـ لماذا تم اختيار النظام المغربي بالذات للقيام بهذا الدور؟ وما هي المؤهلات التي يتمتع بها المغرب حتى تجعله يمضي في هذا الطريق؟

ـ ماذا يريد الملك الحسن الثاني من وراء هذه الخطوات؟ أي بمعنى آخر: ما هي الفوائد التي يجنيها الحسن الثاني من لقاءاته العلنية مع الساسة اليهود واستضافته لمؤتمراتهم؟

ـ لماذا أقدم المغرب على كل هذه المغامرات؟ فهو لا يملك أرضاً تحتلها دولة اليهود ويسعى إلى التفاوض حولها تطبيقاً لشعار «الأرض مقابل السلام».! صحيح أنه شارك بصورة نسبية في الحروب العربية اليهودية، ولكن الفرق شاسع بين نوعية المشاركة في الحرب وهذه النوعية من المشاركة في «إنهائها».

بالعودة إلى الوراء قليلاً، نجد أن السياسة الإسرائيلية تنطلق ظاهرياً من الإصرار على مبدأ المفاوضات المباشرة مع الدول العربية، مفضلة عقد محادثات ثنائية كتلك المحادثات التي أدت إلى توقيع اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩. فاليهود يرون أن حل النزاع مع العرب يعتمد على:

١ ـ المفاوضات كمبدأ وليس كنقطة إجرائية، لأن الاستعداد للتفاوض هو برهان على النية في السلام.

٢ ـ الاتفاقات أو معاهدات الصلح التي تتخطى اتفاقية الهدنة القائمة بين الكيان اليهودي، والدول العربية عام ١٩٤٩، وتضمن نهاية الحرب القائمة بين العرب واليهود.

في البداية جرت الاتصالات الدبلوماسية في نطاق الأمم المتحدة، وفي نفس الوقت بذلت الولايات المتحدة أيضاً جهوداً كبيرة لعقد لقاءات بين الزعماء العرب واليهود. غير أن فشل الجهود الدولية وتوقفها فيما بعد، وبطء المفاوضات المكوكية التي رعتها الولايات المتحدة جعل اليهود يبحثون عن نظام عربي مؤهل لأن يلعب دور الوسيط في جر الأنظمة العربية إلى مائدة المفاوضات الواحدة بعد الأخرى. وقد وجدت دولة العدو في الملك الحسن الثاني ونظامه، أنسب من يقوم بهذه المهمة وذلك للمزايا الكثيرة التي تؤهله لذلك:

أ ـ ارتباط الملك الحسن الثاني بالولايات المتحدة وحاجته إلى الدعم الأمريكي اقتصادياً وعسكرياً في مواجهة ثوار البوليساريو في الصحراء الغربية، خاصة وأن المغرب يعاني من ضائقة اقتصادية شديدة من جراء تزايد القروض الأجنبية واستمرار الجفاف، وهبوط أسعار الفوسفات، مما أثر بشكل خطير على الخزانة المغربية. وإذا كانت الآراء قد انقسمت بشأن تحديد ما استهدفه الملك الحسن من لقائه بشمعون بيريز في القصر الملكي عام ١٩٨٦، إلا أن الرأي السائد والأرجح أن تحركه كان مبادرة تجاه الأميركيين أكثر منه تجاه دولة اليهود. فقد جاء اللقاء بعد أيام فقط من إلغاء الحسن الثاني لزيارة طال انتظارها لواشنطن. وفي ذلك يقول أحد الدبلوماسيين المعتمدين في الرباط: «لو كان الملك قد التزم بخطته لزيارة واشنطن فإنه كان سيواجه وقتاً صعباً بسبب مسألة علاقاته مع ليبيا». وقد صدق حدس هذا الدبلوماسي، حيث وافقت الإدارة الأميركية فيما بعد على طلب المغرب شراء ٢٥ مقاتلة متطورة من طراز «أف ـ ١٦»، كانت قد تقدمت المغرب بطلب شرائها في وقت سابق ولكن الإدارة الأميركية ـ وقتها ـ لم تثر أي حماس تجاه هذا الطلب[٢٠].

ب ـ حاجة المغرب إلى مساعدة الدول الأوروبية في الحصول على تنازلات تجارية في مواجهة المنافسة الشديدة من جانب أسبانيا والبرتغال اللتين تنتجان ـ بسبب مناخهما ـ منتجات مشابهة للمنتجات المغربية. ونظراً للآثار السيئة التي خلفها انضمام أسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الأوروبية على التجارة الخارجية للمغرب، فإن الحسن الثاني رأى في دولة اليهود المنفذ الذي يستطيع من خلاله أن يحصل على رضا وموافقة السوق الأوروبية المشتركة على انضمام المغرب إلى هذه السوق. فقد نسبت صحيفة التايمز اللندنية إلى الملك المغربي، في مقابلة أجرتها معه، في القصر الملكي بالدار البيضاء، قوله: «نحن متمسكون أكثر من أي وقت مضى بأن يصبح المغرب عضواً في السوق الأوروبية، فنحن نرى مستقبلنا مع أوروبا»[٢١].

---

(٢٠) القبس، العدد ٥١٠٥، السنة ١٥، الصفحة ١٥، ١٩٨٦/٧/٢٧.
(٢١) الوطن، العدد ٤٤٥١، السنة ٢٦، الصفحة ١٠، ١٩٨٧/٧/١٢.

ج ـ وجود أكبر تجمع يهودي في البلاد العربية، وتقلد العديد منهم مناصب حكومية بارزة، من أمثال: جو أوحانا (نائب رئيس لجنة الدفاع والعلاقات الخارجية في مجلس النواب المغربي) وديفيد بن عمار صاحب النفوذ السياسي والمالي لدى الملك، ورئيس الجمعية العالمية لليهود المغاربة، وروبرت الصراف سكرتير عام الجمعية والمدير العام لأكبر تجمع تجاري في المغرب (كان قد هاجر لفلسطين ثم نزح عائداً إلى المغرب).

د ـ تمتع اليهود المغاربة ـ والذين يعدون من أكبر الطوائف اليهودية في فلسطين المحتلة ـ بمراكز النفوذ والسلطة في دولة الكيان اليهودي. ومن المعروف أن اليهود المغاربة يكنون احتراماً كبيراً للملك محمد الخامس ـ والد الحسن الثاني ـ بسبب رفضه تسليم أبناء الطائفة اليهودية للنازيين خلال الحرب العالمية الثانية. ولذلك كان للمسؤولين الإسرائيليين الذين ينحدرون من أصل مغربي الدور البارز في الاتصال بالملك الحسن وخاصة رافائيل أيديري رئيس المجموعة البرلمانية لحزب العمل وأهارون أبو حصيرة رئيس حزب تامي (وزير الأديان السابق).

أولاً ـ مرحلة الزيارات اليهودية السرية للمغرب:

كشف الصحف الإسرائيلية والعالمية طيلة السنوات السبع الماضية عن بعض الاتصالات السرية التي تمت بين المغرب واليهود. وفي كل مرة تتحدث فيها الصحف عن مثل هذه اللقاءات التي تعقد في المغرب وخارجه، تعمد الحكومة المغربية إلى سياسة إصدار بيانات النفي والتكذيب والاستنكار. وتصف تلك الأخبار بأنها جزء من حملة دعاية تهدف إلى تلطيخ سمعة المغرب، و«تقسيم صفوف العرب والمسلمين» على حد تعبير وزير الإعلام المغربي (عبد الواحد بلقزيز)، عند نفيه للأنباء التي نشرها التلفزيون الإسرائيلي عن زيارة بيريز للمغرب عام ١٩٨١.[٢٢] والواقع إن الملك المغربي اعتمد

---

(٢٢) الشرق الأوسط، العدد ٨٤٤، الصفحة ١، ١٩٨١/٣/٢١.

أسلوب الفعل في السر والإنكار في العلن، حتى إذا ما جهر فيها بعد باتصاله المباشر بالمسؤولين اليهود أمثال رابين وبيريز وغيرهما، بدا الموقف لاغرابة فيه وبالتالي سهل تمريره.

كتبت الصحفية اليهودية (تمار جولان) في ملحق جريدة معاريف الصادر في ١٩٧٨/٧/٢٨ وتحت عنوان «لقاءات في مراكش» مقالاً طويلاً تحدثت فيه عن الاتصالات المغربية - الإسرائيلية، ونظام السرية - أو سور السرية كما أسمته - الذي أقامه الحسن الثاني حول زيارات القادة اليهود للمغرب واجتماعهم بالملك وبعض المبعوثين العرب مثل التهامي والأمير حسن. وفيما يلي بعض الفقرات التي وردت في مقال تمار جولان ننقلها بنصها لأهميتها: «في مراكش يحكم الملك الثاني بقوة، كما اعتاد ملوك أوروبا أن يحكموا في بلادهم أيام ازدهار الملكية. ولا وجود لتسرب المعلومات هناك، إلا إذا كانت موجهة من الأعلى. وبالإضافة إلى ذلك فإن الملك الشاب يحب الدبلوماسية الهادئة. هذا هو أسلوبه في كل أعماله، وأحياناً لدرجة المبالغة، دون ضرورة - لو نظرنا إلى هذا الأسلوب من وجهة نظرنا الغربية . وكل شيء هو في إطار سري - ماعدا ما يسمح بنشره - وليس العكس. وروت لي إحدى الشخصيات المهمة جداً التي زارت مراكش الرواية التالية: «عندما طرحت مسألة مكان عقد اللقاء السري، واقترح المراكشيون بلادهم، وافقت فوراً، وعرفت بأن هذه أفضل ضمان للسرية. وأن أي عاصمة أو قصر منعزل في مكان ما من أوروبا، لا يضمن السرية، وليس بعيداً عن متناول يد الصحفيين، ومسربي المعلومات، على خلاف أحد قصور الملك الحسن في مراكش نفسها»[٢٣].

ومنذ اللحظة التي سربت فيها إسرائيل قصة اللقاءات المغربية - الإسرائيلية إلى أجهزة الإعلام المختلفة، توفرت الإمكانية للصحف الدولية لكي تنشر القصة الكاملة «لضيوف الملك الحسن» الذين زاروا المغرب، وتجولوا في أرجائها برفقة ممثلين رسميين

(٢٣) الأرض، العدد ٤، الصفحات ٤٢ - ٤٣، ١٩٧٨/١١/٧.

عن الإدارة المغربية. وهنا يجدر بنا أن نقسم الذين زاروا المغرب - سراً - إلى عدة مجموعات متميزة:

المجموعة «أ» - زعماء يهود الولايات المتحدة وفرنسا، من أمثال: ناحوم جولدمان (رئيس المؤتمر اليهودي العالمي)، جان بيير بلوح (رئيس رابطة مكافحة العنصرية واللاسامية في فرنسا)، أيب كارليوكوب (اللجنة اليهودية الأميركية)، البروفسور أندريه شوارقي (عالم يهودي جزائري عمل مستشاراً لديفيد بن جوريون للشؤون الاجتماعية ومساعداً لرئيس بلدية القدس)، جان جولن (رجل أعمال دولي ومدير مكتب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي)، والحاخام يعقوب هلمان الذي أصبح فيما بعد ضيفاً شبه دائم في المغرب. وقد دلت هذه الزيارات على رغبة الملك المغربي في إقامة علاقات مع الشعب اليهودي وزعمائه.

المجموعة «ب» - الصحفيين الإسرائيليين، ورجال الفكر اليهودي الذين يعيشون في فرنسا، مثل: شاؤول بن سمحون (رئيس التحالف العالمي ليهود شمال إفريقيا)، جاك أتالي (مستشار خاص للرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران)، جان دانيال (رئيس تحرير مجلة نوفيل أوبسرفاتور)، هوريس دربون (الأكاديمية الفرنسية)، جوغولان (مسؤول في المؤتمر اليهودي عن الجالية اليهودية في الوطن العربي)، راشيل روبرت (صحفية في معاريف)، أهوس كينان (كاتب وصحفي)، والصحفية تمار جولان التي سمح لها بالتحدث مباشرة وبشكل صريح عبر الهاتف من المغرب إلى فلسطين المحتلة. وقامت بإجراء مقابلات مع رئيس الحكومة حسن أحمد عثمان ووزير الخارجية أحمد العراقي.

ومن هذه المجموعة أيضاً مذيع التلفزيون الإسرائيلي (حاييم شيران) الذي أمضى ثلاثة أسابيع في المغرب، صور خلالها جميع الأماكن اليهودية. كما دُعيَ إثنا عشر صحفياً يهودياً من أوروبا لمقابلة المسؤولين المغاربة[٢٤].

---

(٢٤) الأرض، العدد ٤، الصفحة ٤٤، ٧/١١/١٩٧٨.

المجموعة «ج» ـ الشخصيات الرسمية الإسرائيلية، من أمثال: يتسحاق رابين (رئيس الحكومة الإسرائيلية)، موشيه دايان (وزير الخارجية)، شمعون بيريز (رئيس حزب العمل)، إسحق حوفي (رئيس الموساد)، وأعضاء الكنيست (شارلي بيتون، رافائيل أيديري، ومئير شتريت). وإذا كان حل النزاع بين العرب واليهود هو العمود الفقري لهذه اللقاءات، إلا أن الجانبين بحثا إمكانية التعاون في بعض المشاريع الحيوية (تحلية مياه البحر، تطوير الزراعة الجبلية، وسقاية المناطق الصحراوية).

ثانياً ـ مرحلة الزيارات العلنية للمسؤولين اليهود من أصل مغربي:

يشكل اليهود الشرقيون (مواليد آسيا وإفريقيا) ثقلاً عددياً كبيراً، يصل إلى حدود ٧٠٪ من مجموع السكان اليهود في فلسطين المحتلة. وتتفق معظم الدراسات على أن اليهود المغاربة هم القوة الأساسية بين اليهود الشرقيين، حيث يصل عددهم إلى أكثر من نصف مليون نسمة. ولذلك تأتي الطائفة اليهودية المغربية في المركز الأول من حيث الحجم بين الطوائف اليهودية الأخرى. وبالرغم من الاضطهاد والتمييز والاستغلال الذي لاقاه اليهود المغاربة من قبل اليهود الغربيين (مواليد أوروبا وأمريكا) الذين يقفون على رأس السلطة السياسية والاقتصادية والقضائية والعسكرية، إلا أن الصفوة منهم استطاعت أن تتبوأ مراكز مرموقة في مختلف الأجهزة الحكومية والحزبية. ففي انتخابات الكنيست الحادية عشرة (١٩٨٤) أحتل يتسحاق نافون المرتبة الثانية في قائمة المعراخ (حزب العمل) بعد شمعون بيريز رئيس الحزب، وكذلك كان الوضع في قائمة تكتل الليكود، حيث جاء ديفيد ليفي بعد إسحق شامير في القائمة. وعند تشكيل الحكومة الإئتلافية بين العمل والليكود ـ نظراً لعدم حصول أي من الحزبين على المقاعد اللازمة لتشكيل الحكومة بمفرده ـ استطاع اليهود المغاربة تدعيم مراكزهم البرلمانية بحصولهم على المناصب الآتية:

يتسحاق نافون ـ نائب رئيس الحكومة ووزير الثقافة والتعليم.

ديفيد ليفي ـ نائب رئيس الحكومة ووزير البناء والإسكان.

يتسحاق بيرتس ـ وزير دولة.

والحقيقة التي لم تعد خافية على أحد، أن تمثيل الطائفة اليهودية المغربية في الكنيست والحكومة يحقق تصاعداً مطرداً سواء من الناحية العددية أو من ناحية المكانة. ويكفي أن ندرس الجدول التالي حتى يتبين لنا صدق هذا القول:

جدول رقم (٢) ـ تصاعد تمثيل اليهود المغاربة في الكنيست

الكنيست وفترة ولايته	الأعضاء المغاربة	النسبة المئوية
الكنيست الأول إلى الثامن (١٩٤٩ ـ ١٩٧٧)	٨	٦,٦٪
الكنيست التاسع (١٩٧٧ ـ ١٩٨١)	٨	٦,٦٪
الكنيست العاشر (١٩٨١ ـ ١٩٨٤)	٩	٧,٥٪
الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨)	١١	٩,٢٪

هذا العدد الكبير من المسؤولين الإسرائيليين الذين ينحدرون من أصول مغربية، كان له الأثر الواضح والدور البارز في مد الجسور مع الحسن الثاني وتأمين اللقاءات والزيارات الإسرائيلية ـ المغربية . إذ إن السلطات المغربية قد سمحت لليهود المغاربة بالاحتفاظ بالجنسية المغربية حتى بعد الهجرة إلى فلسطين المحتلة. ولذلك قام العديد منهم بزيارة المغرب للسياحة وتفقد الأصدقاء والأقارب. بل إن بعضهم مثل ديفيد ليفي أصبح شريكاً لأحد التجار المغاربة في الدار البيضاء[٢٥].

وبصرف النظر عن الشخصيات التجارية البارزة التي تدافعت لزيارة المغرب للاطلاع على إمكانية إقامة مشاريع مشتركة (مغربية ـ يهودية) تكون مدخل اليهود إلى السوق العربية، فإن الكيان الإسرائيلي دفع بمسؤوليه ومبعوثيه الذين قاموا بعدة جولات مكوكية بين فلسطين المحتلة والرباط تمهيداً للزيارات العلنية التي سيقوم بها المسؤولون

---

(٢٥) المستقبل، العدد ٣٧٩، السنة ٨، الصفحة ٣٠، ١٩٨٤/٥/٢٦.

الإسرائيليون. هذا من جانب اليهود، وأما النظام المغربي فإنه كان يريد تهيئة الأجواء العربية الشعبية لما هو قادم. ولذلك، أخذ المسؤولون المغاربة يوضحون: إن حضور بعض الشخصيات الإسرائيلية يرجع إلى كونها لا تزال تحتفظ بالجنسية المغربية[٢٦]. وإن المغرب يعتبر أن لديه «نفوذاً معيناً» داخل الدولة اليهودية، يستطيع تحريكه للتأثير على العدو لقبول مبادرات السلام. كما بدأ الحسن الثاني يشيد بما تتمتع به «إسرائيل» والشعب اليهودي من رجال علم وأصحاب خبرة في المجالات العلمية والتكنولوجية[٢٧].

الوقائع والأحداث التي رافقت الزيارات واللقاءات التي عقدتها الوفود اليهودية مع أقطاب النظام المغربي، تجعل هذه المرحلة توازي في حجمها وخطورتها زيارة السادات للقدس، وذلك لعدة أسباب أساسية نوجزها بالآتي:

١ـ كانت تلك المرة الأولى التي تزور فيها شخصيات إسرائيلية دولة عربية وبدعوة رسمية من تلك الدولة، وتحاط باهتمام رسمي واضح دون أن يكون هناك «اتفاق سلام»، أو علاقات دبلوماسية بين هذه الدولة العربية والكيان اليهودي.

٢ـ تميزت هذه المرحة بكثافة الوفود الإسرائيلية التي دعيت للمشاركة في المؤتمرات والاحتفالات التي أقامها النظام المغربي لليهود المغاربة:

أ ـ مؤتمر يهود المغرب (١٣ ـ ١٤/٥/١٩٨٤): حضره أكثر من ٤٠٠ شخصية يهودية من كافة أنحاء العالم ومن بينهم الوفد الإسرائيلي الرسمي الذي ضم ٤٠ مسؤولاً برئاسة رفائيل أيديري (عضو الكنيست)[٢٨].

ب ـ حج الحيلولة (١٩ ـ ٢٦/٥/١٩٨٦): توافد قرابة ألف نسمة من اليهود المغاربة، والمنحدرين من أصل مغربي لحضور حفل ديني أقيم في ذكرى وفاة الحاخام يحيى الأخضر. وقد شارك من دولة العدو حوالي ٢٠٠ شخصية.[٢٩]

---

(٢٦) القبس، العدد ٥١٦٢، السنة ١٥، الصفحة ١، ٢٥/٩/١٩٨٦.
(٢٧) النهار، العدد ٣٦٩٢، السنة ١١، الصفحة ١، ٢٢/١١/١٩٨٣.
(٢٨) الأرض، العدد ١٨، الصفحات ١٤ ـ ١٥، ٧/٦/١٩٨٤
(٢٩) القبس، العدد ٥٠٤٧، السنة ١٥، الصفحة ٢٥، ٢٩/٥/١٩٨٦

٣ـ أعرب أعضاء الوفود الإسرائيلية ـ في أحاديثهم إلى الصحف المغربية ـ عن رفضهم لأي فكرة تدعو لتقسيم القدس. وأشاروا إلى أن كل اليهود في فلسطين المحتلة مجمعون على رفض الدولة الفلسطينية وتمسكهم بالقدس «عاصمة لدولة إسرائيل»

٤ـ لوحظ أن بعض النواب والصحفيين الإسرائيلين الذين دعوا لزيارة المغرب للاشتراك في هذه المؤتمرات والاحتفالات ليسوا من اليهود المغاربة، مثل يوسى ساريد (عضو الكنيست عن حزب العمل)، وموشيه روزين (حاخام اليهود الرومانيين)، وأدغار روبرو نغمان (رئيس المؤتمر اليهودي العالمي).

٥ـ الاهتمام المغربي الرسمي البارز بهذه المؤتمرات. فمؤتمر اليهود المغاربة مثلاً، لم ينعقد في مكان سري، بل في فندق هيلتون ووسط إجراءات أمن مشددة. وقد افتتح المؤتمر بحضور شخصيات مغربية رسمية من بينها: وزير الداخلية والإعلام إدريس البصري ووزير الدولة أحمد العلوي، إضافة إلى ممثلي بعض الأحزاب المغربية. والأهم من ذلك، أن ولي العهد المغربي (الأمير محمد) حضر حفل العشاء الذي أقيم في نهاية المؤتمر وبرفقته كل وزراء النظام المغربي بمن فيهم رئيس الوزراء. وقد أعلن العلوي خلال المؤتمر: «يجب أن نكون جميعاً رسل سلام»، واقترح إنشاء «رابطة أبناء إبراهيم للحوار العربي ـ اليهودي» تضم كمؤسسين أعضاء الوفد الإسرائيلي الذين حضروا المؤتمر، وممثلي مجلس الطائفة اليهودية في المغرب.

٦ـ الأمر السادس: يتعلق بالاهتمام الخاص الذي أبدته المغرب بالوفد اليهودي الأميركي الذي حضر مؤتمر يهود المغرب، والذي ضم أدغار روبرو نغمان والنائب ستيفن سولارز. حيث وعد برونغمان بالعمل على زيادة الدعم والمساعدات الأميركية للمغرب، بينما صرح النائب الإسرائيلي (مئير شتريت ـ ليكود) بأن وجودهم في المغرب يدعم مكانة الملك الحسن في الولايات المتحدة ولدى يهود العالم.[٣٠]

٧ـ كان ديفيد بن عمار من أبرز الشخصيات التي مهدت لهذه المرحلة، وذلك من خلال زياراته واتصالاته المباشرة التي دارت بين الرباط وباريس وفلسطين المحتلة. ومن

---

(٣٠) المستقبل، العدد ٣٧٩، السنة٨، الصفحة ٢٩، ١٩٨٤/٥/٢٦

المعلوم أن هذا اليهودي من أكبر رجال الأعمال في المغرب وصاحب نفوذ سياسي ومالي مؤثر عند الملك، كما أنه يشغل منصب رئيس المنظمة العالمية لليهود المغاربة. ويكمن خطورة الدور الذي لعبه بن عمار في ولائه وحبه لإسرائيل، فقد قال في تصريح له: «أتحدث بالأصالة عن نفسي، فأنا موال للمغرب، وأحب بلدي وسيادته. وفي الوقت نفسه أحس بتأييد ديني وروحاني قوي لإسرائيل، ولم يشعرنا أحد هنا بوجود أي تناقض في ذلك».(٣١)

٨ـ الزيارات لم تكن من طرف واحد فقط، ففي الفترة من آذار إلى أيلول ١٩٧٧، زار فلسطين المحتلة وزير الزراعة المغربي على رأس وفد من اثني عشر مسؤولاً، إضافة إلى وفود تمثل وزارة المناجم وشركة الطيران المدني لعبور المحيط.(٣٢) كما أكد شموئيل بن شيتريت رئيس الطائفة اليهودية المغربية في فلسطين أن شخصية مغربية على اتصال وثيق للغاية بالأسرة المالكة (يرجح أنه أحمد رضا غديرة) قام بعدة زيارات لفلسطين المحتلة، كانت إحداها في ٢٤ أغسطس ١٩٨٥. وقد أكدت صحيفة معاريف أقوال شيتريت، وأضافت أن هذه الشخصية قامت باستيراد عدة سلع إسرائيلية.(٣٣)

ثالثاً ـ الزيارات الإسرائيلية الرسمية والعلنية:

لا شك أن وصول الملك المغربي إلى هذه المرحلة (أستقبال الساسة اليهود علناً) يحتاج إلى التعليل والتبرير أو ما يعرف «ببالونات اختبار» لمعرفة مدى تهيؤ العرب والمسلمين لقبول ما كان يدعو له سراً. فسياسة إصدار بيانات النفي والتكذيب قد استنفدت أغراضها، حيث استطاع الحسن الثاني أن يسير في طريق الصلح والاعتراف باليهود دون أن يثير موجة سخط أو ضجة كتلك التي أثارها السادات. ولذلك، أخذ الملك الحسن بنفسه يبرر ويقدم الذرائع لطبيعة هذه المرحلة، بينما وقف اليهود والدول

---

(٣١) القبس، العدد ٥١١٢، السنة ١٥، الصفحة ٨، ١٩٨٦/٨/٣

(٣٢) صوت فلسطين، العدد ٢٢٣، الصفحة ١٣، آب ١٩٨٦

(٣٣) الأنباء، ١٩٨٥/٨/٢٥

الغربية يكيلون المدح له ويمجدون عبقريته ويشيدون بذكائه الذي قدم لدولة اليهود ما تبحث عنه دائماً، وهو أن يقر العرب بوجودها ويعترفوا بها. إذ إن مجرد الجلوس للتفاوض المباشر مع اليهود يحصل الاعتراف. وسنستعرض في الفقرات التالية بعض التبريرات التي قدمها الملك الحسن ووزرائه في سبيل إقناع الشعوب العربية الإسلامية لإنهاء حالة العداء مع اليهود المغتصبين لأرض فلسطين:

١ ـ نشرت مجلة «لونوفيل أوبزيرفاتور» الفرنسية نص مقابلة أجرتها مع الحسن الثاني، وقد اقترح الملك في هذه المقابلة: «أن يختار مؤتمر قمة عربي أحد الرؤساء للقيام بمباحثات «استطلاعية» مع أعلى سلطات إسرائيلية. وسوف ـ والكلام للحسن ـ يضطر الإسرائيليون بعد ذلك إلى التحدث بجدية ويجنبوننا الاستراتيجيات الملتوية التي يستخدمونها مع الرئيس الأميركي رونالد ريغان والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران. وحتى الآن، لم يجرؤ أحد في صفوفنا من بين العرب على تصور هذا الاحتمال وكأنه عار أن يذهب المرء ويتحدث في بلد محايد مع شخص في حرب معه. وسيقول الناس إن هذه ليست اللحظة المناسبة، ولكني لا أعرف إذا كنتم قد لاحظتم أنه يبدو أنه لن تأتي أبداً اللحظة التي يبدأ فيها السير على دروب السلام».[٣٤]

٢ ـ وفي المقابلة التي أجراها رئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية مع الملك الحسن الثاني، يوضح مهمة الرئيس العربي الذي يقترح إرساله إلى فلسطين المحتلة، حيث قال: «إن هذا الرئيس ليس من مهمته التفاوض أو الالتزام، أو التوقيع، بل جس النبض، والاستطلاع ومعرفة رأي العدو بشكل مباشر بمقررات قمة فاس». وتساءل الحسن الثاني في نهاية حديثه: «أين هو العار؟ وأين هو العيب في ذلك؟».[٣٥]

٣ ـ أغرب تبرير قدمه الملك المغربي: أنه أدعى أن ميثاق جامعة الدول العربية لا يمنع أحداً من الاتصال، أو التعامل، أو إجراء محادثات مع اليهود. وهو بهذا الادعاء يستحضر مظلة وغطاء لغيره ممن يسيل لعابهم للاعتراف بدولة يهود ويتهافتون للصلح معها.[٣٦]

(٣٤) الأنباء، ١٩٨٦/٤/٥

(٣٥) السياسة، الصفحة ١، ١٩٨٦/٣/٢٤

(٣٦) نفس المصدر رقم ٣٢

٤ـ أوضح عبد اللطيف الفيلالي (وزير الخارجية المغربي) في الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: «إن المغرب يأسف للأربعين عاماً التي مضت على مأساة الشرق الأوسط وجعلت الناس يعتقدون أن أي تعايش بين اليهود والعرب مستحيل. ولهذا يجب أن تثوب إسرائيل لرشدها وتدرك أن مصالحها تجبرها على الكف عن موقفها المتعنت». (٣٧)

٥ـ تساءل الملك المغربي، في مقابلته لجريدة السياسة الكويتية: «ماذا سيحدث لو أن الدول العربية اعترفت بإسرائيل؟! واعتبرتها حارة لليهود في الدول العربية؟! وأن تصبح ـ أي إسرائيل ـ عضواً في الجامعة العربية؟!». (٣٨)

٦ـ آخر بالون أطلقه الملك الحسن الثاني هو تصريحه عشية زيارته لفرنسا بأنه على استعداد لمقابلة رئيس الوزراء الإسرائيلي (شمعون بيريز) والتفاوض معه. وقال: «إنه ليس من الجبن ولا من العار أن يدق الإنسان باب خصمه ليعرف ما برأسه». (٣٩) وقد التقطت الحكومة الإسرائيلية هذا النبأ بكل سرور وراحت تنفخ في أبواقها معلنة أن المفاوضات المباشرة هي السبيل الوحيد لحل قضية الشرق الأوسط.

وبالطبع، لم يفوض الزعماء العرب أحداً للذهاب إلى القدس المحتلة ومقابلة شمعون بيريز، فشبح السادات ما زال يطاردهم. ولكنهم أعطوا الحسن الثاني موافقة ضمنية على لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي. ولذلك، تقابل أحمد رضا غديرة (مستشار الملك الحسن) مع رفائيل أيديري (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب العمل) في باريس ورتبوا لقاء القمة المرتقب والذي أصر اليهود على أن يكون علنياً «لكسر حاجز الخجل والتردد» كما قالوا. حيث كان رئيس لجنة العلاقات الخارجية والأمن في الكنيست (أبا إيبان) واضحاً في ذلك عندما قال: «هدف اللقاء هو اللقاء بحد ذاته وإظهار أن زعيم دولة عربية يستطيع أن يلتقي علناً برئيس وزراء إسرائيل...». (٤٠)

---

(٣٧) الوطن، العدد ٤١٦٨، السنة ٢٥، الصفحة ١٧، ١٩٨٦/٩/٢٧

(٣٨) السياسة، الصفحة ١٣، ١٩٨٦/٣/٢٤

(٣٩) المجتمع، العدد ٧١٧، ١٩٨٦/٦/١٧

(٤٠) مجلة اليوم السابع، العدد ١١٦، السنة ٣، الصفحة ١٢، ١٩٨٦/٧/٢٨

جدول رقم (٣) ـ قائمة بأسماء المسؤولين الإسرائيليين الذين زاروا المغرب[٤١]

تاريخ ومدة الزيارة	الزائر	المنصب الرسمي
٢٣-١٩٧٠/٦/٢٧	ناحوم جولدمان	رئيس المؤتمر اليهودي العالمي
١٩٧٠	حاييم هرتزوغ	رئيس المخابرات العسكرية
١٢-١٩٧٦/١٠/١٤	يتسحاق رابين	رئيس الوزراء
١٩٧٧/٤/٢٧	شاؤول بن سمحون	رئيس التحالف العالمي ليهود شمال إفريقيا
١٩٧٧/٧/١٩	إسحق حوفي	رئيس الموساد
١٩٧٧/٩/٤	موشيه دايان	وزير الخارجية
١٩٧٧/٩/١٦	موشيه دايان	وزير الخارجية
١٩٧٧/١٢/٢	موشيه دايان	وزير الخارجية
١٩٧٨/١/١٥	موشيه دايان	وزير الخارجية
١٩٧٩/٧/١١	شمعون بيريز	رئيس حزب العمل
١٩٨١/١/١	بوري أفنيري	عضو كنيست
١٩٨١/٣/١٨	شمعون بيريز	رئيس حزب العمل
١٣-١٩٨٣/١١/٢٠	شالوم شارلي بيتون	عضو كنيست
	رفائيل إيديري	عضو كنيست
آب ١٩٨٥	رافائيل إيديري	رئيس المجموعة البرلمانية لحزب العمل
١٩٨٥/١١/٢٨	رافائيل إيديري	رئيس المجموعة البرلمانية لحزب العمل
١٩-١٩٨٦/٥/٢٦	وفد من ٢٥٠ شخصية	إيديري وأبو حصيرة وشتيريت ويبرتس وسعاديا مرتسيانو (عضو الكنيست السابق)
٣-١٩٨٦/٦/٧	رفائيل إيديري	عضو الكنيست
	يتسحاق بيرتس	عضو الكنيست
	ابراهام كاتس عوز	نائب وزير الزراعة
٩-١٩٨٦/٧/١١	أوري سافير	مستشار رئيس الحكومة لشؤون الاتصالات.
	رافائيل إيديري	عضو الكنيست
١٩٨٦/٧/١٦	عزرا وايزمان	وزير الدولة
١٩-١٩٨٦/٧/٢١	عزرائيل نيفو	السكرتير العسكري لرئيس الوزراء
٢٢-١٩٨٦/٧/٢٣	شمعون بيريز	رئيس الوزراء

تابع جدول رقم (٣)

تاريخ ومدة الزيارة	الزائر	المنصب الرسمي	تاريخ ومدة الزيارة	الزائر	المنصب الرسمي
١٩٨٤/٣/١	ماثير شتريت	عضو كنيست		تمرود نوفيك	المستشار السياسي لرئيس الوزراء
١٣-١٩٨٤/٥/١٤	وفد من ٤٠ شخصية	أعضاء الكنيست: رفائيل إيديري ـ يتسحاق بيرتس ـ ماثير شتريت ـ أهارون أبو حصيرة ـ جاك يعقوب امير ادغار رويبرونغهان (رئيس المؤتمر اليهودي العالمي) ورؤساء تحرير الصحف الإسرائيلية.		عزرائيل نيفو	السكرتير العسكري لرئيس الوزراء
				أوري سافير	مستشار رئيس الحكومة
			٢٣-١٩٨٦/٩/٢٥	رفائيل إيديري	عضو الكنيست
			١٩٨٦/١٠/٨	أعضاء الكنيست	إيديري وشتريت وبيرتس وأبو حصيرة
				رفائيل إيديري	عضو الكنيست
				سام بن شطريت	رئيس منظمة اليهود المغاربة في فلسطين

(٤١) اعتمد في اعداد هذا الجدول على: السياسة (١٢، ١٣، ١٩٨٣/٣/٢٠)
ـ شئون فلسطينية (ايلول/ اكتوبر ١٩٨٦)
ـ عُمان (١٩٨٦/٥/٢٥) ـ الأرض (١٩٨٤/٦/٧، ١٩٨٦/٨/٢١)
ـ القبس (١٩٨٦/٧/٢٣، ١٩٨٦/٩/٢٦)
ـ الوطن ((١٩٨٦/٥/٢١، ١٩٨٧/٧/١٢، ١٩٨٦/١٠/٩)
ـ الأهرام (١٩٨٥/١١/٢٩) ـ الشرق الأوسط (١٩٨١/٣/٢١)
ـ النهار (١٩٨٣/١١/٢٢) ـ صوت فلسطين (آب ١٩٨٦)

الاتصالات الإسرائيلية - اللبنانية

أدرك قادة اليهود منذ اليوم الأول لتأسيس دولتهم على أرض فلسطين أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الأقليات العرقية والطائفية في الوطن العربي في ضمان هيمنتهم على مستقبل المنطقة عسكرياً واقتصادياً وثقافياً. ولعل أول من أشار إلى ضرورة استغلال الطائفية في المنطقة العربية، هو إسحاق بن تسفى (ثاني رئيس لدولة العدو)، وذلك عندما ركز في الكتيب الذي أصدره عام ١٩٢٠ على الفوارق بين مصالح الموارنة في لبنان، والمسلمين في سوريا.(٤٢) وبينما كان العرب يطرقون أبواب الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي طلباً للسلام والصلح، كانت دولة اليهود تنتقل من مرحلة التكوين إلى مرحلة تجسيد أطماعها التوسعية عن طريق خلق مجموعة من الكيانات الطائفية والعرقية تعمل على زعزعة الاستقرار والأمن في الدول العربية.

يكشف أحد الخبراء اليهود المتخصصين في الشؤون العربية عن بعض المؤشرات الدالة على موقع الطائفية والعرقية في المخطط الصهيوني الجاري تنفيذه في المنطقة العربية، فيقول: «لاندعي نحن الإسرائيليين أن العالم العربي وحدة متكاملة مصممة على إلقاء إسرائيل الصغيرة والضعيفة في البحر، إلا عندما يكون هدفنا جمع الأموال من اليهود الأميركيين. وفي الواقع، يمثل الشرق الأوسط خليطاً عجيباً من الشعوب والحضارات. وهناك نظم تمثل الأقليات في سوريا والعراق. والملك حسين والبدو التابعون له يمثلون أقلية بين الفلسطينيين في الأردن وهناك أقلية مسيحية ووثنية كبيرة في السودان. كما أن هناك أقلية لها شأنها من البربر في كل من الجزائر والمغرب. وإذا نجحت إسرائيل في إقامة صلات مع الجماعات التي تعارض العروبة والإسلام، فإنها تستطيع تمزيق العالم العربي وتعيش في سعادة بعد ذلك. وحتى إذا حققت إسرائيل نجاحاً جزئياً في هذا الصدد، سيؤدي ذلك إلى تخفيف الضغط عنها، وأيضاً إلى صرف انتباه أعدائها».(٤٣) وبالفعل طبقت دولة العدو الصهيوني هذه القاعدة مراراً، فزودت

---

(٤٢) المجتمع، العدد ٧١٢، السنة ١٥، الصفحة ٣٦، ١٩٨٥/٤/٩

(٤٣) المجلة، العدد ١٧٣، الصفحة ٢٢، ١٩٨٣/٦/٤

الأكراد ببعض الأسلحة والذخائر التي غنمتها في حرب حزيران ١٩٦٧، لكي يقاتلوا ضد النظام في العراق. كما أنها كانت تزود المتمردين في جنوب السودان بالسلاح ولا تزال تفعل ذلك حتى اليوم. ولكن النجاح الباهر لهذا المخطط كان من نصيب الموارنة في لبنان الذين أمن اتصالهم المبكر باليهود على المستويين الشعبي والرسمي المحافظة على السلطة التي كادت تفلت من بين أيديهم، بينما حصل اليهود على معاهدة صلح شبيهة بكامب ديفيد (اتفاق ١٧ آيار).

أولاً ـ جذور الاتصالات المارونية مع اليهود:

بينما كانت بعض القوى اللبنانية تعمل من أجل فلسطين وتحارب اليهود، كانت السلطات الرسمية، ممثلة برئيس الجمهورية إميل إده (١٩٣٦ ـ ١٩٤١) والبطريرك الماروني أنطون عريضة، يعملون لصالح الحركة اليهودية. فقد اجتمع الزعيم اليهودي حاييم وايزمن عند زيارته لبيروت (ابريل ١٩٣٤) بإميل إده والبطريرك عريضة، وتباحثوا في الشؤون المتعلقة بالهجرة اليهودية وإمكانية التعاون في إقامة الدولتين: المسيحية في لبنان، واليهودية في فلسطين. وكان من ثمرات هذا اللقاء أن تشكلت لجنة لبنانية لانتقاء وشراء الأراضي في سوريا ولبنان ومنطقة العلويين لتأمين استيطان المهاجرين اليهود. كما أرسل البطريرك عريضة اثنين من رجال الدين الموارنة (أحدهما كان المطران المعوشي) إلى فلسطين، واجتمعا هناك إلى وايزمن لمتابعة المساعي من أجل جعل لبنان وطناً قومياً مسيحياً مقابل أن تكون فلسطين وطناً قومياً يهودياً.

وفي باريس، واصل إميل إده مباحثاته مع الزعماء اليهود (حزيران ١٩٣٧)، وكان من ذيول هذه المباحثات تسهيل بيع بعض الأراضي في جنوب لبنان لبعض القوى اليهودية. وهناك أعلن إده أيضاً: «إن خلق جمهورية صهيونية ليس من شأنه أن يكون غير سار لنا».[٤٤]

---

(٤٤) موقف لبنان من القضية الفلسطينية (١٩١٨ ـ ١٩٥٢)، حسان حلاق، مركز الأبحاث، مايو ١٩٨٢، الصفحات ٣٥ و٣٦ و٤٣

وإذا كان مسيحيو لبنان قد اقتنعوا بالدولة التي أنشأتها فرنسا، وجعلت مقاليد أمورها في أيدي الموارنة، إلاّ أن إميل إدة، والبطريرك عريضة، والمطران أغناطيوس مبارك، وبعض السياسيين الموارنة قد اتفقوا فيما بينهم على استمرار المطالبة بقيام الدولتين اليهودية والمارونية. حيث أرسل المطران مبارك في ٥ آب (أغسطس) ١٩٤٧ مذكرة إلى رئيس لجنة التحقيق الدولية الخاصة في فلسطين، عبرت عن موقف مغرق في الطائفية وعن حسٍّ عصبي ماروني استعلائي. ومما جاء في المذكرة: «إن لبنان عبر العصور حتى في العهد العثماني إنما كان يتهرب دائماً من ضغوط الشعوب العربية المحيطة به. أمّا فلسطين فما إن دخلها المسلمون حتى تعرّضت للإهانة الشائنة وللاضطهاد وللنهب وللخراب وللتنكيل لأن الكنس والكنائس حُوِّلت إلى جوامع، وقضي لغرض مقصود، على الدور الذي كان يمثله هذا الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط». وزاد المطران في إظهار كرهة، للمسلمين والعرب بقوله إنّه «مما لا ريب فيه أن فلسطين كانت وطن اليهود والمسيحيين الأولين وأن أحداً منهم لم يكن من أصل عربي». ثم أنكر عروبة فلسطين ولبنان معاً، واعتبر أن إدخالهما في نطاق العروبة هو «إنكار للتاريخ وقضاء على التوازن الاجتماعي في الشرق الأدنى. . . فلبنان وفلسطين يجب أن يظلاّ الموطنين الدائمين للأقليات».

وأشاد المطران بدور اليهود في إنعاش فلسطين وتطورها زراعياً وصناعياً «فوجود مثل هذا الشعب المتطور العامل إلى جانب لبنان لا يمكن إلاّ أن يساهم في رفاهية الجميع. إن اليهودي يحقق المشاريع واللبناني سريع التكيّف. . ويستطيع هذان الشعبان أن يفتخرا بأن لديهما في الميدان الثقافي من المثقفين والمفكرين عدداً يعادل ما تحويه بلدان الشرق الأدنى مجتمعة». ولأن المطران اعتبر المسلمين جهلة «فليس من العدل أن تشرع لهما [اليهود والمسيحيين] القوانين أكثرية جاهلة تريد أن تفرض إرادتها». ثم راح المطران مبارك يطالب بضرورة إنشاء وطنين: مسيحي ويهودي لأن «هناك أسباباً رئيسية اجتماعية وإنسانية ودينية تقضي بأن يُخلق وطنان للأقليات: وطن مسيحي في لبنان، كما كان دائماً، ووطن يهودي في فلسطين. وسيكون هذان الوطنان مرتبطين ببعضهما جغرافياً ويتساندان ويتعاونان اقتصادياً، ويكونان جسراً لا بدّ منه بين الشرق والغرب سواء من

الناحية الثقافية أو الحضارية». وختم قائلاً: «إن لبنان يطالب بالحرية ليهود فلسطين كما يتمنى حريته الخاصة واستقلاله».(٤٥)

ثانياً ـ التعاون الإسرائيلي الكتائبي:

جاء في الكلمة التي ألقاها ديفيد بن جوريون عام ١٩٣٧، أمام اجتماع حزب العمال اليهودي العالمي: «إن لبنان هو الحليف الطبيعي ليهود أرض إسرائيل... وسيزوّد عامل القرب الجغرافي الدولة اليهودية بحليف مخلص بمجرد إنشاء هذه الدولة». وعن الحدود المشتركة، تحدّث قائلاً: «إنّها ستعطينا إمكانية التوسع بموافقة ومباركة جيراننا الذين يحتاجون إلينا».(٤٦) والحقيقة أن حديث بن جوريون هذا عن الفوائد التي ستجنيها دولة اليهود من مساعدة الموارنة على تثبيت حكمهم على لبنان، لم يأت من فراغ، فقد جاءت الأحداث اللاحقة لتثبت أن الموارنة كانوا يسربون السلاح إلى اليهود قبيل حرب عام ١٩٤٨، وذلك عن طريق الطائرات اليهودية التي كانت تهبط في سهل البقاع دون رادع أو مانع من قبل المسؤولين، وتشتري أسلحة يكون عملاء اليهود من الموارنة قد أعدوها لتنقل إلى خارج لبنان.(٤٧)

وإذا كانت الجمهورية اللبنانية بحدودها المعروفة حالياً، لم تحقق أحلام الموارنة في إقامة وطن خاص بهم ـ على غرار الكيان اليهودي في فلسطين ـ إلاّ أنهم وجدوا أنه، لا بدّ من المحافظة على الكيان اللبناني المستحدث بزعامته، المسيحية، وتدعيم هذا الكيان بمجموعة من الأحزاب المارونية القوية. فقد رأت الطائفة المارونية أنها لا تستطيع الاعتماد على الجيش اللبناني وحده في الدفاع والحفاظ على الامتيازات الطائفية التي تركها لهم المستعمر الفرنسي. ووجد الزعماء الموارنة الشباب الماروني يعيش حياة الميوعة وعدم المبالاة وينعدم فيهم الشعور الديني نحو أهمية المحافظة على استقلال لبنان تحت راية

---

(٤٥) السابق نفسه، الصفحات ١٦٨ ـ ١٦٩.
(٤٦) المصدر نفسه رقم ٤٣.
(٤٧) المصدر نفسه رقم ٤٤، الصفحة ١٩٢.

وزعامة النصارى المحاطين بمستنقع إسلامي كبير يريد أن يبتلعهم كما يدّعي شربل قسيس وكهنته.

في ظل هذه الظروف، دفع الكهنة والقساوسة آلاف الشباب للانخراط في صفوف حزب الكتائب، ذراع الطائفة المارونية ودرعها، لتدريبهم على حياة الشدة والانضباط الحديدي والطاعة العمياء لمرؤوسيهم. وبالنسبة إلى الاتصالات الإسرائيلية ـ المارونية، فقد رأت الطائفة المارونية، أن يمثل حزب الكتائب اللبنانية الموارنة بدلاً من المطارنة والبطاركة نظراً لمواقعهم الدينية وحساسية الموضوع على المسلمين في لبنان إذا اكتشفوا اللقاءات التي تتم بين المطارنة واليهود. ومنذ ذلك الحين، تولى بيار الجميّل وعصابته مهمة التنسيق والتعاون مع دولة اليهود في فلسطين بما يحقق مصالح الطرفين. حيث تدل الوثائق التي نشرتها وزارة الخارجية الإسرائيلية في الأول من تموز عام ١٩٨٣، أن العلاقات الإسرائيلية الكتائبية بدأت منذ منتصف أيلول/ سبتمبر من عام ١٩٤٨، حينما اتصل الكاهن جوزيف عوض (ممثل المسيحيين اللبنانيين في أميركا) بإلياهو بن حورين (مستشار المجلس الأميركي الصهيوني للطوارئ) طالباً مساعدة الزعماء اليهود للكتائب على العصيان وقلب نظام الحكم في لبنان، حيث قال: «إن الأوضاع في لبنان قد وصلت إلى المرحلة التي تمكن حزب الكتائب من إعلان العصيان لقلب الحكومة اللبنانية والاستيلاء على الحكم، لكن نجاح العملية يحتاج إلى مساعدة مادية. ففرنسا مستعدة للمساعدة والمسألة هي مسألة استعداد إسرائيل للمساعدة». وبعد أخذ ورد قدمت السلطات الإسرائيلية مساعدة مالية زهيدة، إذ كان الرأي الإسرائيلي الرسمي هو الحفاظ على علاقات محدودة النطاق، لكي لا تتورط السلطات الإسرائيلية في الأوضاع اللبنانية في ذلك الوقت المبكر من قيامها. وقد أثبتت الحوادث، أن هذا الرأي كان صائباً لأنه كان على السلطات الإسرائيلية وقتها تثبيت أقدامها في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها قبل اتخاذ أي مبادرة أخرى مع لبنان. ولذلك شهدت الأعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٧٠ عدة لقاءات بين القادة الكتائبيين والمسؤولين اليهود. وكان هم اليهود جس نبض الرأي العام المسيحي في لبنان حول إمكانية توقيع ميثاق سلام لبناني ـ يهودي بعدم الاعتداء مقابل مساعدة النصارى على تثبيت حكم النصارى في كيان مسيحي خالص. ومما روته

شولاميت شوارتز (مديرة المنشورات في المجلس الأميركي الصهيوني عام ١٩٥٠) على لسان إلياس ربابي (عضو المكتب السياسي للكتائب ومهندس الاتصال مع اليهود) قوله: «إن الكتائب تصر على إخراج لبنان من الجامعة العربية وعلى عقد السلام مع إسرائيل. وإنشاء علاقات اقتصادية معها». [٤٨]

غير أن فشل حزب الكتائب في الفوز بأي مقعد في الانتخابات النيابية التي جرت في ١٩٥٨/٤/١٥ خيب أمل الدوائر الإسرائيلية العليا وجعلها تشك في التقارير التي يرسلها الياس ربابي عن قوة الكتائب وأنصارها وانتشارها في مختلف المحافظات والمدن اللبنانية. وإذا كانت الأهداف اليهودية من وراء التعاون مع نصارى لبنان لم تتحقق في ذلك الوقت، إلّا أن الجانب الإسرائيلي استمرّ في الاتصال والتنسيق مع النصارى حتى وصل التعاون بين اليهود والكتائب إلى ذروته عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، عندما أشعلت الكتائب نار الحرب في لبنان مستفيدة من المساعدات المادية والعسكرية التي أرسلتها الحكومة اليهودية لقتل المسلمين وطرد الفلسطينيين من لبنان. وإن كان الحلم اليهودي بتأمين الحدود الشمالية لدولتهم قد تحقق عام ١٩٨٢ بطرد المنظمات الفلسطينية من لبنان، فإن الجانب الماروني قد حقق حلمه هو الآخر بتنصيب القائد العسكري للكتائب (بشير الجميّل) رئيساً لكل لبنان ولما قتل جاء اليهود بأخيه أمين ليكمل المشوار.

ثالثاً ـ اعترافات النصارى بالاتصال بدولة اليهود:

كنت أودّ أن أسترسل في سرد قصة اللقاءات التي جرت بين الموارنة (الكتائب وحلفائها) وبين دولة اليهود في فلسطين، ولكني آثرت أن يكون حديثي مختصراً نظراً لأن هذه اللقاءات والعلاقة التي قامت بين الطرفين تحتاج إلى بحث خاص ومنفصل عن موضوعنا الذي نبحثه. كما أن العلاقة التي قامت بين الموارنة واليهود لا تؤثر على عملية تطبيع العلاقات بين العرب واليهود مثل اللقاءات التي تتم بين الأردن ومصر والمغرب

(٤٨) جريدة «الجروسالم بوست» الإسرائيلية الإنجليزية، ١٩٨٣/٧/١.

والمنظمة من جهة ودولة اليهود وأحزابها المختلفة من جهة ثانية، وذلك لكونها علاقة بين طائفتين تناصبان المسلمين العداء وتضمران الشر للإسلام وأهله.

لم ينكر الكتائبيون وأعوانهم علاقتهم بالعدو اليهودي الذي يغتصب فلسطين، وبالرغم من التصريحات الدعائية التي كانوا يطلقونها عن عدائهم لليهود وتأييدهم لفلسطين وشعبها، إلّا أنهم لم يخفوا تعاطفهم وتأييدهم لما تقوم به دولة اليهود من اعتداءات واجتياحات للأراضي اللبنانية. فقد نشرت وسائل الإعلام المختلفة الكثير من تصريحاتهم التي تعبّر عن حقيقة علاقتهم باليهود، ونحن هنا نسوق بعضاً منها، على سبيل المثال.

أ ـ بشير الجميّل: «إن مطالبتنا بقطع العلاقة مع إسرائيل هي مقدمة للطلب منا بقطع العلاقة مع قضيتنا الأساسية، وهي إخراج الغرباء من لبنان، ومن ثم التخلي عن سلاحنا، ويمكن أن يطالبوا بحل حزبنا». (٤٩)

ب ـ فادي أفرام: «إن وجود مكتب للقوات [الكتائبية] في القدس مردّه إلى قناعتنا بوجوب قيام علاقات طبيعية بين لبنان وجيرانه وبخاصة سوريا وإسرائيل... إن مكتب القدس لا يمثّل القوات وحدها، وإنما الروابط المسيحية عموماً». (٥٠)

ج ـ المطران أغناطيوس رعد (راعي أبرشية الكاثوليك في صيدا ودير القمر): «ديننا لا يقول بمنع التعاون مع إسرائيل كما دين غيرنا... وما نقوله، واثقون به، ونريد منكم [أي اليهود] أن تساعدونا على العيش بسلام». (٥١)

د ـ بيار الجميّل: «أيه، نحنا استدعينا إسرائيل وما فارقه معنا حدا...».

هـ ـ فادي أفرام: «إن هدفنا الذي لا نحيد عنه هو إنشاء وطن مسيحي مرتبط مع الكيان الإسرائيلي بحماية الدول الكبرى».

---

(٤٩) جريدة الهدف، الصفحة ٢، ١٩٨١/٦/٢٥.
(٥٠) مجلة الشراع، العدد ١١٦، السنة ٣، الصفحة ١٣، ١٩٨٤/٦/٤ .
(٥١) مجلة الشراع، العدد ١٠٣، السنة ٣، الصفحة ٩، ١٩٨٤/٣/٥.

الاتصالات الإسرائيلية ـ الفلسطينية

انتقلت عدوى الصلح مع اليهود وعقد اللقاءات السرية والعلنية مع أقطابهم إلى منظمة التحرير الفلسطينية ابتداءً من عام ١٩٧٧. وإن كان البعض، مثل الصحفي الفرنسي بيار بيل (مراسل وكالة الصحافة الفرنسية بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٣) يقدم تاريخ العلاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية إلى عام ١٩٦٩، عندما اجتمعت جماعة نايف حواتمة (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) مع مسؤولين من منظمة ماتسبن الشيوعية الإسرائيلية، إلاّ أننا نرى أن اللقاءات الرسمية بين الجانبين (الفلسطيني واليهودي) بدأت منذ اللحظة التي أُقرّ بها الإعلان السياسي الصادر عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (١٩٧٧/٣/٢٠). فمنذ قيام المنظمة عام ١٩٦٤ وحتى مارس ١٩٧٧ لم يكن هناك أي توجه رسمي ـ من أي نوع ـ للترخيص بلقاء قوى إسرائيلية (أيّاً كان اتجاهها وسياساتها ومواقفها). فقد كان مثل هذا اللقاء المحتمل خيانة لا تحتمل التأويل أو المناقشة. كما أن المجالس الوطنية الفلسطينية المتعاقبة، لم تبحث مثل هذا الأمر أصلاً، ولم يكن أحد يجرؤ على طرحه في الأروقة الفلسطينية. ولكن الانعطاف الكبير جاء في المجلس الوطني الثالث عشر. وكان محمود عباس «أبو مازن» عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وعضو اللجنة التنفيذية للمنظمة فيما بعد، رائد هذا الانعطاف. فقد تحدّث مطولاً في إحدى الجلسات عن هذا الموضوع، وأصغى إليه الحضور بانتباه شديد، وهو يتحدث عن ضرورة فتح الحوار مع القوى الديمقراطية اليهودية، داخل وخارج الكيان اليهودي. واعترف أبو مازن أمام الحضور أن هناك لجنة من فتح برئاسته قد بدأت تلك الاتصالات قبل انعقاد هذه الدورة للمجلس الوطني.(٥٢)

وبعد مناقشات، وأخذ ورد، أقرّت تلك الدورة قراراً (الفقرة الرابعة عشرة من البيان السياسي للدورة) هذا نصه: «يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على أهمية العلاقة

---

(٥٢) الأنباء، الصفحة ٢٢، ١٩٨٦/١١/٢٧.

والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية في داخل الوطن المحتل التي تناضل ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة، ويدعو جميع الدول والقوى المحبة للحرية والعدل والسلام في العالم إلى قطع جميع أشكال المساعدة والتعاون مع النظام الصهيوني العنصري، ورفض الاتصال به، وإلى إدانته».

حين نتفحص هذه الفقرة، ثم نقيسها على الاتصالات اللاحقة بالرموز اليهودية والصهيونية، نكتشف أن المنظمة أرادت من خلال هذه الفقرة فتح الباب على مصراعيه للاتصال بالإسرائيليين جميعاً صهاينة وغير صهاينة. ولذلك تسقط مقولة اليساريين الفلسطينيين الذين شاركوا بوضع هذه الفقرة وادّعائهم النجاح في وضع قيود مشددة على مثل هذه الاتصالات، حين وضعوا عبارة «ممن يعادون الصهيونية فكراً وممارسة» وكان هؤلاء اليساريون يريدون تقليص دائرة القوى اليهودية التي يمكن محاورتها بحيث لا يبقى إلّا الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وعمودها الفقري حزب راكاح الشيوعي الذي يلتقون معه. ولكن المنظمة ومن ورائها حركة فتح، تجاوزت في لقاءاتها واتصالاتها مع اليهود حزب راكاح إلى ما يسمى بالأحزاب اليسارية الإسرائيلية والحركات السياسية الناشئة وتلك التي يتفق طرحها وأفكارها مع طرح المنظمة التي انتقلت بدورها من الكفاح المسلح لتحرير كل فلسطين إلى الانخراط في ركب التسوية ومبادلة الأرض بالسلام من أجل إقامة دويلة صغيرة في بعض أجزاء الضفة والقطاع.

أولاً ـ الاتصالات المباشرة السرية:

بالرغم من أن الاتصالات الفلسطينية ـ اليهودية التي جرت قبل العام ١٩٧٥ كانت تتم بصورة غير مباشرة وعن طريق وسطاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلّا أنها شكّلت محركات دفع للأنظمة نحو إجراء الاتصالات مع العدو اليهودي عند الكيلو (١٠١)، ثمّ مؤتمر جنيف وما تبعها من اتفاقات الفصل على الجبهتين السورية والمصرية، إلى أن تطورت عام ١٩٧٧. ومن هنا يمكن أن نفسّر ما قاله السادات وهو يستثمر تلك الاتصالات لتبرير مواقفه الخيانية: «إذا كان أصحاب القضية يتفاوضون مع الإسرائيليين فلِمَ لا يجوز لي أن أتفاوض أنا أيضاً معهم».

أمّا الاتصالات المباشرة بين المنظمة واليهود فقد بدأها سعيد حمامي ممثل المنظمة في لندن الذي احتفظ بعلاقته، الوطيدة بكل من جنرال الاحتياط متياهو (ماتي) بيليد، والصحفي يوري أفنيري، وكلاهما عضو في الكنيست، والمحامي أمنون زخروني (مساعد أفنيري)، ويالين مور. ثمّ أخذت تلك الاتصالات تتسع لتمتد إلى باريس وجنيف وروما وبوخارست وفينا، لتشمل شخصيات يهودية جديدة (مثل أعضاء الكنيست: مائير باعيل، وأريية لوفا إيلياف، ومائير فلنر، والكاتب الصهيوني عاموس كينيان، ودافيد شحيم).

وقد طوّرت قيادة المنظمة لقاءاتها مع هذه القوى، فشكّلت فريقاً كاملاً للاتصال والتفاوض مع العناصر اليهودية والصهيونية. وفي هذا الشأن يقول أفنيري، الذي لعب دوراً بارزاً في الاتصالات: «إنّ هذا الفريق قد ضمّ كلّاً من: الدكتور عصام علي السرطاوي (عضو المجلس الثوري لحركة فتح وعضو المجلس الوطني الفلسطيني)، وصبري جريس (عضو المجلس الوطني ومدير مركز الأبحاث فيما بعد)، والدكتور عز الدين القلق (ممثل المنظمة في فرنسا)، ونعيم خضر (ممثل المنظمة في بروكسل)، وإبراهيم الصوص (نائب القلق وممثل المنظمة في فرنسا فيما بعد)، وسعيد حمامي». وقد لعبت بعض الشخصيات الأجنبية مثل رئيس وزراء رومانيا (شاوشيسكو)، والمستشار النمساوي (برونو كرايسكي)، وبيار منديس فرانس (رئيس وزراء فرنسا بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٥)، والرئيس السنغالي ليوبولد سنغور، ورئيس ساحل العاج فيلكس بوانية، وهنري كوريل (مؤسس الحزب الشيوعي المصري)، وملك المغرب، دوراً بارزاً في دفع هذه الاتصالات إلى الأمام.

جرت هذه الاتصالات في جو من التكتم الشديد، والسرية التامة، ولم تتسرب أية معلومات عنها باستثناء بعض الإشارات والتلميحات التي صدرت عن صحف بريطانية وفرنسية. واتّضح أن قيادة المنظمة وعرفات شخصياً كانا وراء مواصلة تلك الاتصالات، وإن كان قد درج (أي عرفات) على نفي إجراء اتصالات مع أوساط يهودية وصهيونية عندما كان بعض أعضاء المجلس الوطني يواجهونه بحقائق هذه الاتصالات. فقد كان

لا يتردّد في الدفاع عن سعيد حمامي والسرطاوي وقلق عندما كانت تتعالى الصيحات مطالبة باستدعائهم ومحاكمتهم.

استمرّت المنظمة في تقديمها بيانات النفي والاستنكار إلى أن وجدت نفسها في مأزق حرج سيقت إليه بعد أن سربت مجلة هعولام هزيه التي يرأس تحريرها يوري أفنيري كل تفاصيل اللقاءات والاتصالات التي جرت بين الوفود اليهودية وأعضاء المنظمة. وهنا أيضاً عمدت المنظمة إلى إيراد حجج واهية للتخفيف من جريمتها المتمثلة في التحاور والاتصال بالعدو، فادّعت أن الاتصالات تجري مع فئات وشخصيات غير صهيونيّة بهدف «شق وحدة المجتمع الاستيطاني الصهيوني».(٥٣) غير أنه سرعان ما تم تفنيد هذه الحجج ودحضها، حين كشف أرييه لوفا إيلياف (عضو الكنيست والسكرتير العام السابق لحزب العمل) الذي التقى مع ممثلي المنظمة لأكثر من أربعين مرة، أن الاتصالات التي أجراها مع وفود منظمة التحرير الفلسطينية كانت تتم بتكليف من رئيس وزراء الكيان اليهودي في ذلك الوقت ـ إسحق رابين.

ولدى استعراضنا قائمة اللقاءات والاتصالات التي جرت بين وفود المنظمة وما سمّي حينها «بالصهيونيين المعتدلين» من أمثال أفنيري وبيليد وغيرهما، نجد أن الفلسطينيين بقوا لفترة يعتقدون أن هؤلاء اليهود الذين كانوا يقدمون تقارير مفصلة عن كل لقاء إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية، يتمتعون بصفة رسمية غير معلن عنها. والحقيقة أن هؤلاء اليهود الذين عرفوا فيما بعد باسم «المجلس الإسرائيلي للسلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني» كانوا يمثلون أقلية صغيرة من الرأي العام الإسرائيلي. وأدت هذه الصفة التمثيلية لكل من الوفدين إلى وضع معقد. فبينما كان وفد «المجلس» يريد إعطاء لقاءاته أكبر قدر ممكن من الدعاية لنشر فكرة الحوار الفلسطيني ـ الإسرائيلي في صفوف الرأي العام الإسرائيلي، كان الوفد الفلسطيني المنطلق من «منهجية مؤسسيه» يريد إبقاء الاتصالات في نطاق «أسرار الدولة» ويرفض الإعلان عنها.(٥٤)

---

(٥٣) مجلة الطليعة الكويتية، العدد ٨٨٣، الصفحات ٣٠ ـ ٣١، ١٣/٣/١٩٨٥.
(٥٤) العلاقات السرية الإسرائيلية ـ الفلسطينية، بيار بيل، باريس ١٩٨٣، الصفحة ١٥٣.

جدول رقم (٤) ـ اللقاءات السرية بين منظمة التحرير والمجلس الإسرائيلي للسلام

أ ـ اللقاءات الفردية	
بين عصام السرطاوي ويوري أفنيري	بين ابراهيم الصوص (ممثل المنظمة في اليونسكو) والصحافي عاموس كينيان
المغرب (١٩٨١/١/١) ـ الولايات المتحدة (مايو ١٩٨١ ١٩٨١/٣/١٢) لندن (مايو ١٩٨١، ٨٣/٢/٢٧) ـ فينيا (٨٢/٣/١٨) باريس (١٩٨١/٣/١٤، ١٩٨٣/١/١١)	باريس (نيسان ١٩٧٦)
	بين عصام السرطاوي ودانيال عمشيت (الأستاذ بالجامعة العبرية)
	باريس (حزيران ١٩٧٦)
بين عصام السرطاوي وميتاهو بيليد	بين سعيد حمامي وأمنون زيخروني
باريس (٢١ - ١٩٨٦/٧/١٣، ١٩٨٢/٧/٢٠، ١٩٨٢/٨/١) بروكسل (١٩٨٢/٧/٨)	لندن (٥ و١٩٧٧/٩/٧)
بين عصام السرطاوي وأرييه لوفا إيلياف	بين خالد الحسن (عضو اللجنة المركزي لفتح) وأفنيري
باريس (١٩٧٧/١/٢٣، مايو ١٩٧٧) النمسا (١٩٧٩/١٠/١٨) لندن (١٩٨٣/١/١٣)	نيويورك (أكتوبر ١٩٨٢)
	بين ممثل المنظمة في روسيا وميتاهو بيليد
	موسكو (تموز ١٩٨٣)
بين سعيد حمامي ويوري أفنيري	بين زهدي الطرزي وعاموس كينيان
لندن (١٩٧٥/١/٢٧، ١٩٨٥/١٠/١٤)	لندن (١٩٨٥/٨/٢٢)
بين عصام السرطاوي ومكسيم غيلان	
ديسمبر ١٩٧٥	

تابع جدول رقم (٤)

ب ـ لقاءات الوفود

تاريخ ومدة اللقاء	مكان اللقاء	الجانب الفلسطيني	الجانب الإسرائيلي
٣ - ١٩٧٥/٥/٤	باريس	عبدالله حوراني (عضو المجلس الوطني) وآخرون	يوري أفنيري وأريبه ايلياف وميتاهو بيليد ومائيربائيل
١٩٧٦/٧/٢٦	باريس	عصام السرطاوي	ميتاهو بيليد وأريبه إيلياف ويعقوب أميرونجين (المدير السابق لوزارة المالية ورئيس شركة الكهرباء الإسرائيلية فيما بعد) ويوسى أميتاي (من مؤسسي اليسار الإسرائيلي)
٧/٣٠ - ١٩٧٦/٨/١	باريس	عصام السرطاوي وأبو فيصل وأبو خليل	يوري أفنيري ودانيال عميت
١٩٧٦/٨/٣١	باريس	السرطاوي وصبري جريس وآخران	ميتاهو بيليد وأريبه إيلياف ويعقوب أميرونجين ويوسى أميتاي.
١٩٧٦/٩/١١		عصام السرطاوي	نفس الوفد السابق.
١٩٧٦/٩/١٥	باريس	عصام السرطاوي وإثنان من معاونيه	بيليد وإيلياف وأميرونجين ومائير بائيل
١٦ - ١٩٧٦/١٠/١٧	باريس	عصام السرطاوي وصبري جريس والشاعر راشد حسين	بيليد وأفنيري وأميرونجين ومائيربائيل
١٩٧٦/١٢/٣٠	الولايات المتحدة	عصام السرطاوي وصبري جريس	ميتاهو بيليد.

تابع جدول رقم (٤)

تاريخ ومدة اللقاء	مكان اللقاء	الجانب الفلسطيني	الجانب الإسرائيلي
٧٦/١٢/٣١ - ١٩٧٧/١/١	باريس	عضو من اللجنة التنفيذية	ميتاهو بيليد
٩/٣٠ - ١٩٧٧/١٠/١	لندن	عصام السرطاوي وسعيد حمامي	يوري أفنيري وميتاهو بيليد
١٤ - ١٩٧٧/١٠/١٦	لندن	سعيد حمامي	بعض أعضاء المجلس
١٩٧٩/٩/١٤	النمسا	ماجد أبوشرار (أمين سر المجلس الثوري لفتح ومسؤول الإعلام الموحد بالمنظمة) وعصام السرطاوي	يوري أفنيري وميتاهو بيليد
٢٤ - ١٩٨٣/٣/٢٥	لاهاي/هولندا	عصام السرطاوي وزهدي الطرزي	أفنيري وبيليد
١٩٨٣/٥/١	تبورين/إيطاليا	عماد شقور (مستشار عرفات للشئون الإسرائيلية)	أفنيري
٨-١٩٨٥/٩/١١	باريس	زهدي الطرزي وشفيق الحوت (ممثل المنظمة في لبنان)	محمد ميعاري (عضو الكنيست) وبيليد والقس رباح أبو عسل (سكرتير القائمة)

ويبقى من المفيد أن نستعرض أبرز الخطوط الرئيسية لمشروع السلام الذي قدمته منظمة التحرير الفلسطينية (معاهدة السرطاوي) في منتصف أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦:(٥٥)

١ـ أن يعلن الفلسطينيون وقف حالة العداء مع إسرائيل.

٢ـ أن توافق إسرائيل على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة فوق الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م.

٣ـ أن يعقد اتفاق بين الدولتين يسمى «معاهدة سلام»، تنظم مشكلتين:

أ ـ أوضاع اللاجئين.

ب ـ أمن الحدود.

وفيما كانت منظمة التحرير تظهر نياتها الحسنة باتخاذها بادرات التأييد للمشروع (إدانتها لعمليات خطف الطائرات)، كانت البحرية الإسرائيلية تضرب طوقاً على بيروت وتقوم بتفتيش السفن المدنية اللبنانية، وتسايم ركابها إلى الميليشيات المسيحية.

ثانياً ـ الاتصالات العلنية:

استمرّت المجالس الوطنية الفلسطينية المتعاقبة في تأكيد الفقرة (١٤) من البيان السياسي للمجلس الوطني الثالث عشر، والتي تسمح بفتح حوار مع القوى «الديمقراطية الإسرائيلية» التي تدين الصهيونية فكراً وممارسة، كما جاء في نص القرار. وفي المجال العملي، اتّسعت دائرة اللقاءات الرسمية والعلنية مع هذه القوى إلى أن جاء التطور الجديد من عمان، وبالتحديد في نوفمبر ١٩٨٤ عندما انعقد المجلس الوطني الفلسطيني السابع عشر. حيث أسقط قرار المجلس الوطني كلمة «الديمقراطية» من القوى اليهودية التي يمكن فتح الحوار معها، كما سقطت جملة «ممن يعادون الصهيونية فكراً وممارسة»،

(٥٥) الوطن العربي، العدد ٣٧٦، الصفحة ٤٥، ٢٧/٤/١٩٨٤.

وتم الاكتفاء بالعبارة التي اقترحها الشيخ عبد الحميد السائح (رئيس المجلس) والتي تقول بفتح الحوار مع القوى اليهودية «التي تؤمن بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة».[56]

لذلك، عند التدقيق في ملف الاتصالات الإسرائيلية - الفلسطينية وتطوراتها، نجد أن تلك الاتصالات انتقلت من مرحلة السرية إلى مرحلة العلنية والظهور. والذي يلفت النظر في أمر تلك الاتصالات هو انضمام شخصيات جديدة أعلى مستوى من كلا الجانبين، أي من أوساط العدو وقيادة المنظمة. فقد بدأت المنظمة تلتقي مع وفود صهيونية في مؤتمرات دولية وغير دولية، مثل مؤتمر بولونيا في إيطاليا، ومؤتمرات الدولية الاشتراكية التي عقدت في إسبانيا، ثم في النمسا. وضمت الفئات الصهيونية بالإضافة إلى ما يسمّى مجلس السلام الإسرائيلي فئات أخرى: مندوبين عن حزب راكاح، وحزب العمال الموحد (المابام)، وعدة شخصيات من حزب العمل وغيرها... أمّا الجانب الآخر والمتمثل بالمنظمة، فقد ضمّ هذه المرة أعضاء في اللجنة المركزية لفتح، واللجنة التنفيذية للمنظمة من أمثال محمود عباس (أبو مازن) وأحمد صدقي الدجاني وعبد الجواد صالح وعبد الرزاق اليحيى وآخرين.[57] وفي ضوء الاجتياح اليهودي للبنان عام ١٩٨٢، وقرار المنظمة الخروج من بيروت في نطاق صفقة فيليب حبيب، بدأ ياسر عرفات يتولى بنفسه مهمة الاتصال بالعناصر اليهودية. فكان لقاء أفنيري - عرفات في بيروت وتصريحاته عن الاستعداد للاعتراف بدولة اليهود. ثم تبع ذلك دعوة الوفود الصهيونية لزيارة تونس حيث مقرّ المنظمة.

وهكذا، أصبح كل شيء يتم في وضح النهار، بعد أن كان يتم في الدهاليز ووراء الكواليس. فإذا كانت المنظمة عبرت عن رغبتها في التفاوض والصلح مع اليهود بشكل سري منذ أواسط السبعينات، فإنها الآن تعلن استعدادها الصريح وعبر أعلى المستويات

(٥٦) الأنباء، الصفحة ٢٢، ١٩٨٦/١١/٢٧.
(٥٧) المصدر نفسه رقم ٥٣.

قبولها الجلوس مع اليهود المغتصبين على طاولة المفاوضات. بل، نقل عبد الوهاب دراوشة (عضو الكنيست عن حزب العمل) عن مسؤولين في المنظمة التقى بهم في نيويورك، أن المنظمة مستعدة لإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل دون تدخل دولي أو أردني. ولكن موقف العدو الرافض للاعتراف بالمنظمة وقف في وجه عقد أي مباحثات سلام تشترك بها المنظمة.(٥٨)

وإذا كانت اللقاءات الفلسطينية ـ الإسرائيلية تتم في الظلام ووراء الغرف المغلقة، فإن المنظمة تتفاخر الآن بأنها تجري لقاءات دورية مع قوى وأحزاب صهيونية بشكل علني. وتقول قيادة المنظمة: إن الدافع لذلك هو تحدي قرار الكنيست الإسرائيلي الذي يمنع اليهود من الاتصال مع عناصر من منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٨٦/٨/٦). وبغض النظر عن التفصيلات المتعلقة بترتيب هذه اللقاءات (انظر الجدول رقم ٥)، وبعد القيام بدراسة كل ما صدر عن هذه اللقاءات، يمكن تسجيل الحقائق الأساسية التالية:

١ـ عمدت المنظمة إلى التضليل في شأن حقيقة وهوية الشخصيات اليهودية المسماة «الصهيونيين المعتدلين» التي فاوضتها وأجرت اتصالات معها، حين نفت عنها طبيعتها اليهودية وطمست الدور العدواني والخطير الذي لعبته، ضد الشعب الفلسطيني. فهؤلاء الصهيونيون المعتدلون يؤيدون الدولة اليهودية على أن تحتوي على أغلبية يهودية في كل مؤسساتها، ولكنهم يقبلون إقامة دولة فلسطينية مجاورة، لحل مشكلة اللاجئين لكي لا تتحول هذه المشكلة إلى خطر دائم على وجود الكيان اليهودي. ومن هنا، فإن قبولهم للحقوق الفلسطينية هو نتيجة لموقف «واقعي» أكثر مما هو «أيديولوجي». ويكفي دليلاً على هذا ما يورده يوري أفنيري نفسه ، في كتابه «صديقي العدو» الذي يتحدث عن وقائع لقاءاته مع ممثلي المنظمة. فقد ورد في هذا الكتاب أن ران كوهن عضو اللجنة المركزية لحزب شيلي الذي يمثّله أفنيري كان يقود وحدة مدفعية

(٥٨) القبس، العدد ٥٢٣٢، الصفحة ١٨، ١٩٨٦/١٢/٥.

حول مدينة بيروت، وكان قد اشترك في الإنزال الإسرائيلي لاحتلال مدينة صيدا، في الوقت الذي كان فيه أفنيري وبيليد وعدد آخر من قيادات هذا الحزب يلتقون بقيادات وممثلي المنظمة.(٥٩)

٢ـ حتى الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح) الذي تتفاخر منظمات المقاومة الفلسطينية بدوره داخل الأرض المحتلة، وتتنافس على عقد اللقاءات معه، فإنه لا يزال متمسكاً بالدفاع عن حق دولة إسرائيل وبقائها ككيان قومي يهودي مستقل. وهذا الحزب، بأغلبية أعضائه، من العرب، يناضل ضد السياسة التوسعية للحكومة الإسرائيلية، دون أن يعيد النظر في وجود هذه الحكومة. فيقول توفيق طوبى (عضو الكنيست عن راكاح) في تصريح له بجريدة الواشنطن بوست (١٩٨٦/٤/٢١) أنه يختلف مع منظمة التحرير حول شعار الدولة الديمقراطية العلمانية، لأن هذا الشعار يعني إزالة دولة الكيان اليهودي. وزعم أن «عرب إسرائيل» يرغبون بقيام دولة مستقلة للمواطنين العرب في الضفة الغربية وليس للعرب الإسرائيليين (يعني الفلسطينيين الذين بقوا في مدنهم وقراهم منذ عام ١٩٤٨).

٣ـ وصلت الاتصالات الفلسطينية ـ الإسرائيلية إلى المرحلة التي يجري فيها عزرا وايزمن (عضو الكنيست ووزير الدولة الإسرائيلي) اتصالاً هاتفياً يوم ١٩٨٦/٩/٢ بمقر قيادة المنظمة في تونس طالباً التحدث إلى فاروق قدومي (أبو اللطف) رئيس الدائرة السياسية بالمنظمة. ونظراً لعدم وجود أبو اللطف في المقر، فقد تحدّث وايزمن لمدة طويلة مع مسؤول فلسطيني كبير، لم يعلن عن اسمه أو منصبه. وذكر راديو جيش العدو أن وايزمن طلب في ختام المكالمة الاجتماع مع هذا المسؤول في إيطاليا خلال ثمان وأربعين ساعة.(٦٠)

(٥٩) القبس، العدد ٥٤٣٣، الصفحة ١٧، ١٩٨٧/٦/٢٨.
(٦٠) الرأي العام، ١٩٨٦/٩/٣.

جدول رقم (٥) ـ اللقاءات العلنية بين الفلسطينيين والاسرائيليين [٦١]

تاريخ ومدة اللقاء	مكان اللقاء	الجانب الفلسطيني	الجانب الإسرائيلي
١١ - ١٩٧٣/٥/١٣	بولونيا/إيطاليا	عبدالله حوراني (عضو المجلس الوطني. وعضو اللجنة التنفيذية فيما بعد)	يوري أفنيري وأميل حبيبي وتوفيق طوبى (أعضاء كنيست) وأوري بورشنين (عضو المكتب السياسي لراكاح) وناتان يالن مور (قاتل الكونت برنادوت) وكوشافي شيمش (الفهود السود) ومجموعة مثقفين.
١٩٧٤	لندن	سعيد حمامي (ممثل المنظمة في بريطانيا)	شارلي بيتون (عضو كنيست) وشالوم كوهين (الفهود السود) ومكسيم غيلان ودانيال عميت (الأستاذ بالجامعة العبرية).
١٩٧٦/٩/٣٠	نيويورك	فاروق قدومي (رئيس الدائرة السياسية بالمنظمة) وشفيق الحوت (ممثل المنظمة في لبنان)	توفيق زياد (عضو كنيست) وأميل توما (عضو المكتب السياسي لراكاح) والمحامية فيليسيا لانغر.
٣ ـ ١٩٧٧/٥/٤	براغ	ماجد أبو شرار (أمين سر المجلس الثوري لفتح ومسؤول الإعلام الموحد بالمنظمة) وعبدالله حوراني (مدير دائرة الإعلام	عوزي يوريشتين وأميل توما (عضوا المكتب السياسي لراكاح) وعلي عاشور (عضو اللجنة المركزية لراكاح) وولف

تابع جدول رقم (٥)

تاريخ ومدة اللقاء	مكان اللقاء	الجانب الفلسطيني	الجانب الإسرائيلي
		والتوجيه بالمنظمة) وعربي عواد (عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني) وعصام عبد اللطيف (عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية)	إيرلنج (رئيس لجنة المراقبة المركزية لراكاح)
أيلول ١٩٨٠		عصام السرطاوي (عضو المجلس الثوري لفتح ومستشار ياسر عرفات)	ياعل شمير ودادي تسوكر (عضوا حركة السلام الآن).
١٩٨٠/٩/٢٤	صوفيا	ياسر عرفات (رئيس اللجنة التنفيذية) وعبد المحسن أبو ميزر (عضو اللجنة التنفيذية) وممثل عن كل من الجبهة الديمقراطية والصاعقة والجبهة الشعبية - القيادة العامة.	توفيق طوبي وشارلي بيتون (عضوا الكنيست عن راكاح) والمحامية فيليسيا لانغر.
٢٤ - ١٩٨١/١/٢٧	بروكسل	عبد الجواد صالح (عضو اللجنة التنفيذية)	توفيق زياد والمحامية فيليسيا لانغر
فبراير ١٩٨١	موسكو	وفد من (م.ت.ف)	وفد من راكاح
١٩٨٢/٧/١	بيروت	ياسر عرفات وعماد شقور (مستشار ياسر عرفات للشؤون الإسرائيلية)	يوري أفنيري

تابع جدول رقم (٥)

تاريخ ومدة اللقاء	مكان اللقاء	الجانب الفلسطيني	الجانب الإسرائيلي
١٩٨٢/٧/٧	باريس	عصام السرطاوي	ناحوم جولدمان (رئيس المؤتمر اليهودي العالمي) وفيليب كولتزنيك (السكرتير السابق للمؤتمر) وبيار منديس فرانس (رئيس وزراء فرنسا السابق)
١٩٨٣/١/١٨	تونس	ياسر عرفات وعصام السرطاوي ومحمود عباس (عضو اللجنة المركزية لفتح) وعماد شقور وحكم بلعاوي (ممثل المنظمة في تونس)	يوري أفنيري وميتاهو بيليد (عضوا الكنيست) ويعقوب أرنون
٢٤ - ١٩٨٣/٢/٢٨	الجزائر	حضر دورة المجلس الوطني الفلسطيني	الصحافي أمنون كابليوك
١٩٨٣/٣/١٠	بودابست	صلاح خلف (عضو اللجنة المركزية لفتح)	وفد من المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط الذي يرأسه أبا إيبان.
١٩٨٣/٨/٢٩	جنيف	شفيق الحوت وإدوار سعيد (عضو المجلس الوطني) وزهدي الطرزي	يوري أفنيري وميتاهو بيليد
١٩٨٣/٨/٣٠	جنيف	ياسر عرفات وعماد شقور	أفنيري وبيليد
١٩٨٤/٧/١١	جنيف	ياسر عرفات	مائير فيلنر (سكرتير عام راكاح) وتوفيق زياد

تابع جدول رقم (٥)

تاريخ ومدة اللقاء	مكان اللقاء	الجانب الفلسطيني	الجانب الإسرائيلي
١٩٨٥/٢/٨	تونس	ياسر عرفات ومحمود عباس وحكم بلعاوي	أفنيري وبيليد ميعاري (عضو الكنيست) ويعقوب أرنون والقس رباح أبو عسل وكمال ظاهر عمر.
١٩٨٥/٣/١٥	بون	عصام شقور	أعضاء الكنيست: أوري نامير (العمل) ومردخاي بار ـ أون (ياتس) وياثير صبان (مابام) ومحمد وتد (مابام).
٢/٢٨ - ١٩٨٦/٣/٦	عمان/الأردن	عدة مسؤولين	يوري أفنيري
١٠ - ١٩٨٦/٦/١١	تونس	ياسر عرفات	محمد ميعاري والقس رباح أبو عسل (رئيس الكنيسة الأنجليكانية في الناصرة).
١٩٨٦/١١/٥	بوخارست	وفد من ١٥ عضواً منهم عبد الرزاق اليحيى (عضو اللجنة التنفيذية) وعصام شقورو نبيل عمرو (عضو المجلس الثوري لفتح) وهشام مصطفى (مدير مكتب محمود عباس)	وفد من ٢٨ عضواً برئاسة لطيف دوري (منسق الشؤون العربية في حزب المابام) وبائيل لوتان (محررة الشؤون الثقافية في صحفية عالهمشمار الناطقة باسم المابام)

تابع جدول رقم (٥)

تاريخ ومدة اللقاء	مكان اللقاء	الجانب الفلسطيني	الجانب الإسرائيلي
١٩٨٧/٣/١٤	باريس	إبراهيم الصوص (ممثل المنظمة في فرنسا)	إبراهام تامير وأريه شافير (حزب العمل)
١٩٨٧/٦/١١	بودابست	محمود عباس وعبد الرزاق اليحيى وعماد شقور وسعيد أبو عمر وممثل المنظمة في روسيا	وفد من ٢٣ عضواً برئاسة شارلي بيتون وأعضاء من المابام.
٢٣ - ١٩٨٧/٧/٢٤	بلغراد / يوغسلافيا	محمود عباس	ميتاهو بيليد
١٩٨٧/٩/٧	جنيف	ياسر عرفات	أعضاء الكنيست: بيليد وميعاري وزياد وبيتون
١٩٨٧/١١/٥	موسكو	ياسر عرفات وأبو علي مصطفى وصالح رأفت وسليمان النجاب ومحمود درويش	وفد من راكاح برئاسة مائير فيلنر

(٦١) إعتمد في إعداد هذا الجدول على: كتاب إسرائيل أحداث ومواقف ١٩٨٤ ـ القبس (١٩٧٧/٥/٤، ١٩٨٧/٦/٢٤، ١٩٨٧/٦/١٤، ١٢ /٨٧/٦، ١٩٨٦/٣/٧) ـ كتاب صديقي العدو ـ نشرات كونا (١٩٨٣/٢/٢٨، ١٩٨٥/٢/١٤، ١٩٨٣/١/١، ١٩٨٥/٢/١١) ـ الأنباء (١٩٨٣/١/٢٦) التايمز البريطانية (١٩٨٥/٢/١٢) ـ الأفق (١٩٨٦/١٢/١٨) ـ السياسة (١٩٨٧/٦/٢٢) ـ الرأي العام (١٩٨٧/٣/١٦، ١٩٨٦/١١/١٣، ١٩٨٥/٩/١٢) الوطن (١٩٨٧/٧/٢٤، ١٢ /١٩٨٧/٦) ـ الدستور (١٩٨٥/٨/٢٣، ١٩٨٢/٨/٢) ـ الأرض (١٩٨١/٥/٢١) المجلة (١٩٨٥/٩/٤).

الاتصالات الإسرائيلية ـ المصرية

إذا كان الرئيس أنور السادات قد تفاخر بخيانته، وإقدامه على زيارة القدس المحتلة ولقاء المسؤولين اليهود متحدياً مشاعر المسلمين، إلا أن سلفه كان أجبن من أن يقدم على خطوة مثل هذه. فقد كان عبد الناصر حريصاً على أن تظل علاقاته باليهود في طي الكتمان، مخافة أن يتعرض حكمه للاهتزاز فيسقط رأسه عن العرش الذي ذبح الآلاف من أجله لأكثر من عشرين سنة. ويعود هذا الحرص إلى الأثر الذي خلفه اغتيال الملك عبدالله؛ فأصبح كل الحكام العرب يخافون من الكشف عن علاقتهم السرية باليهود ودولتهم.

ومما يدعم هذا الرأي بالنسبة للرئيس عبد الناصر، ما نشرته صحيفة «واشنطن الفصلية» في مقالها الطويل الذي كتبه موشي أزال ـ رئيس تحرير صحيفة معاريف الإسرائيلية ـ الذي تضمن تقريراً عن المفاوضات الإسرائيلية ـ الأردنية، فقد جاء في هذا المقال أن عبد الناصر شرح للمبعوث الخاص للرئيس أيزنهاور (روبرت أندرسون) ـ الذي كان يدير المفاوضات السرية بين الرئيس المصري ورئيس وزراء إسرائيل ـ خطورة تسريب معلومات عن اتصالاته باليهود حيث قال «لا أريد أن يحدث معي ما حدث للملك عبدالله»[٦٢].

ولذلك التزمت كل من الولايات المتحدة و«إسرائيل» بالحفاظ على سرية المحادثات التي جرت مع عبد الناصر، ولم يتم الكشف عنها إلا عقب وفاته وعلى نطاق محدود ومختصر أيضاً. فقد ذكر مايلز كوبلاند ـ مؤلف كتاب «لعبة الأمم» وعميل المخابرات المركزية الأمريكية في الشرق الأوسط ـ بأن عبد الناصر كان يتعاون مع الأمريكيين لوضع صيغة لإنهاء النزاع العربي ـ الإسرائيلي شريطة أن يوجد له الأميريكيون وضعاً بديلاً لوضع «لا حرب ولا سلام» الذي كان بحاجة له للاحتفاظ بالسلطة. ويكشف كوبلاند في المقال الذي نشره في صحيفة «التايمز» بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٤م أن أفضل اتصال أجراه عبد الناصر مع الإسرائيليين يعود إلى العام ١٩٥٣ عندما بدأت علاقاته تسوء مع الإخوان المسلمين. فمن خلال بعض الوسطاء الأمريكيين أوحى للإسرائيليين

بأن يثنوا على مواقف الأخوان المسلمين بإظهارهم للمواطن العربي كأنهم ضد القضية العربية. وتلا ذلك سلسلة من المراسلات بين عبد الناصر وموشيه شاريت (رئيس الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت) من خلال بعض القنوات الأمريكية أو من خلال اجتماعات بين ممثلين مصريين وإسرائيليين في إحدى العواصم الأوروبية، واتفق في هذه اللقاءات على برنامج لتخفيف حدة التوتر.

ولكن عودة بن جوريون إلى السلطة في أوائل عام ١٩٥٥، والغارة الإسرائيلية على غزة والتي ذهب ضحيتها (٣٨) مصرياً وضعت حداً لهذا البرنامج، غير أن التوقف لم يستمر طويلاً، إذ قام كل من كيرميت روزفلت وروبرت أندرسون بترتيب مفاوضات سرية بين عبد الناصر وبن غوريون. وكانت الولايات المتحدة تهدف من هذه المفاوضات التي أطلقت عليها «مشروع جاما» ترتيب لقاء بين الزعمين المصري والإسرائيلي على متن يخت في البحر المتوسط، ولكن المشروع باء بالفشل نظراً لرفض بن جوريون تقديم أي تنازلات قبل لقاء عبد الناصر الذي أصر بدوره على مشروع سلام بين البلدين قبل لقاء القمة[٦٣].

وإذا أراد أنصار ومؤيدو الرئيس عبد الناصر الدفاع عنه والطعن باعترافات كوبلاند وتكذيبها، فإنهم سيصطدمون بما هو أشد منها إدانةً لنظام عبد الناصر البائد.

ويكفى هنا أن نشير إلى قبول الرئيس عبد الناصر بالقرار ٢٤٢ الذي يعترف بإسرائيل وحقها في الوجود، كما أن عبد الناصر أعلن على الملأ وبصوته قبول مشروع روجرز الذي ينص على اتفاق الطرفين (المصري والإسرائيلي) على إقامة سلام دائم بينهما يقوم على:

أ ـ الاعتراف المشترك بين كل من مصر واسرائيل بحق كل منهما في السيادة والاستقلال السياسي.

(٦٢) مجلة النشرة، العدد ٧٦، السنة ٢، الصفحة ١٩، ١٩٨٦/٤/٧.

(٦٣) اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٣ (١/١ ـ ١٩٧٧/٦/٣٠م)، الصفحة ٦٩٣، آب ١٩٧٢.

ب ـ الانسحاب الإسرائيلي من أراضٍ تم احتلالها في نزاع ١٩٦٧ وذلك مما يتمشى مع القرار ٢٤٢[٦٤].

غير أن القدر لم يمهل عبد الناصر ليعيش ويرى إنجازاته العظيمة بالصلح مع اليهود، فقد توفى بعد عدة أشتهر من مبادرة روجرز المشؤومة. وجاء الخلف (أنور السادات) ليكمل ما بدأه سلفه فقام بعدة عمليات غسيل دماغ إعلامي لترويض الشعب المصري واحتواء المعارضة التي قد تتفجر في وجه تطبيع العلاقات مع «إسرائيل».

فكانت أولى هذه العمليات تقطيع علاقات المصريين بالعرب، ثم إثارة اليأس في نفوسهم من جدوى أي مواجهة أمام «إسرائيل»، وأخيراً حقنهم بأوهام من مثل: أن أي معاهدة صلح ستقترن بالتأكيد بحصول كل منهم على شقة وسيارة، وأن تختفي المتاعب اليومية، وأن يصبح الجميع عثمان أحمد عثمان ـ رمز الثراء لدى المصريين ـ لمجرد مصافحتهم «إسرائيل».

نجح السادات في خططه المرسومة، وأقدم على خطوته الخيانية، ووقع معاهدة الصلح المنفرد في كامب ديفيد. واعتباراً من ذلك التاريخ بوشر عملياً وبوتيرة متسارعة بإنهاء حالة الحرب بين مصر «وإسرائيل»، وأصبح اليهود يتجولون بحرية في مدن وقرى مصر متمتعين بحقوق أفضل من أي سائح أجنبي يطأ أرض مصر.

وإذا كان البعض قد فوجىء بالمبادرة التي طرحها الرئيس السادات في مجلس الشعب المصري يوم ١٩٧٧/١١/٩، والتي أعلن فيها عن رغبته زيارة القدس المحتلة «وغزو العدو في عقر داره»، حتى إنه خيل للصحف المصرية أنها زلة لسان وكادت أن تسقط الفقرات التي وردت عن المبادرة عند إيجازها لخطاب الرئيس لنشره في صبيحة اليوم التالي، إلا أن الوقائع التي سمح بكشف النقاب عنها بعد توقيع معاهدات كامب

---

(٦٤) كتاب «السادات وكامب ديفيد»، صلاح العقاد، مكتبة مدبولي، الصفحة ٥٧.

ديفيد. تشير إلى أن الاتصالات التي أجراها أنور السادات مع اليهود ترجع إلى بداية تسلمه للسلطة:

١ ـ أوضحت جولدا مائير، رئيسة وزراء الكيان اليهودي السابقة، في كتابها «حياتي» أن نائب وزير الخارجية الرومانية زار فلسطين المحتلة في أوائل عام ١٩٧٢، وطلب عقد محادثات ثنائية مع مائير. وخلال المقابلة أخبرها بأنه موفد من قبل رئيس جمهوريته الذي يرغب بمجيئها إلى بوخارست. وتضيف مائير: «وطرت إلى رومانيا وقضيت أربع عشرة ساعة ـ في اجتماعين مطولين ـ مع شاوشيسكو الذي أخبرني أنه فهم من السادات شخصياً أثناء زيارته لمصر أن الزعيم المصري مستعد لمقابلة أي شخص إسرائيلي». وعندها اقترحت مائير أن يبقى نائب وزير خارجية رومانيا على اتصال بها لمتابعة الموضوع. ويبدو أن الشعب المصري لم يكن مهيأ بعد لقبول فكرة اللقاء مع اليهود، ولذلك لم يحدث أي لقاء مباشر بين المصريين واليهود.

٢ ـ استأنف السادات محاولاته استكشاف رغبة اليهود في اللقاءات المباشرة، فأرسل مع كيسنجر الذي كان يتردد على مصر لفك الاشتباك بعد حرب تشرين ١٩٧٣، رسالة شفوية إلى جولدا مائير وموشيه دايان بخصوص أهمية الاتصال المباشر والثقة في إمكان نجاح الاتصال. وطلب منهما إثبات حسن نية الإسرائيليين، وعدم استغلال هذا الاتصال للدعاية. وعاد كيسنجر ومعه كتابان من جولدا مائير وموشيه دايان يرحبان فيهما بالفكرة، ويؤكدان ما طلبه السادات في رسالته الشفهية.

٣ ـ تلقى السادات رسالة من الرئيس الأميركي كارتر تشير إلى أن إسرائيل اكتشفت بمحض الصدفة مؤامرة ليبية لاغتيال الرئيس المصري يقوم بها عدد من الفلسطينيين. ولذلك أوفد السادات رئيس المخابرات العسكرية المصرية للقاء رئيس المخابرات الإسرائيلية في المغرب، للبحث في تفاصيل هذه المؤامرة. وبعد ذلك بأيام تقدمت القوات المصرية لتؤدب القذافي وحشوده على حدود مصر.

٤ ـ في سياق التحضير للقاء القمة بين السادات وبيغن، تم إيفاد حسن التهامي نائب رئيس الوزراء المصري إلى المغرب للقاء موشيه دايان (وزير الخارجية الإسرائيلية)،

وناقش الجانبان خلال ثلاثة لقاءات متفرقة المبادىء والالتزامات الواجبة على الطرفين عند إقرار وتوقيع اتفاق السلام(٦٥).

وإذا كنا لم نكتشف بعد، الكثير من الحقائق التي صاحبت الاتصالات السرية بالإسرائيليين، إلا أننا نستخلص من الوقائع السابقة أن لقاء اليهود كان فكرة مهيمنة تتملك الرئيس السادات منذ البدايات المبكرة لتوليه السلطة. كما أنها ليست فكرة فرد أو رئيس كما قيل في البداية، فقد جرى تداولها ومناقشتها وبلورتها داخل المجالس الحكومية.

وفي الختام لابد أن نشير إلى الأهداف الإسرائيلية من وراء كشف النقاب عن الاتصالات التي تمت بين المسؤولين اليهود والزعماء العرب. فهناك بالتأكيد عدة مكاسب تجنيها دولة العدو من وراء هذا التسريب المتعمد للمعلومات الخاصة بلقاءات تمت في الماضي مع شخصيات عربية. ويمكن إيجاز هذه الأهداف أو المكاسب بما يلي:

أ ـ تعويد الرأي العام العربي على القبول بالأمر الواقع، وبذلك يتشجع الملك حسين وغيره على مواصلة الاتصالات والموافقة على إعلانها كمقدمة للمباحثات الرسمية العلنية.

ب ـ يشكل كشف اللقاءات مادة ضغط على الشخصيات التي التقت من وراء الكواليس مع اليهود لكي يخضعوا أكثر وأكثر لخطط الكيان اليهودي.

ح ـ يضطر الزعماء الذين التقوا باليهود إلى نفي الأنباء الإسرائيلية، وهذا في حد ذاته يحقق أحد أهداف العدو في الظهور أمام العالم وكأنه الطرف الوحيد الذي يسعى إلى السلام.

---

(٦٥) مصر واسرائيل خمس سنوات من التطبيع، محسن عوض، الصفحات ١٠ ـ ١٣.

الفصل الثالث

مَظاهِرُ وَمجَالات التطبيع

مَظاهِرُ وَمجالات التطبيع

ذكرنا في الفصل الأول، أن التصور الإسرائيلي لتطبيع العلاقات مع الدول العربية يدور حول بناء علاقات فعلية وقوية بين العرب واليهود تثبيتاً للسلام.

وينطلق هذا التصوّر من طبيعة السلام الذي يريده اليهود. فعندما طرح السادات، خلال زيارته الخيانية للقدس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، برنامجاً لبناء سلام دائم في المنطقة على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢، الذي يقضي بانسحاب «إسرائيل» من الأراضي العربية المحتلة مقابل حصولها على الاعتراف العربي، وحل المشكلة الفلسطينية، وضمان وضع متميّز للأماكن المقدسة في القدس.

جاء الرد الإسرائيلي على تلك النقاط بإثارة الحقد التاريخي لليهود في «أرض الميعاد» وعدم الانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة، والإصرار على بقاء القدس بكاملها عاصمة أبدية لإسرائيل. غير أن ما يلفت الانتباه في الرد الإسرائيلي على برنامج السادات هو الحديث عن السلام الذي تريده إسرائيل والذي تجاوز كل الأحلام الإسرائيلية السابقة التي كانت تبحث فقط عن اعتراف عربي بشرعيتها. فالسلام، كما تراه «إسرائيل» لا يعني مجرد إنهاء حالة الحرب والاعتراف العربي بدولة اليهود، ولكن السلام يعني علاقات كاملة وودية ترسم حدودها «إسرائيل» بالإضافة إلى تعاون إقليمي في مجالات التنمية المختلفة.

وعلى ذلك، يمكن تلخيص المفهوم الإسرائيلي لتطبيع العلاقات مع الدول العربية بالآتي:

١ـ التطبيع هو ثمن الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

٢ـ الهدف الأساسي للتطبيع هو بناء علاقات وروابط مع العرب، تتمكن من تثبيت السلام وخلق قاعدة من المصالح المشتركة التي تحميها قاعدة اجتماعية محددة تقوم بحماية السلام وتأمينه.

٣ـ الوسيلة الأساسية للتطبيع هي ربط الانسحاب الإسرائيلي النهائي بإجراءات تطبيع العلاقات من جانب العرب، والحصول عن طريق ذلك على معاملة تفضيلية (مثل حصول «إسرائيل» على امتيازات سياحية في سانت كاترين وعلى امتيازات تجارية بشأن البترول المصري في سيناء، وكذلك استطاعت الحصول على امتيازات بشأن رحلات طيران «العال» الإسرائيلية إلى القاهرة).

٤ـ المجالات الحيوية للتطبيع، يجب أن تلتقي مع المصالح الإسرائيلية وضيق السوق الداخلي، ومن هنا نجد المفاوض الإسرائيلي في مفاوضات التطبيع مع مصر يركز على أهمية السوق المصري، وأهمية الموارد المصرية وأهمية فتح الطرق إلى مصر، بينما لم نجد لدى المفاوض المصري تلك الرغبة في اقتحام السوق الإسرائيلية، ربما لأن المفاوض المصري (مثل بقية العرب) ليست لديه القاعدة الإنتاجية القادرة على التوجه الخارجي.[١]

سنتناول في الفقرات التالية، أبرز مظاهر التطبيع بين مصر والكيان اليهودي. إذ إن عملية تطبيع العلاقات بين الجانبين تعتبر صورة مصغَّرة لما سيتم في المستقبل بين العرب واليهود في حالة توقيع بقية الأقطار العربية معاهدات صلح مع الكيان اليهودي المغتصب لأرض فلسطين.

التطبيع السياسي

أول مظاهر التطبيع بين العرب واليهود، حيث إن عملية التفاوض في ذاتها تعتبر جزءاً أساسياً من عملية التطبيع. فمنذ زيارة السادات للقدس، لم تنقطع زيارات المسؤولين من كلا البلدين. وعلى أثر الانسحاب المرحلي إلى خط العريش، بدأت مظاهر

---

(١) مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٢٩ ـ ١٣٠ ـ ١٣١، أغسطس ـ أيلول ـ أكتوبر ١٩٨٢، الصفحات ١٥٨ ـ ١٦٥.

التطبيع الرسمي وتم تبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي، وتبودلت الزيارات السياسية على مستوى الأجهزة النيابية والحزبية واتخذت لقاءات القمة طابعاً دورياً.

أولاً ـ أجهزة التطبيع السياسي:

أ ـ **التمثيل الدبلوماسي**: أبرز إنجازات «إسرائيل» في أي سلام هو فرص تبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول العربية. ولذلك تم رفع علم «إسرائيل» داخل القاهرة وافتتحت السفارة الإسرائيلية في القاهرة في ١٨/٢/١٩٨٠ بينما القوات الإسرائيلية تحتل جزءاً من سيناء. أمّا السفير الإسرائيلي فقد قدّم أوراق اعتماده إلى الرئيس السادات في ٢٦/٢/١٩٨٠.

ب ـ **التمثيل القنصلي**: تم الاتفاق على افتتاح قنصليتين لإسرائيل في الإسكندرية وشرم الشيخ. وقد افتتحت إسرائيل بالفعل قنصليتها في الإسكندرية في ٢١/٤/١٩٨٢، فيما تتهم إسرائيل مصر بعرقلة افتتاح قنصليتها الثانية في شرم الشيخ.

جـ ـ **اللجنة العليا للتطبيع**: جرى إنشاء هذه اللجنة والتي تأخذ طابع المؤسسة في كل بلد على حدة وقد أنيط بهاتين اللجنتين مهمتان، الأولى توجيه مفاوضات التطبيع، والثانية متابعة عمليات الانسحاب النهائي للقوات الإسرائيلية. ولذلك انبثقت عن اللجنة العليا للتطبيع سبع لجان فرعية تختص بموضوعات الثقافة والتجارة والسياحة والمواصلات والنقل الجوي والري والطيران والزراعة. وقد أنهت هذه اللجان مهمتها في ٨/٥/١٩٨٠ بتوقيع اتفاقيات التطبيع التسع بين مصر وإسرائيل.

د ـ **تنظيمات شعبية لتدعيم العلاقات**: جرى أكثر من محاولة لتأسيس مثل هذه التنظيمات غير أن معظمها فشل، مثل محاولة تأسيس جمعية صداقة مصرية إسرائيلة في حيفا وذلك للرفض الشعبي الكبير من جانب الشعب المصري المسلم لعملية الصلح مع اليهود. وأمّا التنظيمات التي أمكن تأسيسها فهي:

١ـ منظمة النساء المقدسيات لتوطيد أواصر الصداقة بين سيدات مصر وإسرائيل ومناقشة قضايا المرأة.

٢ـ منظمة أسسها الدكتور محمد هاني القاضي (طبيب علاج طبيعي) لتدعيم العلاقات المصرية الإسرائيلية وضمت ١٥٠ عضواً.[٢]

جدول رقم (٦) ـ لقاءات القمة المصرية الإسرائيلية[٣]

تاريخ اللقاء	مكان اللقاء	الرئيس المصري	رئيس وزراء إسرائيل
١٩ - ١٩٧٧/١١/٢١	القدس/فلسطين	أنور السادات	مناحيم بيغن
٢٤ - ١٩٧٧/١٢/٢٦	الإسماعيلية/مصر	أنور السادات	مناحيم بيغن
٥ - ١٩٧٨/٩/١٧	كامب ديفيد / الولايات المتحدة	أنور السادات	مناحيم بيغن
٢٥ - ١٩٧٨/٩/٢٦	الإسماعيلية/مصر	أنور السادات	مناحيم بيغن
١٩٧٩/٣/٢٦	واشنطن / الولايات المتحدة	أنور السادات	مناحيم بيغن
٢ - ١٩٧٩/٤/٣	القاهرة / مصر	أنور السادات	مناحيم بيغن
٢٦ ـ ١٩٧٩/٥/٢٧	العريش / مصر	أنور السادات	مناحيم بيغن
١٠ - ١٩٧٩/٧/١٢	الإسكندرية / مصر	أنور السادات	مناحيم بيغن
٤ - ١٩٧٩/٩/٦	حيفا / فلسطين	أنور السادات	مناحيم بيغن
٧ - ١٩٨٠/١/١٠	أسوان / مصر	أنور السادات	مناحيم بيغن
١٩٨١/٦/٤	شرم الشيخ / مصر	أنور السادات	مناحيم بيغن
٢٥ - ١٩٨١/٨/٢٦	الإسكندرية / مصر	أنور السادات	مناحيم بيغن
١٩٨١/١٠/١٠	القاهرة / مصر	حسني مبارك	مناحيم بيغن
١١ - ١٩٨٦/٩/١٢	الإسكندرية / مصر	حسني مبارك	شمعون بيريز

(٢) مصر وإسرائيل... خمس سنوات من التطبيع، محسن عوض، دار المستقبل العربي، بيروت، الصفحات ٥٨ ـ ٦٥.

(٣) مجلة الأرض، العدد ١٩، ١٩٨١/٦/٢١.

ثانياً ـ لقاءات القمة:

يقصد بلقاءات القمة، الزيارات المتبادلة بين الرئيس المصري ورئيس وزراء «إسرائيل». وأمّا بالنسبة إلى الرئيس الإسرائيلي، فبالرغم من أن زياراته لمصر كانت أكثر من مجرد زيارات بروتوكولية، إلّا أنها شملت مباحثات محددة يغلب عليها الطابع الثقافي. ونظراً لضعف منصب الرئيس في النظام السياسي الإسرائيلي وقوة تأثير وسلطة رئيس الوزراء، فإنّنا قد ضمّنّا الجدول رقم (٦) اللقاءات التي تمت بين الرئيس المصري ورئيس وزراء الكيان اليهودي فقط .

ثالثاً ـ العلاقات البرلمانية والحزبية:

تعود أهمية الزيارات البرلمانية والحزبية للكيان اليهودي، إلى إصرار إسرائيل على أن تزور الوفود العربية الكنيست ومكتب الرئيس الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة. وبذلك يكون العرب قد اعترفوا عملياً بوضع مدينة القدس تحت السيادة الإسرائيلية، وهذا ما حدث في التاسع عشر من يناير عام ١٩٨١، عندما زار الوفد البرلماني المصري والذي يمثل مجلسي الشعب والشورى للكنيست ومكاتب الرئيس ومجلس الوزراء في مدينة القدس. وتكرّرت لقاءات الوفود المصرية للمسؤولين اليهود في مدينة القدس، حيث التقى وفد من الحزب الوطني الحاكم برئيس إسرائيل ووزير الخارجية وقاموا بجولة في المستوطنات الإسرائيلية (١٩٨٢/٥/٢٠).

رابعاً ـ العلاقات العسكرية:

بتقدّم خطوات التسوية بين مصر وإسرائيل، كانت هناك جهود لتطبيع العلاقات بين القوات المسلحة المصرية والجيش الإسرائيلي. فقد حرص السياسيون في كلا الجانبين على تحقيق هذا التطبيع من خلال المظاهر التالية:

أ ـ عقد لقاء بين جرحى الحرب من العسكريين المصريين والإسرائيليين وتبادل الهدايا.

ب ـ زيارات متبادلة لبعض قطع الأسطول البحري من الطرفين.

ج ـ تبادل الزيارات العسكرية بين القادة العسكريين من كلا الجانبين، حيث شملت الزيارات مصانع الطائرات والصناعات الحربية والكليات العسكرية.(٤)

التطبيع الاقتصادي

إذا كان التطبيع السياسي هو وسيلة اليهود لتحقيق أهدافهم في المنطقة العربية، فإن إقامة علاقات اقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل تعتبر من أكثر المسائل أهمية في أي اتفاقية صلح توقّع بين الطرفين. فالكيان اليهودي ينظر إلى خيرات العالم العربي وموارده الهائلة طمعاً في التوصل إلى حل لأزمته الاقتصادية الشاملة، كما أن فتح أسواق جديدة للتصدير قد أصبح مطلباً ملحاً في ظل بُعد الأسواق الأوروبية والأمريكية الجنوبية والمنافسة الشديدة من المنتجات الأوروبية. ويضاف إلى ذلك ما ذكرناه في بداية هذا الفصل من أن اليهود يعتبرون التطبيع الاقتصادي ضرورة لتعزيز السلام. فإذا كانت الضمانات الأمنية ونزع السلاح تمثل الضمانات اللازمة لفرض السلام، فإن التدفق الحر للسلع والأفكار يعتبران الدعامتين القادرتين على تعزيز التسوية وإكسابها الصيغة الوحيدة المقبولة وفقاً للتصور الإسرائيلي.

وعلى أي حال، جاءت المعاهدة المصرية الإسرائيلية التي وقعت في واشنطن، لتجعل حلم إسرائيل وأمل قادتها ومفكريها بالتعامل الاقتصادي مع العرب، واقعاً ملموساً. فقد نصت المادة الثانية من البروتوكول الملحق بالمعاهدة على اتفاق الطرفين (المصري والإسرائيلي) على إزالة جميع الحواجز ذات الطابع التمييزي القائمة في وجه العلاقات الاقتصادية العادية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية لأي منها. غير أن الوضع لم يقتصر على هذا الحد من التنازل، إذ وقع الطرفان اتفاقاً تجارياً أصبحت بموجبه إسرائيل الدولة الأولى بالرعاية.

---

(٤) المرجع نفسه رقم ٢، الصفحات ٧٢ ـ ٧٣.

أولاً ـ التبادل التجاري:

تم التوقيع على الاتفاقية التجارية التي تنظم مجمل العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل في ٢٠ نيسان (أبريل) عام ١٩٨٠. وتتكون هذه الاتفاقية من (١١) مادة، تتضمن حرية التبادل السلعي بين البلدين ومنح تراخيص استيراد طبقاً للقوانين واللوائح السائدة في كل منها، والموافقة على شهادات منشأ للسلع المستوردة منهما، والسماح بإقامة المراكز التجارية المتبادلة والاشتراك في المعارض ودخول المنتجات والسلع لهذه المعارض.

وبالرغم من أن التبادل التجاري بين الكيان اليهودي ومصر، لم يصل إلى المستوى الذي طمحت إليه إسرائيل. إلا أننا نلاحظ أنَّ سير تطبيع العلاقات التجارية بين البلدين قد تناول عدداً من القضايا المهمة والتي أظهرت أن إسرائيل كانت فعلاً الدولة الأولى بالرعاية. أما مصر فإن الفوائد التي عادت عليها من التبادل التجاري مع اليهود لا تذكر إذا ما قورنت بالأرباح التي حققتها دولة اليهود من هذه العملية. فقد كانت كل النصوص التي وردت في اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية والاتفاقية التجارية، لا تمثل مطلباً أساسياً لمصر. فلا هي عانت من المقاطعة الاقتصادية الإسرائيلية لها، أو تألمت لمنع مرور أفرادها ومركباتها وتجارتها عبر إسرائيل. ولكنها تمثل مطلباً ضرورياً لإسرائيل، فتم فرضها على مصر كجزء من ثمن الانسحاب الإسرائيلي من سيناء.

ولهذا جاءت مظاهر التبادل التجاري بين الجانبين على الشكل التالي:

أ ـ يحق للشركات الإسرائيلية نشر الإعلانات التجارية في الصحف وفي الإذاعة والتلفزيون في مصر.

ب ـ يحق للشركات الإسرائيلية الاستيراد والتصدير وفقاً لنظام المناطق الحرة في مصر (برزت ظاهرة وجود المنتجات الإسرئيلية في منطقة بور سعيد الحرة).

ح ـ منح رجال الأعمال الإسرائيليين تأشيرة دخول لخمس مرات دفعة واحدة وتأشيرة خروج لمدة شهرين وذلك وفقاً للقوائم المقدمة من السفارة الإسرائيلية في القاهرة.

د ـ منح رجال الأعمال الإسرائيلين رخصة سكن وعمل في مصر.

هـ - يحق للقطاع العام والخاص في إسرائيل المشاركة في كل المناقصات المعروضة في مصر وفق الأنظمة المعمول بها.

و - السماح للشركات الإسرائيلية (الحكومية والخاصة) المساهمة في جميع المعارض الزراعية والصناعية المحلية والإقليمية والدولية التي تقام على أرض مصر (مثل المعرض الدولي للبناء، معرض القاهرة الصناعي، سوق القاهرة الدولي).

ز - إقامة علاقات إنتاج وتجارة وتسويق بين الشركات المصرية والإسرائيلية.

ح - تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة تختص بمراجعة سير وتنفيذ الاتفاقية واستعراض تطور التجارة وانسياب السلع بين مصر وإسرائيل، والتشاور وحل المشكلات التي قد تنشأ عند وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ.

ط - إعطاء الحرية للشركات الحكومية والخاصة في مصر في التعامل مع إسرائيل والسماح بتأمين وكلاء مصريين للشركات الإسرائيلية.

ى - ترتيب لقاءات دورية لممثلين للجمارك المصرية والإسرائيلية لحل المشاكل في المجال الجمركي.

ك - تبادل الوفود التجارية لدفع وتنشيط التبادل التجاري بين البلدين.

أما البضائع التي يمكن لإسرائيل أن تصدرها لمصر فتشمل المأكولات المحفوظة والمواد الكيميائية والأدوية ومبيدات الحشرات والمعادن والبلاستيك والآلات الزراعية ومعدات النقل والأجهزة الكهربائية (الثلاجات والغسالات وأجهزة التدفئة) والمنتجات الزراعية (خوخ، تفاح، موز، بيض، كتاكيت).

ثانياً - قطاع الطاقة والنفط:

كان للترتيبات والاتفاقات النفطية بين مصر وإسرائيل طبيعة خاصة، وذلك لكون النفط من أهم موارد الثروة في الوطن العربي إضافة إلى حاجة الكيان اليهودي الماسة له بعد إعادة حقول النفط في سيناء إلى مصر.

وإذا كانت العلاقة البترولية كما جاءت في أحد ملاحق المعاهدة، لم تعط إسرائيل أية معاملة تفضيلية، حيث تضمنت فقط حق إسرائيل في إجراء مشتريات «تجارية عادية» من النفط المصري، ومن التقدم بعطاءات لشرائه «وفق الشروط المطبقة على العطاءات الأخرى لهذا النفط». إلا أن إسرائيل صعدت مطالبها خلال فترة الانسحاب وهددت بعدم استكمال الانسحاب من سيناء إذا لم تنفذ المطالب . فتوالت الاتصالات والمباحثات على مختلف المستويات السياسية والتنفيذية، لكن لم يتم الانسحاب فعلاً إلا بعد تنفيذ ما تريده إسرائيل. وأصبح لليهود حصة منتظمة من النفط المصري (تتراوح الكميات بين ٢ و٢،٥ مليون طن سنوياً، أي ما يوازي ربع ما تحتاج إليه إسرائيل من البترول) تحصل عليها بسعر يقل ٥ دولارات في البرميل الواحد عن السعر السائد في السوق بالنسبة إلى النفط المصري من درجة الكثافة نفسها (أي تخسر مصر ٧٧ مليون دولار سنوياً). وتنص الترتيبات أيضاً على إجراء مباحثات كل ثلاثة أشهر لمراجعة الأسعار وفق تطور السوق العالمية.[٥] ولذلك أشار شمعون جيلبوا مدير عام وزارة الطاقة الإسرائيلية إلى أن وزارته أشارت في مذكرة قدمتها لهيئة البترول المصرية عام ١٩٨٦ إلى انخفاض أسعار البترول على المستوى العالمي. فما كان من مصر إلا أن خفضت سعر البترول الذي تبيعه للكيان اليهودي بأكثر من ١٥٪ من السعر المتفق عليه سابقاً، مما وفر على الاقتصاد الإسرائيلي أكثر من ٥٦ مليون دولار سنوياً.[٦]

وباختصار، بدأت العلاقات النفطية بضمان ألّا يحدث تميز ضد إسرائيل، وانتهت بتقرير معاملة تفضيلية وحقوق خاصة في الكميات المصدرة وفي الأسعار. ولكن الأهم من هذا، أن الإمداد بالنفط جزء لا يتجزأ من مبادئ معاهدة الصلح والسلام بين مصر وإسرائيل، والإخلال بهذا الالتزام من قبل مصر يعني اجتياح الأراضي المصرية بحجة تأمين شريان الحياة. ولذلك، كانت مبيعات البترول المصري لإسرائيل من بين العناصر

---

(٥) التطبيع المخطط الصهيوني للهيمنة الاقتصادية، عادل حسين، دار آزال للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٩٨٥، الصفحة ٨٠

(٦) جريدة القبس ١٩٨٦/١/٢٩

التي تجاوزتها اجراءات «إبطاء» تطبيع العلاقات مع إسرائيل والتي لجأت لها مصر عقب الغزو اليهودي للبنان. بل إنَّ هذه المبيعات قد تضاعفت خلال هذه الفترة وكأن مصر تريد تعويض إسرائيل البترول الذي استهلكته الدبابات الإسرائيلية في غزوها. وكانت حجة المسؤولين المصريين ومبرراتهم أن مصر في حاجة ماسة إلى النقد الأجنبي الذي تدفعه إسرائيل!

ثالثاً ـ النقل والمواصلات:

نصت المادة الرابعة من البروتوكول الملحق بمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، على حرية التنقل للأشخاص والآليات، وعدم جواز فرض قيود على هذه الحرية من أي طرف، ويشمل ذلك وسائل النقل المختلفة من برية وبحرية وجوية وإقامة علاقات بريد عادية وهاتف وتلكس وتلغراف.

أ ـ في مجال النقل البري:

وقع الطرفان على اتفاقية حول النقل البري المباشر بين البلدين دون الحاجة إلى تبديل الشاحنات على نقاط الحدود. كما تمّ تسيير خطوط أتوبيسات بين القاهرة وكل من تل أبيب والناصرة وإيلات، حيث تتولى الشركة المصرية تشغيل الحافلات المصرية وتتولى الشركة الإسرائيلية تشغيل الحافلات الإسرائيلية. وتقتسم الشركتان أرباح التشغيل مناصفة.[(٧)] وبالنسبة لتنظيم مرور السيارات الخاصة، فقد اتفق نادي السيارات في مصر مع نظيره في إسرائيل على أن يلتزم النادي المصري بدفع قيمة السيارة الإسرائيلية ورسومها الجمركية وغرامة تأخيرها في حالة عدم عودة السيارة. وسمح للسواق اليهود بالحصول على تأشيرة دخول طوال فترة عملهم دون الحاجة إلى إصدار تأشيرة دخول يومية.

---

(٧) نفس المصدر رقم ٢، الصفحة ١٠٨

ب ـ في مجال النقل البحري:

قامت شركة «زيم» البحرية الإسرائيلية بفتح مكتب لها في مصر وبدأت في تشغيل خط منتظم بين أسدود وحيفا والإسكندرية. كما افتتحت خطاً ملاحياً بين الولايات المتحدة ومصر، إضافة إلى خط آخر يربط بين مصر وإسرائيل وقبرص واليونان.

حـ ـ في مجال النقل الجوي:

جرى افتتاح الخط الملاحي الجوي بين البلدين وتوجهت أول طائرة لشركة (العال) الإسرائيلية إلى مطار القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٣/٣. ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت العال تسيّر أربع رحلات أسبوعياً إلى القاهرة، علاوة على الرحلات التي تسيرها شركة «أركيع» الإسرائيلية لإحضار الوفود السياحية إلى مصر ولعودتها منها. ويلاحظ أن إسرائيل استطاعت أن تفرض على مصر فتح مطارات سيناء (عتسيون، سانت كاترين، شرم الشيخ) أمام الملاحة الجوية الإسرائيلية وبتسهيلات خاصة. وأخذت من مصر تعهداً ببقاء هذه المطارات بعد تسليمها لمصر مطارات دولية تستخدم لأغراض الرحلات الجوية من أوروبا إلى إيلات.

د ـ في مجال الاتصالات:

تضمنت الاتفاقية التي وقعت بين الجانبين نقل البريد مباشرة بين البلدين وإقامة اتصالات هاتفية وتلكس مباشرة عن طريق البر والراديو. كما بدأ بتقسيم الترددات الإذاعية والتلفزيونية وإلغاء التشويش المتبادل حتى يسهل التقاط البث التلفزيوني في كلا البلدين.[٨]

---

(٨) مجلة الأرض، العدد ٩، ١٩٨٢/١/٢١، الصفحة ٥

رابعاً ـ السياحة:

تتصدر السياحة مجالات التعاون التي يعلق عليها الطرفان آمالهما في أن تعود عليهما بالفائدة، رغم أن الإسرائيليين لا يتوقعون أن يتدفق المصريون على إسرائيل بأعداد كبيرة، وإنما يأملون من أن تكون مصر محطة عبور للسياح الأجانب الذين يؤمونها ثم يتابعون طريقهم إلى إسرائيل أو بالعكس وقد أتاحت الاتفاقيات الخاصة بالمواصلات (البرية والبحرية والجوية) والاتصالات (البريد والهاتف والتلكس) الفرصة لتنمية وتشجيع السياحة بين مصر وإسرائيل.

ثم جاء الاتفاق السياحي الذي وقعه الجانبان، ليضيف بعداً جديداً في مجال تطبيع العلاقات بينهما. حيث تعدت نتائج التطبيع السياحي بين مصر وإسرائيل تنظيم وتشجيع حركة السياحة إلى إرساء بعض أسس التعاون السياحي والذي كان من أبرزه:

أ ـ التنسيق بين المكاتب السياحية المصرية والإسرائيلية في الخارج في مجال الدعاية واجتذاب السائحين إلى كل من مصر وإسرائيل.

ب ـ يحق لكل إسرائيلي يحمل جواز سفر ساري المفعول دخول سيناء والإقامة في المنطقة لمدة سبعة أيام دون الحاجة للحصول على تأشيرة دخول من القنصلية المصرية ولكن إذا ما رغب في الإقامة أكثر من أسبوع في مصر فعليه الحصول على التأشيرة.

حـ ـ يسمح للسيارات الخاصة الإسرائيلية بدخول الأراضي المصرية بدون الحاجة إلى اصطحاب دفتر المرور الدولي أو رخصة القيادة الدولية.

كان من نتيجة هذه التسهيلات أن تدفق آلاف الإسرائيليين على مصر، وبدأت السفارة المصرية في تل أبيب تعاني من ظاهرة الطوابير وفي المقابل لم يزد عدد المصريين الذين زاروا فلسطين المحتلة عن ١٥٠٠ معظمهم من الرسميين والصحفيين. ولكن إسرائيل لم تهتم كثيراً بهزال السياحة المصرية، فالمهم تدفق الإسرائيليين على مصر حتى يتعود المواطن المصري رؤية الإسرائيلي، والتعامل معه. كما أن كثيراً من السائحين

الإسرائيليين، تكلفهم المخابرات الإسرائيلية بمهام أمنية، وعمليات جمع معلومات عن حياة المصريين وأحوالهم.(٩)

لقد كان حلماً لإسرائيل - سياسيين ومفكرين - أن يروا أبواب مصر مفتوحة أمام اليهود. فجولدا مائير لم تخف حلمها بأن تستطيع يوماً أن تتسوق من خان الخليلي، في حين كان سكرتير حزب العمل آريه إلياف يجسد حلم السلام الإسرائيلي باليوم الذي يستطيع أن يهدي حفيده وعروسه تذكرتي سفر للقاهرة لقضاء شهر العسل في أحد الفنادق المطلة على النيل.

خامساً - المشروعات الزراعية:

نظراً للتقدم الملموس الذي حققته اسرائيل في مجال الري والزراعة فإنها تتوقع تعاوناً فورياً وتبادلاً تجارياً مع الدول العربية في هذا المجال. ولذلك تدفق خبراء الزراعة الإسرائيليون على مصر للمشاركة في دراسة مشاكل الزراعة المصرية والمساعدة في إرواء الأراضي القاحلة. وقد صرح البروفيسور فوهر يلس المسؤول الإسرائيلي عن التطبيع في مجال الزراعة لصحيفة دافار بعد شهرين فقط من توقيع اتفاقية التعاون الزراعي «أن العلاقات بين مصر واسرائيل في مجال الزراعة وصلت إلى نتائج طيبة ومهمة جداً». وأوضح أن التعاون الزراعي بين البلدين يشمل الأبحاث المشتركة في مجال الزراعة والثروة الحيوانية لمقاومة الآفات وتنمية الثروة الحيوانية وإنشاء مشروعات مشتركة لتصنيف وتغليف المنتجات الزراعية ومنتجات الألبان وما إلى ذلك(١٠).

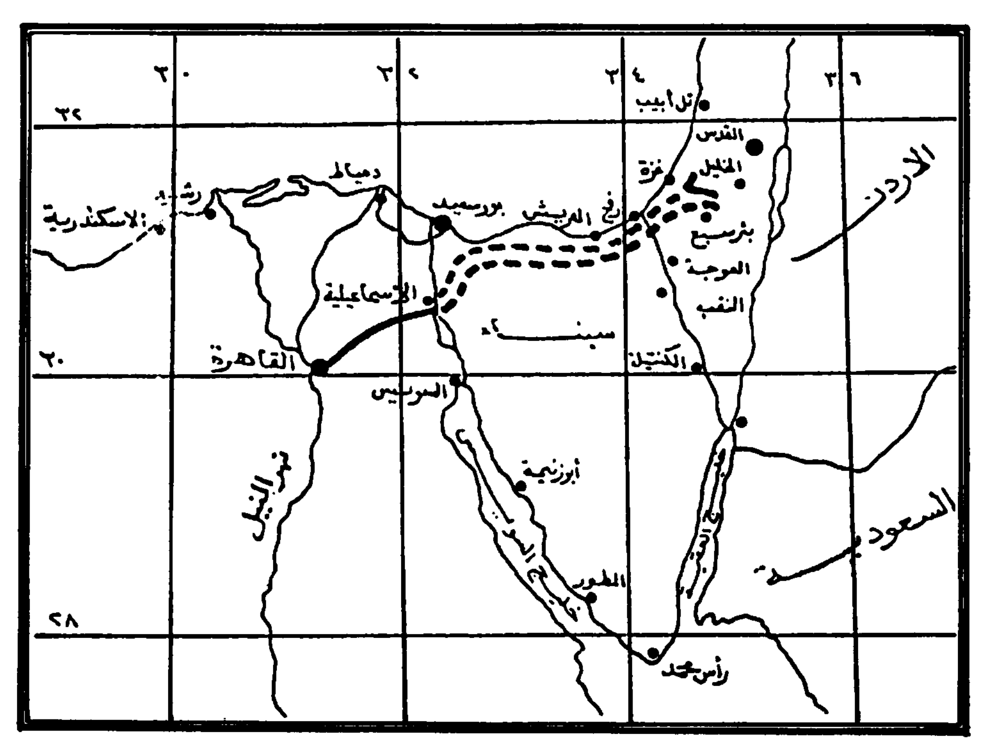
وبالمقابل يأمل اليهود في الحصول على المياه في إطار التكامل المائي الذي طرحه الخبراء الإسرائيليون الذين ركزوا في تناولهم لقضية الزراعة في مصر على أن هناك اهداراً في استخدام مياه النيل، وعلى ضرورة الأخذ بالتجربة الإسرائيلية للري بالتنقيط.

---

(٩) مجلة التضامن، العدد ٥٥، السنة ٢، الصفحة ٢٣، ١٩٨٤/٤/٢٨

(١٠) نفس المصدر رقم ٢، الصفحة ١٢٠.

ويرى المهندس اليشع كلي من شركة نحال الإسرائيلية أن مشاكل المياه عند إسرائيل يمكن حلها باستخدام ١٪ من مياه النيل عن طريق توسيع قناة الإسماعيلية الممتدة من القاهرة إلى قناة السويس، لتتسع لتصريف ٣٠ متر مكعب في الثانية، ثم نقل المياه تحت قناة السويس قرب الإسماعيلية ومن هناك في قناة خرسانية إلى الشمال الغربي حتى تقترب من طريق العريش ـ القاهرة ثم وبشكل مواز لطريق العريش ـ غزة حتى خان يونس حيث تتفرع القناة إلى فرعين يتجه أحدهما إلى قطاع غزة، والآخر إلى النقب الغربي باتجاه بئر السبع[١١].



خريطة رقم (١)

مخطط تقريبي لتحويل مياه النيل حسب مشروع «اليشع كلي»

(١١) المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة، بشير البرغوثي، دار الجليل، الطبعة الأولى ١٩٨٦، الصفحة ٢٢٠.

التطبيع الثقافي [١٢]

لاشك أن قادة اليهود وزعماءهم يدركون الفائدة الكبرى من وراء انتشار الثقافة والأيديولوجيا اليهودية في البلاد العربية وخاصة في بلد مثل مصر. فاتفاقيات السلام التي توقع عادة بين الزعماء، يظل تطبيقها مرهون بالشعوب، ولابد من تهيئة الأجواء الكفيلة بدفع الشعب المصري إلى التجاوب مع السلام والتعامل مع اليهود وإزالة كل ما يتعلق بالعداء ضد إسرائيل.

ولهذا اشترطت اتفاقيات التطبيع الثقافي أن تزال من الكتب والصحف والمناهج المدرسية كل ما من شأنه أن يبدي الصهيونية عدواً للأمة العربية والإسلامية، والإستعاضة عنها بصورة اليهودي الطيب الذي يمكن التعامل معه ببساطة. وليس كما كان في نظر المصريين قاتلاً ومجرماً وعدواً وحاقداً ومراوغاً.

وكل «عقدة» لها حلها لدى اليهود، فإذا كانت مناهج التربية والتعليم السابقة تحض على الكراهية فإنه يمكن تغييرها، وإذا عاقت الحقائق التاريخية تصفية الأحقاد فبالإمكان تجاهلها والتركيز على الجوانب الإيجابية! وأما موقف الإسلام من اليهود فله أيضاً حل. ويدعى القادة اليهود بأنهم على استعداد لأن يتبادلوا هذه التغييرات فلا يقصرونها على الجانب المصري، فهم ينادون بتعديل مناهج التعليم في اسرائيل أيضاً لتعكس «قيم السلام» ويطالبون بتنقية الآداب والتراث عندهم لإزالة المفاهيم السلبية، غير أن الشواهد والحقائق تدل على أن التغييرات الإسرائيلية لم تتجاوز صفحات الجرائد والصحف، إذ بقيت المناهج والمفاهيم اليهودية على ما هي عليه دون تغيير، في حين شمل التغيير في مصر كافة جوانب الحياة الفكرية والثقافية والعلمية.

لذلك ينظر اليهود إلى التطبيع الثقافي على أنه الدعامة الرئيسية لبناء السلام في المنطقة، فهو أكثر إقناعاً وأكثر استقراراً من أي ترتيبات أمنية عابرة مثل المناطق المنزوعة السلاح، ووضع جيش أجنبي، وأجهزة الإنذار، وضمانات الدول الكبرى. والمطلوب

---

(١٢) نفس المصدر رقم ٢، الصفحات ١٦٥ - ١٩٤.

ببساطة هو نزع العداء من العقل العربي استكمالاً لاتفاقية الصلح والسلام التي نزعت السلاح من اليد العربية. وهذه المهمة ـ في الفكر الإسرائيلي ـ ليست بالمهمة المستحيلة بل هي ممكنة إذا ما أزيلت المفاهيم السلبية والعدائية في الأيديولوجية والثقافة العربية والاسلامية تجاه اليهود ودولتهم.

لذلك تعددت مظاهر الاهتمام والنشاط الإسرائيلي في هذا المجال وشمل عدة جوانب أساسية نوجزها بالأمور التالية:

أولاً ـ المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة:

يفاخر الدكتور شمعون شامير من جامعة تل أبيب بأن هذا المركز ليس مركزاً ثقافياً كتلك المراكز التابعة لأغلب السفارات في القاهرة والتي تعني بعرض الأفلام وإقامة المعارض وتنظيم المحاضرات وإقامة المكتبات وما إلى ذلك... بل إنه يهتم بجميع الحقول العلمية... الاقتصاد والطب، والزراعة والآثار، والإسلام، والدراسات العربية.

ومع تراخي الأجهزة العلمية المصرية المسؤولة في التصدي لنشاطاته التي آثارت استفزازاً مستمراً في الأوساط العلمية والثقافية والشعبية، واصل المركز تجاوزاته وأعطى لنفسه الحق في مزاحمة الجامعات المصرية في صميم عملها (راجع الفصل الخامس.. أخطار التطبيع على العرب والمسلمين).

ثانياً ـ تبادل الزيارات بين أساتذة الجامعات:

نشطت اسرائيل في إرسال أساتذة الجامعات الإسرائيلية لزيارة مصر وإلقاء المحاضرات وتقديم البحوث العلمية وإقامة علاقات ثقافية مع المؤسسات الأكاديمية المختلفة في مصر.

إذا كان من الصعب تقديم حصر دقيق لهذه الزيارات حيث أنها تمت بأعداد كثيفة، إلا أنه من الملفت للنظر أنها شملت معظم التخصصات، مثل: المخطوطات

العبرية القديمة، العلوم الإنسانية، أمراض النساء والولادة، أمراض النباتات، التاريخ، وعلم النفس. وفي المقابل وجهت اسرائيل الدعوات إلى أساتذة الجامعات المصرية لزيارة فلسطين المحتلة وإلقاء المحاضرات والتنسيق مع الأساتذة الإسرائيليين وإجراء بحوث مشتركة.

ثالثاً ـ المؤتمرات العلمية:

تتم المشاركة الإسرائيلية في هذه المؤتمرات بصور متعددة سواء بدعوة وفود مصرية لحضور مؤتمرات علمية في إسرائيل، أو الحرص على حضور مؤتمرات مماثلة تعقد في القاهرة، أو التعاون مع طرف ثالث لترتيب مؤتمرات تضم خبراء مصريين وإسرائيليين. وقد بدأت مشاركة إسرائيل في المؤتمرات والندوات العلمية التي عقدت في مصر بحضور المؤتمر الدولي الرابع لأمراض العيون (فبراير ١٩٨٠)، ثم توالى بعد ذلك اشتراكها في المؤتمرات (المؤتمر الدولي لأمراض النساء والولادة، مؤتمر طلاب طب الأسنان، مؤتمر الكيمياء الضوئية، والمؤتمر الدولي الخامس للجيولوجيا).

أما أبرز المؤتمرات التي شاركت فيها إسرائيل ومصر بترتيب من طرف ثالث، فهي مؤتمرات «الطب النفسى في النزاع العربي الإسرائيلي» وهي سلسلة من المؤتمرات الدورية التي رتبتها جمعية الطب النفسى الأمريكية وكذلك مؤتمر «السلام من خلال القانون» من تنظيم اتحاد المحامين الأمريكيين.

رابعاً ـ المجال التعليمي والتربوي:

حظى هذا المجال باهتمام إسرائيلي مبكر ومكثف، وقد تعددت محاور النشاط الإسرائيلي تجاه هذا المجال وطرقت جهود إسرائيل كل مداخله الممكنة ومن مظاهر ذلك:

* محاولة إلحاق طلاب مصريين بالجامعات والمراكز العلمية الإسرائيلية. وفي هذا الإطار عرض مستشفى هداسا منحتين دراسيتين لطالبين من مصر في إطار الدورة

الدولية التي ينظمها المستشفى، كما أعلن المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة عن أنه أرسل طالبين مصريين للحصول على درجة الدكتوراة من إسرائيل.

* محاولة إلحاق طلاب إسرائيليين بالجامعات المصرية. وقد رفض الرئيس المصري هذه الخطوة لاعتبارات أمنية. (راجع الفصل السادس. . . الشعب يرفض التطبيع).

* محاولة الاستعانة بمدرسين مصريين لتدريس اللغة العربية في إسرائيل وذلك بعد أن قررت الحكومة الإسرائيلية تدريس اللغة العربية في مدارسها بدءاً من الصف السابع والأخذ بتدريس اللغة العربية بواسطة مدرسين عرب.

* عقد دورات دراسية بالخارج تضم دارسين وأساتذة مصريين وإسرائيليين. ومن ذلك، الدورة التي نظمها قسم اللغة والتعليم في المنفى التابع للهستدروت والتي اشترك بها الدكتور موشيه أوري ومحاضر مصري يعمل رئيساً للقسم العربي بجامعة كولون الفرنسية، وقد كان موضوع الدورة (الثقافة اليهودية والإسرائيلية في أسبانيا).

* عقد صلات بين نقابات المهن التعليمية في كلا البلدين، حيث استجاب مجلس نقابة المعلمين المصريين لمبدأ التطبيع.

* تبادل الزيارات بين مسؤولي التعليم في كلا البلدين. وفي هذا الإطار دعت إسرائيل خمسة من رؤساء إدارات وزارة التربية والتعليم المصرية لزيارة فلسطين المحتلة.

* قيام الإسرائيليين بزيارة المدارس المصرية وإجراء حوار مع التلاميذ والأساتذة.

* ربما يكون الأهم في جهود إسرائيل في هذا المجال هو الإستجابة المصرية والتي تحققت في مراجعة مناهج التعليم في مصر لتعكس «عصر السلام» كما يقول النظام المصري (راجع الفصل الخامس. . أخطار التطبيع).

خامساً ـ في مجال الشباب والرياضة:

بدأ العمل المنظم في هذا المجال في شهر فبراير ١٩٨١ حيث تم التوقيع على اتفاقية بين المجلس الأعلى للشباب والرياضة المصري ووزارة الثقافة الإسرائيلية، وشملت الإتفاقية تبادل زيارات وفود الشباب بشكل غير رسمي أي بدون عقد اجتماعات رسمية واحتفالات. ومن مظاهر النشاط الإسرائيلي في هذا المجال يمكن أن نشير إلى زيارة (٦٠) شاباً من الشباب الإسرائيلي إلى مصر، والمسابقة السنوية التي تجريها مدينة حيفا لاختيار «أميرة للسلام»، وتجري هذه المسابقة بين مئات من الفتيات الإسرائيليات والعربيات لاختيار فتاة نموذجية «مثالية تؤمن بأن السلام هو الحل الوحيد للحياة الكريمة بين الشعوب» وجرت العادة أن تزور أميرة السلام هذه مصر وتجري لها استقبالات من جانب المسؤولين المصريين ومسؤولي السفارة الإسرائيلية في القاهرة وفي النهاية تقابل الرئيس المصري.

وفي مجال الرياضة، حرصت إسرائيل على أن تبرز نشاطها. فإلى جانب الاقتراحات المتعددة لعقد لقاءات رياضية في ألعاب مختلفة، فقد اشتركت إسرائيل في أكثر من لقاء رياضي مع رياضيين مصريين، كما استعانت بالحكام المصريين لتحكيم بعض المباريات والمهرجانات الإسرائيلية.

سادساً ـ في مجال الفكر والأدب:

حظي هذا المجال باهتمام كبير من جانب الإسرائيليين وشهد تركيزاً ملحوظاً، نظراً إلى أنه يمثل أحد المداخل الرئيسية للمفهوم الإسرائيلي للتطبيع الثقافي؛ وقد يكون أيضاً بسبب ما يحققه الحوار مع الأدباء والمفكرين من ذيوع وانتشار وتأثير. ولذلك تعددت زيارات الأدباء والكتاب الإسرائيليين وتعددت دعواتهم للكتاب والأدباء المصريين لزيارة فلسطين المحتلة.

وبالتوازي مع هذه الزيارات، كان هناك جهود كبيرة لترويج الفكر الصهيوني والكتاب الإسرائيلي في مصر. فقد تم تصدير الصحف والمجلات والكتب الإسرائيلية

لمصر، كما حرص الكتاب الإسرائيليون على الكتابة في المجلات والصحف المصرية بين وقت وآخر. وعلى طريق دفع الحوار الفكري، أظهرت إسرائيل رغبتها الشديدة في الاشتراك في معارض الكتاب التي تعقد في مصر (معرض الكتاب الدولي ١٩٨١ ، ١٩٨٢، ١٩٨٥، ١٩٨٦) وقامت بدعوة الناشرين المصريين للإشتراك في معارض الكتاب التي تعقد في القدس.

سابعاً ـ في مجال الموسيقى والغناء:

أظهر الإسرائيليون اهتماماً مبكراً بهذا المجال أيضاً. فقد كان أهم حدث في هذا المجال هو دعوة الفرقة القومية للفنون الشعبية المصرية وفرقة الموسيقى العربية لزيارة فلسطين المحتلة والمشاركة في مهرجان الربيع في تل أبيب، حيث شارك في هذا المهرجان (١٨٠) من الفنانين المصريين والإداريين من أعضاء الفرقتين. وخلال زيارة وزير الثقافة المصري لدولة اليهود في شهر فبراير ١٩٨٢، جرى دعوة البارونة باتيسليليفا دي كاليك وهي صاحبة مؤسسة للرقص لزيارة مصر ووعد بإرسال فرقة الفلكلور المصري لإسرائيل.

وبجانب هذا النشاط المنظم حكومياً، برزت ظاهرة زيارة المطربات الإسرائيليات إلى مصر وتسجيلهن الأغاني والأشرطة في مصر، كما قام عدد من الملحنين المصريين بتلحين بعض الأغاني الإسرائيلية.

ثامناً ـ في مجال السينما والتلفزيون:

حاولت إسرائيل منذ البداية النفاذ إلى هذا المجال، وذلك من خلال الإتفاقية الثقافية والتي جاء فيها: تبادل البرامج التلفزيونية والفرق الموسيقية والفنية والمسرحية والنشاط السينمائي. ويمكن إبراز أنشطة إسرائيل في مجال السينما والتلفزيون فيما يلي:

* زيارة المنتجين والممثلين والمخرجين الإسرائيليين إلى مصر.
* الإشتراك في مهرجان القاهرة السينمائي.

* عرض الأفلام الإسرائيلية في معرض القاهرة الدولي للصناعة والتجارة.
* إنتاج بعض الأفلام التسجيلية والبرامج التلفزيونية المشتركة التي تخدم إسرائيل ومسيرة السلام معها.

* * *

الفصل الرابع

أهمية التطبيع للكيان الصهيوني

ألقيتُ محاضرة في كيبوتس بالجنوب، تحدّثتُ فيها عن السلام، وعن إسرائيل مندمجة في شرق أوسط متحد ومزدهر، تكرس مواردها لإنشاء صناعة تقنية بالغة التطور بدلاً من الحرب.

وحين بدأ وقت الأسئلة، وقف أحد أبناء الكيبوتس الشبان، ووجه لي سؤالاً عملياً مباشراً فقال: «تريدنا أن نتخلى عن الكثير من الأراضي، وعن ثروة سيناء النفطية، وعن العمق الاستراتيجي، وعن أشياء أخرى كثيرة، فما الذي سنحصل عليه بالمقابل، قصاصة ورق؟».

وأخذتُ أبحث يائساً عن جواب له جاذبيته عند هذا الشخص الواقعي وغير الأحمق. وتساءلت في نفسي: كيف يمكن للمرء أن يصف السلام بعبارات تجعله حقيقة ملموسة؟

وأخيراً قلت للشاب: «أسمع، في هذه اللحظة، وفي مئات آلاف الفصول الدراسية في سائر أنحاء العالم العربي، من الدار البيضاء في المغرب إلى الموصل في العراق، تتدلى خرائط للشرق الأوسط. وفي كل هذه الخرائط تركت المساحة التي تتألف منها إسرائيل إمّا خالية أو كتب عليها «فلسطين المحتلة» وكل ما نريده مقابل الأشياء التي ذكرتها شيء صغير: هو أن يُكتب في كل تلك الخرائط اسم إسرائيل».

يوري أفنيري

نقلاً عن كتاب «صديقي العدو».

أهمية التطبيع للكيان الصهيوني

منذ التوقيع على معاهدة الاستسلام «الساداتية ـ اليهودية» في السادس والعشرين من شهر آذار من عام ١٩٧٩، والعدو اليهودي يركّز مساعيه وجهوده بشكل واضح على تسريع عملية تطبيع العلاقات بينه وبين الأنظمة العربية، بعد أن استطاع إخراج أكبر دولة عربية ـ مصر ـ من ساحة المواجهة الحربية، وقطع مراحل بعيدة في مجال تبادل العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية معها في زمن قصير نسبياً إذا ما قورن بالسنوات التسع والعشرين التي قضتها مصر في حالة حرب مع هذا الكيان.

ومن الواضح أن هذه المحاولات والمساعي الصهيونية تلقى تجاوباً متفاوتاً من جانب أنظمة الحكم العربية المختلفة، غير أن هذه الأنظمة تتفق فيما بينها على ضرورة كسب الوقت واستباق أية تطورات لاحقة أو محتملة من شأنها أن تؤخر أو تعرقل مسيرة تطبيق صفقات الخيانة والاستسلام مع اليهود في فلسطين المحتلة[1]، نظراً لردود الفعل الشعبية والإسلامية الرافضة للتدرّج الحاصل في إقامة العلاقات والاتصالات بين العرب وإسرائيل، والمعارضة للأجواء النفسية والسياسية والظروف الموضوعية التي تهيّئها الأنظمة مقدّمة لخطوات أكثر صراحة في العلاقات والتعامل العلني مع اليهود.

والحقيقة أن «إسرائيل» ظلّت باستمرار، ومنذ قيامها تطالب وتنادي وترحب بتطبيع العلاقات وفتح الحدود مع الدول العربية، بالرغم من استعدادها للحرب وشنها

---

(١) مجلة الأرض ، العدد ١٧ ، الصفحة ٢ ، ١٩٧٩/٥/٢١م.

للعدوان الواحد تلو الآخر، وهذا لا يشكّل أي تناقض بالمرة. فالهدف واحد في الحالتين ووراء ذلك قناعة قد استقرّت في وجدان قادة الحركة الصهيونية منذ أيام التحضير والإعداد لإقامة «إسرائيل» وهذه القناعة ترى أن الكيان اليهودي لا يمكن أن يعيش بمعزل عن البلدان العربية أو في ظل مقاطعة عربية صارمة. وفي الوقت نفسه فإن «إسرائيل» لا تريد الاندماج في المنطقة بالشروط العربية أو الفلسطينية، حيث تذوب الطبيعة اليهودية للدولة التي أقاموها في فلسطين، وتتحوّل شيئاً فشيئاً إلى دولة يعيش في رحابها اليهود والمسلمون والمسيحيون جنباً إلى جنب تحت هيمنة الأكثرية الإسلامية. ولذلك فالصهاينة يريدون لكيانهم الاندماج في المنطقة العربية ولكن بشروطهم التي تلبي مطالب وآمال «إسرائيل» بأن تصبح هي قائدة المنطقة والمركز الحاكم فيها، كما لخص الدكتور ناداف سافران ـ الأستاذ الأمريكي في العلوم السياسية ـ ذلك بدقة حين قال: «إنّ الوصول إلى تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي قد أصبح ضرورة حتمية بالنسبة للولايات المتحدة. . . أمّا إسرائيل فإن حرصها على التسوية يتوقف على مدى تلبية هذه التسوية لشروطها المتعلقة بأمنها القومي وآمالها».

أمّا بالنسبة للحرب، فإسرائيل لا تحارب من أجل الحرب فقط. صحيح أن الكيان اليهودي كان يزدهر باستمرار بعد كل حرب نظراً لتدفق المساعدات الخارجية عليه بغزارة من كل صوب مما مكّنه من الخلاص من أزماته الاقتصادية فيحصل على فرصة طيبة للازدهار الاقتصادي. ولكن هناك أهداف أخرى تحققها «إسرائيل» من خلال الحرب، بل يمكن القول إن الهدف الرئيسى لمعظم الحروب والاعتداءات الإسرائيلية هو إرغام الدول العربية على القبول باندماج إسرائيل في صفوفها بالشروط الصهيونية، أي القبول باستغلال إسرائيل لثرواتها وبالقيادة اليهودية سياسياً وحضارياً واقتصادياً لشعوبها.

ولذلك نستطيع الإقرار والخروج بخلاصة مما سبق عرضه، بأن إسرائيل تسعى للحرب وتخطط لها وتبادر بشنها كضرورة اقتصادية، وفي الوقت نفسه تسعى لإقرار تسوية «سلمية» لصراعها مع العرب كضرورة اقتصادية أيضاً. فهي تأمل في إقامة علاقات «طبيعية» مع جيرانها العرب عبر الحدود المفتوحة، لتتمكن من مشاركة القوى

العالمية (صليبية وشيوعية) في عملية نهبها للثروات والموارد العربية واستخدامها لعلاج مشاكلها الاقتصادية وتحقيق الأمن والاستقرار لليهود في فلسطين ريثما يتم الإعداد لحرب جديدة تحقق حلم اليهود «من الفرات إلى النيل». فإذا تمكنت «إسرائيل» بالتسوية السياسية أن تحقق هذه الأطماع فلن ترفض هذه التسوية بل سوف ترحب بها، وهذا هو ما فعله اليهود باتّفاقهم مع النظام المصري (السادات - مبارك) وإبرامهم معاهدة الصلح المعروفة باسم معاهدات كامب ديفيد.[٢]

في هذا الفصل، سنحاول إظهار الفوائد التي تجنيها دولة اليهود في فلسطين من عملية تطبيع العلاقات المتبادلة سياسياً وثقافياً واقتصادياً والحدود المفتوحة مع الدول العربية والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

١- كسر الحاجز النفسي بين المسلمين واليهود بحيث يتقبل المسلمون وجود دولة اليهود في فلسطين كأي دولة أخرى بالمنطقة مثل تركيا وإيران والهند والاتحاد السوفياتي وأثيوبيا.

٢- إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل والتي أفقدت الكيان اليهودي - إلى حد ما - مزايا التعامل التجاري مع الجيران العرب وإغراق الأسواق العربية الاستهلاكية الواسعة والقريبة منها. كما سببت تلك المقاطعة متاعب كثيرة نظراً إلى التزام العديد من الشركات الأجنبية عدم التعامل معها خوفاً من المقاطعة العربية لها.

٣- فلسطين ليست من الدول الغنية بالمياه، ولذلك تحظى مشاريع استثمار الثروة المائية لنهر الأردن والليطاني والنيل واليرموك بموقع الصدارة في جميع خطط إسرائيل ودراساتها الهادفة إلى استثمار كل قطرة ماء يمكن أن يصلوا إليها لتهيئة الأراضي والمستعمرات لاستقبال الملايين الذين كانت تخطط لتهجيرهم إلى فلسطين.

٤- من المعروف أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين هي المصدر الأساسي للوجود اليهودي فيها، وبالرغم من تحقق حلم اليهود بوطن قومي خاص بهم بعد اغتصاب فلسطين إلّا أن اليهود في فلسطين يشكلون نحو ٢٦٪ من يهود العالم. ويعود رفض معظم

---

(٢) جريدة الأنباء الصفحة ١٧ ، مارس ١٩٨١.

يهود العالم للهجرة إلى فلسطين إلى عدة عوامل أهمها الوضع الأمني غير المستقر الذي يعيشه المجتمع اليهودي في فلسطين والأزمات الاقتصادية التي تفتك بالنظام الإسرائيلي. وقد أشارت الإحصاءات المختلفة والمتعلقة بالهجرة اليهودية إلى فلسطين إلى أثر المعاهدات الساداتية ـ اليهودية حيث ارتفعت أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال الأعوام ٧٨ ـ ١٩٨١. ولذلك يمكن القول بأن التسويات السياسية مع الدول العربية تؤثر على الوضع الديمغرافي في فلسطين وتساعد الكيان اليهودي على تحقيق الحلم بتجميع يهود العالم في أرض الميعاد.

٥ـ النفط من أهم موارد الثروة في الوطن العربي، ولذلك تتركز أطماع العدو اليهودي عليه حتى تكمل دور المعسكرين الغربي والشرقي في هذا المجال من سيطرة ونهب. وتتوقع المصادر الإسرائيلية حدوث تعاون مع الدول العربية في مجال الطاقة يتمثل في إلغاء العقوبات ضد الشركات والسفن التي تزوّد إسرائيل بالنفط واستيراد النفط مباشرة من الدول العربية وإقامة مشاريع مشتركة مثل مصانع بتروكيميائية والتنقيب عن النفط واستخراجه.

الاعتراف والقبول الرسمي والشعبي بدولة اليهود

تتطلّع إسرائيل في البداية ـ بعد دخول معاهدات الصلح مع العرب حيّز التنفيذ ـ إلى الحفاظ على الاعتراف الرسمي العربي بالكيان اليهودي، دون الاهتمام بالمسائل التي تبدو هامشية أمام مسألة الصلح وفي ذلك يقول عزرا وايزمان معلقاً على بعض الجدل الذي حدث في بداية العلاقات مع مصر: «إن على إسرائيل إيقاف النقاش الساذج حول ما إذا كان طول السارية التي سيرتفع العلم المصري عليها فوق مقر السفارة المصرية في إسرائيل يبلغ ٣٠ متراً أو ٢٠ متراً، وما إذا كانت السفارة ستضم خمسة أشخاص أم ستة أشخاص، والأساس هو وجود علم مصري في إسرائيل أي أن هناك سلاماً».

إنّ هذه العبارة تشير بشكل ذكي إلى أولويات الصلح في المراحل الأولى، فالمهم إذن هو تبديل المبادئ الإسلامية التي يعتقد الإسرائيليون أنها كانت مجحفة بحق اليهود.

وفي هذا الصدد يزعم الرئيس الإسرائيلي السابق والوزير الحالي إسحق نافون «أن العرب المسلمون قبلوا خلال مئات السنين بأن يكونوا أوصياء على اليهود، لكنهم لم يقفوا يوماً أمام المعضلة التي حدثت الآن، مجال مشترك وحقوق متساوية لدولة إسلامية ولدولة يهودية تبدأ بالاعتراف وتنتهي بالصداقة والتحالف».

وعند هذا المقام، لا بدّ أن نشير إلى بعض الحقائق التي رافقت معاهدات الخيانة المعروفة بمعاهدات كامب ديفيد والتي تمثّل النموذج العملي والواقعي لما سيطلبه اليهود من الأنظمة التي يتفقون معها. فقد طلبت السلطات اليهودية، قبل الاتفاق وتوقيع المعاهدات، من الإدارة المصرية أن تبادر إلى تغيير اللهجة الرسمية المصرية في الحديث عن «إسرائيل» حتى تتسم بقدر أكبر من الود، والتدرج في تخفيف الحملات الإعلامية ضد إسرائيل قبل أن تلزمها الاتفاقية بتوقيف الدعاية المعادية لإسرائيل والاستعاضة عنها بإبراز العلاقات اليهودية ـ المصرية على أنها علاقات عادية بين دولتين تربطهما علاقات طبيعية تنتفي فيها حالة العداء بكافة مظاهره. ولذلك يحدّد الجنرال عزرا وايزمان عملية التطبيع بين العرب واليهود، بنمط العلاقة بين مواطني الطرفين، وقابلية التعامل المادي بينهم وكل ما عدا ذلك يعتبر من العوامل المساعدة على تقوية هذه العلاقات فيقول: «إن كل ما يؤدي إلى خلق علاقات حسن جوار في الزراعة والصناعة والسياحة سيساهم في التطبيع، ولا يهمني ما تفعله وزارتا الخارجية والدفاع، بل ما يفعله غولد شتاين وعليّ، ومحمد ومزراحي».(٣)

لهذا يحرص النظام الإسرائيلي على نسف كل أسس ومبررات روح العداء للصهيونية وممارساتها العدوانية السابقة وإيجاد صيغة مغايرة تقوم على العلاقات التي تقرب بين الطرفين بشكل يتلاءم مع اعتبار أن إسرائيل هي مجرد دولة مجاورة يمكن العيش والتعاون معها في مختلف المجالات.

---

(٣) مجلة الأرض، العدد ٢٢، الصفحة ١١، ١٩٨١/٨/٧م.

ويمكن تلخيص الوسائل التي تعتمد عليها «إسرائيل» في عملية تهيئة وإعداد المواطن العربي لتقبلها والتعامل معها، بعد الأربعين عاماً من الحروب والعداء والحدود المغلقة جواً وبراً بالتالي:

١ـ تنظيم رحلات جوية مباشرة وتسيير خطوط نقل برية بين الجانبين العربي والإسرائيلي.

٢ـ تشغيل خطوط هاتف وتلكس مباشرة بين إسرائيل والدول العربية.

٣ـ السماح للشركات الإسرائيلية بنشر الإعلانات التجارية في الصحف وفي الإذاعات والتلفزيونات العربية.

٤ـ السماح للشركات الإسرائيلية بالاستيراد والتصدير وفقاً للأنظمة المعمول بها في البلدان العربية كأي شركة لها وكيل محلي.

٥ـ تبادل البرامج التلفزيونية والصحفيين من الإذاعة والتلفزيون والفرق الموسيقية والفنية والمسرحية والنشاط السينمائي المشترك وتشجيع حركة الترجمة من وإلى اللغتين العبرية والعربية وتبادل المعارض الفنية والثقافية والأدبية وإقامة ندوات أدبية مشتركة ودورات تأهيل المعلمين وتشجيع النشاطات المشتركة للشبيبة في المجالات الرياضية والمسرحية والثقافية وتسويق المطبوعات الإسرائيلية.

٦ـ تتصدر السياحة مجالات التعاون التي يعلق عليها اليهود آمالهم في أن يتدفق العرب على «إسرائيل» لزيارة المعالم والآثار التاريخية ومن ناحية أخرى أن تكون «إسرائيل» محطة عبور للسياح الأجانب الذين يؤمونها ثم يتابعون طريقهم إلى الدول العربية أو بالعكس.

٧ـ الحصول على تسهيلات بخصوص سفر اليهود إلى الدول العربية بدون الحاجة إلى الحصول سلفاً على تأشيرة دخول والاكتفاء بالحصول على تصريح الزيارة من محطة الحدود.[٤]

ويجدر بنا أن نشير إلى أن النقاط السابقة، هي مجمل ما عمل العدو الصهيوني على تنفيذه مع مصر وكان هدفه الواضح والصريح، كما جاء في أقوال نافون ووايزمان

---

(٤) المصدر السابق نفسه، صفحة ٢٩.

التي ذكرناها في البداية، هو تغيير الحقد والكراهية الذي يكنه الشعب المصري ضد اليهود. وقد استطاع اليهود فرض هذه التنازلات على الحكومة المصرية حيث صرّح موشي ديان (وزير الخارجية آنذاك)، بعد عودته من القاهرة لصحيفة يدعوت أحرونوت: «أعود وأنا أشعر أنني حققت أكثر مما كنت أتوقع».(٥)

ولكن السؤال الذي يبرز هنا: هل نجح اليهود في تغيير نظرة المصريين لليهود في فلسطين؟ هذا ما سنناقشه لاحقاً.

إلغاء المقاطعة الاقتصادية العربية

يذكر الخبراء الاقتصاديون الذين شخصوا الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي، أن المشاكل الاقتصادية في إسرائيل مزمنة ومتأصلة في جوهر النظام وتركيبه، وأنها نتيجة ضمنية لنزع فلسطين عن محيطها الطبيعي واعتماد الكيان اليهودي بالتالي على أسواق تبعد عنه مسافات طويلة أصبحت أكثر بعداً بعد ارتفاع أسعار الطاقة والنقل. حتى وإن وصلت البضائع الإسرائيلية إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية فإنها لم تكن قادرة على منافسة الإنتاج الأوروبي أو الأمريكي في هذه الأسواق نظراً لكثرة المنافسين الأكثركفاءة والأقرب من إسرائيل إلى الأسواق المستوردة(٦).

فالمقاطعة العربية الاقتصادية الواسعة على إسرائيل - رغم الثغرات التي وجدت فيها - ساهمت في زيادة حدة مشاكل الاقتصاد الإسرائيلي وأفقدت الكيان اليهودي مزايا التعامل التجاري مع جيرانه العرب وخسرت المنتجات الإسرائيلية الاستفادة من الأسواق العربية الواسعة والقريبة منها. كما سببت المقاطعة العربية متاعب كثيرة للعديد من الشركات الأجنبية التي تتعامل مع اسرائيل مما دفع العديد من هذه الشركات والوكالات

---

(٥) مجلة الأرض، العدد ٣، الصفحة ٣، ١٩٧٩/١٠/٢١م.

(٦) عاطف قبرصي، الآثار الإقتصادية لاتفاق كامب ديفيد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨٢ - الصفحة ٧٩.

إلى رفض التعامل مع الكيان اليهودي خوفاً من آثاز المقاطعة العربية لها، فاضطرت إسرائيل لإقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع كل شيء من الخارج لتشييد الدولة وبناء اقتصادها الذي أصبح معزولاً عن محيطه الطبيعي جغرافياً.

وقدر بعض الخبراء الخسائر التي تتحملها إسرائيل نتيجة فقدان الفرص الاقتصادية بسبب المقاطعة العربية بحوالي ١٠٪ من الناتج القومي، فدفع ذلك الكيان اليهودي للحصول على مزيد من المعونات والمساعدات من الخارج لمواجهة هذه الأعباء الإضافية. لهذا، فقد حرصت إسرائيل دائماً على أن يكون أحد شروطها الأساسية في أي تسوية سلمية مع الدول العربية هو إلغاء هذه المقاطعة وفتح الحدود بينها وبين جيرانها العرب. وهذا هو بالتحديد ما أصر المفاوض الإسرائيلي على أن تتضمنه اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدات المصرية ـ الإسرائيلية اللاحقة(٧). حيث جاء في الفقرة الثالثة من المادة الأولى للمعاهدة ما يلي: «عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول ـ أي حتى شرق خط العريش ـ رأس محمد وذلك خلال تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة ـ يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبعاً للمادة الثالثة فقرة ٣» وقد ورد في هذه الفقرة: «يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع»(٨).

إن معرفة الزعماء والقادة الصهاينة بموارد البلاد العربية وطاقات كل بلد منها، جعلهم يتجاوزون بخططهم ودراساتهم من مجرد توطين اليهود في وطن قومي أو حتى العودة إلى أرض الآباء والأجداد في فلسطين!! إلى بناء دولة كبيرة مترامية الأطراف تمتد من النيل إلى الفرات وتكون قادرة على أن تلعب دوراً قيادياً في المنطقة العربية سياسياً

---

(٧) جريدة الأنباء، الصفحة ١٧، مارس ١٩٨١.
(٨) مجلة الأرض، العدد ٢٢، الصفحة ١٠، ١٩٨١/٨/٧.

واقتصادياً بمساعدة الموارد العربية البشرية والمادية، والتي يخطط الخبراء الاقتصاديون والفنيون الصهاينة على توظيفها في عدد من المجالات التي تعود بالفائدة على الاقتصاد اليهودي في فلسطين. وعلى ضوء بعض ما نشره هؤلاء الخبراء من دراسات وأبحاث أعدوها منذ التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد، وربما قبلها، حول آفاق وإمكانيات «التعاون» الاقتصادي مع الأنظمة العربية، يمكن تحديد المجالات التي يمكن أن تؤدي إلى تدفق الأموال العربية إلى إسرائيل وفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الإسرائيلية في المشاريع التالية:

١ ـ يخطط الكيان اليهودي لإقامة سوق مشتركة في المنطقة تكون نواتها مصر وإسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وتنضم إليها فيما بعد دول أخرى، على أن تسعى هذه السوق لإقامة منطقة حرة بين الدول الأعضاء وإيجاد تقسيم عمل بينها بحيث تتخصص كل دولة في المنتجات والخدمات التي يوجد لها فيها مزايا نسبية[٩].

٢ ـ إقامة اتصالات مباشرة بين البنوك المركزية لتسوية المشكلات الناجمة عن المدفوعات المالية المتبادلة للتسهيل على عملية التبادل التجاري.

٣ ـ يجري التركيز بشكل خاص، على أهمية وضرورة التعاون المشترك مع الدول العربية في مشروع له طابع سياسي وأمني أكثر منه اقتصادي، وهو تطوير المناطق المتاخمة لحدود فلسطين المحتلة وإسكانها بشكل موسع. فيقترح مئير عميت «إقامة إقليم استيطاني مشترك على جانبي الحدود بين مصر وإسرائيل يعتمد على خدمات مشتركة ويستخدم مطار ايتام الواقع في مشارف رفح لتصدير منتجاته الزراعية وإقامة صناعات فيه تعتمد على الزراعة»[١٠].

٤ ـ تطمح إسرائيل في أن تصبح مركزاً مالياً مهماً في المنطقة العربية بحيث يقوم اليهود العاملون في الأمور المصرفية في أنحاء العالم بتغذية هذا المركز. وفي حالة إقرار

---

(٩) مجلة الأرض، العدد ١٩، الصفحة ٣٣، ١٩٧٩/٦/٢١.
(١٠) نفس المصدر السابق، صفحة ٣٤.

اتفاقيات التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل، فإن إسرائيل ستقوم بتصدير رؤوس الأموال لتعمل في التجارة والصناعة العربية[١١].

٥ ـ يعتقد الإسرائيليون بأن مصانع كثيرة يمكن أن تنتظم سريعاً في إسرائيل لإنتاج البضائع وتزويد السوق العربية بها، ويمكن في عدد من الفروع المتطورة نسبياً أن تصبح الصناعات الإسرائيلية المزود الرئيسي للسوق العربية، وهناك دراسات لإقامة مشاريع صناعية في الدول العربية اعتماداً على الخبرة والإدارة الإسرائيلية بشكل عام وعلى خبرة إسرائيل في إقامة المشاريع في البلدان النامية بشكل خاص.

٦ ـ إنشاء علاقات اقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل، بغض النظر عن حجم هذه العلاقات، سيفتح الطريق أمام اسرائيل لإقامة علاقات اقتصادية، أو توطيد هذه العلاقات مع دول عديدة كانت تقاطع إسرائيل تعاطفاً مع العرب أو خوفاً من المقاطعة العربية[١٢].

استثمار الثروة المائية العربية

تحتل مشكلة المياه في «إسرائيل» مكاناً بارزاً في توجيه سياستها وتحديد استراتيجيتها. فقد أدرك قادة الحركة الصهيونية أنَّ تحقيق أهدافهم في تهجير ملايين اليهود إلى فلسطين، لن يتم إلا بالتوسع في السيطرة على أرضها، وأن التوسع في استغلال الأرض لن يتم إلا بتأمين كميات كافية من المياه لإروائها؛ وبالهيمنة الكاملة على مصادرها. ولذلك بدأ المهاجرون اليهود الأوائل يتسللون إلى الأراضي الشمالية من فلسطين القريبة من مصادر مياه نهر الأردن وبحيرة طبريا وبيسان، ويحاولون امتلاكها واستثمارها وتركيز أقدامهم فيها[١٣].

---

(١١) مجلة الأرض ، العدد ٩ ، الصفحة ٦، ١٩٧٩/١/٢١.

(١٢) مجلة الأرض ، العدد ٩ ، الصفحة ٧، ١٩٧٩/١/٢١م.

(١٣) صبحي كحالة، المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، الصفحة ٥ .

استمرت الصهيونية، منذ ذلك الوقت، تخطط وترسم وتقتنص كل فرصة لتضع أجهزتها في مركز القدرة على التحكم بمصادر مياه الأرض المقدسة، فركزوا ضغوطهم - خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها - على الحلفاء لتوسيع الحدود الشمالية لفلسطين، بحيث تشمل كافة الأراضي التي تنبع منها روافد نهر الأردن والأراضي التي يمر فيها نهر الليطاني. ولئن فشلوا يومذاك في إدخال أراضي هذا النهر ضمن حدود فلسطين، فإنهم تمكنوا من أن يدخلوا فيها مساحات هامة من الأراضي السورية القريبة من بانياس واليرموك والمحيطة ببحيرة طبريا، وكذلك بعض القرى والأراضي اللبنانية القريبة من الحاصباني.

وفي فترة الانتداب البريطاني بين ١٩٢٢و ١٩٤٨، اتجهت خطتهم المائية إلى العمل في ثلاث اتجاهات:

١ - استثمار مياه نهري الأردن واليرموك في منطقة تلاقيهما (في جسر المجامع الأردني ومستعمرة نهاريم اليهودية).
٢ - استثمار أهم الأنهار الداخلية في فلسطين، كنهر العوجا (شمال يافا)، ونهر المقطع (شمال حيفا).
٣ - تجفيف بحيرة الحولة واستثمار أراضيها(١٤).

ولكن هل حل الإسرائيليون مشكلتهم المائية؟ وهل استطاعوا بما أصبح تحت تصرفهم من مصادر المياه تأمين كل ما تحتاج إليه مشاريعهم الزراعية والصناعية وخدماتهم المدنية من مياه؟ للإجابة على كل هذه التساؤلات، نرى من الضروري إعطاء لمحة موجزة عن الموارد المائية المتوفرة في فلسطين. وبالرغم من تفاوت التقديرات حول الحد الأقصى لما يمكن اعتباره إيراداً سنوياً متوفراً وقابلاً للاستثمار الفعلي من كميات المياه في فلسطين، إلا أن الدراسات والتحريات الهيدرولوجية التي أجرتها المؤسسات الإسرائيلية ونشرتها مكتبة الجيب الإسرائيلية (ISRAEL POKET LIBRARY) عام

---

(١٤) نفس المصدر السابق، صفحة (٦، ٧).

١٩٧٣، تحدد هذا الحد الأقصى بـ ١٦٥٠ مليون متر مكعب من المياه موزعة حسب الجدول التالي:[١٥].

جدول رقم (٧) ـ مصادر المياه في فلسطين

المصـــدر	الكمية بملايين الأمتار المكعبة	النسبة المئوية
نهر الأردن وروافده مع ينابيع طبريا وبيسان	٦٠٠	٣٧٪
المياه السطحية والجوفية من جبال الجليل ووادي مرج بن عامر	١٥٠	٩٪
المياه الجوفية في الساحل وفي أسفل مرتفعات الضفة الغربية	٥٠٠	٢٩,٥٪
نهر العوجا وينابيعه	٢٣٠	١٤٪
حجز مياه الفيضانات	٩٠	٥,٥٪
تكرير المياه المستعملة	٨٠	٥٪
المجمـوع	١٦٥٠	١٠٠

* لا تشمل الأرقام السابقة كميات مياه الينابيع ذات الملوحة العالية، سواء منها تلك التي يتجه تصريفها نحو البحر الأبيض المتوسط وتقدر بـ ١٦٥ مليون متر مكعب، أو تلك التي يتجه تصريفها شرقاً نحو طبريا ونهر الأردن والبحر الميت وتقدر بـ ١٤٥ مليون متر مكعب.

وتشير الجداول الإحصائية التي نشرتها المجموعة الإحصائية الإسرائيلية لعام ١٩٧٨ والمتضمنة أرقاماً تفصيلية عن كميات المياه المستهلكة في إسرائيل بين عامي ١٩٥٨و ١٩٧٧، إلى أن إسرائيل استثمرت عام ١٩٧٧ حوالي ١٥٣٧ مليون متر مكعب من

(١٥) نفس المصدر السابق، صفحة ٩ .

المياه، أي ٩٣٪ من كميات المياه المتوفرة. ولذلك حشدت إسرائيل، أفضل الخبرات العلمية المتوفرة تحت تصرفها في الداخل والخارج من أجل زيادة إنتاج المياه فيها، وعبأت كل مراكز البحوث العلمية المتخصصة للتحري عن إمكانات التكنولوجيا الحديثة في إيجاد حلول تساعد في تفريج ضائقتها المائية[١٦] خاصة وأن مشروع تحلية مياه البحر برهن على أنه مكلف، لذلك كان المجال الوحيد الذي تعتبره إسرائيل ما زال مفتوحاً أمامها لحل مشاكلها المائية، هي التسلط على المياه العربية، فهي ما زالت تستغل مياه الضفة الغربية وستبقى تصر على استمرار استغلالها حتى وإن أعادت الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ إلى الدول العربية.

ولكن الأطماع الإسرائيلية لا تقتصر على مياه الضفة الغربية، بل تتعداها إلى مياه نهر اليرموك والليطاني والنيل. لذلك كان لزاماً علينا تسليط بعض الضوء على ما تخططه إسرائيل حول كل من هذه المصادر المائية العربية إذا ما وقعت اتفاقيات السلام مع العرب.

١ ـ **مشروع النيل**: يقترح شاؤول أرلوزوروف (نائب رئيس شركة تاهل) بناء ثلاث قنوات تحت قناة السويس تصل إلى بالوظة حيث تبني هناك محطة ضخ رئيسية ترفع المياه بشكل يجعلها تنحدر تلقائياً نحو النقب في الجنوب. ويتم وصل القناة بخزانات مياه داخل الحزام الأخضر في إسرائيل (للتخلص من الاعتماد على مصر). وتشير الدراسات المقدمة إلى أن هذه القنوات تستطيع نقل بليوني متر مكعب من المياه يستعمل منها ١،٥ بليون متر مكعب لري سيناء، ونصف البليون المتبقي للاستعمال الإسرائيلي مقابل مد العريش وخان يونس بالكهرباء الإسرائيلية.[١٧]

٢ ـ **الأطماع حول مياه اليرموك**: يعتبر نهر اليرموك أكبر رافد لنهر الأردن ويقدر معدل ايراده السنوي بـ ٤٧٥ مليون متر مكعب، حوالي ٤٠٠ مليون منها ترد من

(١٦) نفس المصدر السابق، صفحة ٣٣ .

(١٧) نفس المصدر رقم ٦، الصفحة ١٢٩

الأراضي السورية والباقي من الأردن. وينحدر النهر من منسوب ٤٠٠ متر فوق سطح البحر في تل شهاب إلى منسوب ٢٢٥ متراً تحت سطح البحر عند مصبه في الأردن، عبر وادٍ عميق تحده الأراضي السورية من الشمال والأردنية من الجنوب لمسافة ٦٦ كيلو متراً، ولا يمس الحدود الفلسطينية إلا لبضعة كيلومترات عند مروره على حدود مثلث اليرموك قبل التقائه بنهر الأردن. وعلى الرغم من أن النهر عربي صرف بكامل إيراده وحدوده، إلا أن «إسرائيل» تطالب أولاً بزيادة المياه المخصصة لإرواء مثلث اليرموك من ١٧ مليون متر مكعب المعتمدة من قبل الأردن إلى ٤٠ مليون متر مكعب، وثانياً بتخصيص ١٤٠ مليون متر مكعب أخرى بدعوى أنهم بحاجة إليها لترفع من تصاريف مياه نهر الأردن وليستفاد منها في تغذية أراضي الغور في الضفة الغربية المحتلة. وطبعاً فإن إسرائيل عندما تتحدث عن الضفة الغربية، لا تعني أبداً مساعدة أصحاب الأرض الأصليين الذين أقصوا عن أراضيهم وحرموا من استثمارها وزراعتها، وإنما تعني المستعمرات اليهودية التي تنشأ في الأغوار كجزء من الحزام الأمني الذي ينشئونه.

يتضح لنا مما سبق، الأطماع الخطيرة التي تخطط لها إسرائيل التي لم تكتف بما استغلت من مياه حوض الأردن، سواء في الأراضي التي تسيطر عليها في الحوض أو في أراضي النقب البعيدة عن الحوض، بل تريد فرض حصة لها بمياه اليرموك، وهذا يمس حاجات الأردن للمياه بشكل عام ومتطلبات المياه للعاصمة عمان بشكل خاص.(١٨)

٣ ـ الأطماع حول مياه الليطاني: كشفت الرسالة التي وجهها حاييم وايزمن في التاسع والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٩، إلى لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية عن مطامع الصهيونية منذ القدم في مياه الليطاني. فقد جاء في هذه الرسالة «إن مستقبل فلسطين الاقتصادي كله يعتمد على موارد مياهها للري والقوة الكهربائية. وتستمد موارد المياه بصورة رئيسية من منحدرات جبل حرمون ومن منابع نهر الأردن ومن نهر الليطاني» وشمل البند الثامن من طلبات الصهيونية المتعددة في تلك الرسالة،

(١٨) نفس المصدر رقم ١٣، الصفحة ٤٨

النص التالي: «لهذه الأسباب، نرى من الضروري أن يضم حد فلسطين الشمالي وادي الليطاني إلى مسافة نحو ٢٥ ميلاً فوق المنحني، ومنحدرات جبل حرمون الجنوبية لضمان السيطرة على منابع الأردن وإعادة تحريج هذه المنطقة». ومن المؤكد أن مطامع إسرائيل القديمة هذه ما زالت قائمة حتى اليوم، وما عدوانها المستمر على جنوبي لبنان ومحاولاتها السيطرة، عبر عملائها، على كامل المنطقة المحيطة بنهر الليطاني لخير مؤشر على ما تعده إسرائيل من خطط للاستيلاء على أهم مصدر من مصادر لبنان المائية.

وتدعي إسرائيل أن لبنان لا يتسطيع الاستفادة إلا من سبع إيراد النهر فقط، لذا فهي تقترح عبر المشروع الذي طرحته والمسمى مشروع كوتون، بأن يتم تحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب من إيراد النهر عبر نفق يبدأ من نقطة انعطافه نحو الغرب ـ وهي لا تبعد أكثر من سبعة أميال ـ.(١٩)

وبعد، فلعل هذا الاستعراض العام لمختلف الوجوه المتوقعة لحل المشكلة المائية في إسرائيل، على إيجازه، يلقي بعض الضوء على أبعاد المشكلة وتعقيداتها، على الانعكاسات الخطيرة التي يمكن أن تترتب على السماح لإسرائيل باستغلال أو استثمار الموارد المائية العربية والتي إذا ما تمت فإن إسرائيل تستطيع أن توفر الماء لأكثر من أربعة ملايين يهودي جديد على أرض فلسطين المسلمة. وهذا أيضاً يشكل هدفاً إسرائيلياً رئيسياً في معاهدات الصلح المتوقعة مع العرب كما سنرى بعد قليل.

استثمار الطاقة النفطية العربية

المشاريع الاقتصادية والتجارية الواسعة التي تخطط إسرائيل للقيام بها مع الدول العربية بعد توقيع اتفاق سلام معها، تحتاج إلى كميات ضخمة من النفط يفوق ما تحتاجه دولة اليهود في فلسطين في الوقت الحاضر، خاصة وأن الكيان اليهودي في فلسطين قد فقد لقب «دولة منتجة للنفط» بعد إعادة حقول النفط في سيناء إلى الإدارة

---

(١٩) نفس المصدر رقم ١٣، الصفحات (٤٨، ٤٩)

المصرية. وبناء على ذلك، أجرى معهد الدول النامية في جامعة تل أبيب منذ أكثر من خمس عشرة سنة (١٩٧٢)، أبحاثاً كثيرة حول أمور التعاون الاقتصادي بين «إسرائيل» والدول المجاورة، والتي تتوقع حدوث تعاون في مجال الطاقة والنفط على ثلاث مراحل.[٢٠]

١ - رفع المقاطعة غير المباشرة عن إسرائيل: إلغاء العقوبات القائمة ضد الشركات التي تزود إسرائيل بالنفط، أو تنقل النفط إليها، أو تقدم النفط في أنابيب عسقلان. ومن جهة أخرى عدم معاقبة الشركات الكبيرة التي تنتج النفط والتي توافق على استخدام ناقلات إسرائيلية.

٢ - رفع المقاطعة المباشرة: - استيراد النفط مباشرة من الدول العربية النفطية، والسماح لأسطول النقل الإسرائيلي دخول سوق نقل النفط من الخليج العربي إلى دول أوروبا وأمريكا، وكذلك معاملة الشركات الإسرائيلية المتخصصة بالتنقيب عن النفط واستخراجه كغيرها من الشركات الأجنبية العاملة في الوطن العربي.

٣ - مشاريع مشتركة: - مثل إقامة محطات نووية مشتركة، تحتوي على منشآت لتحلية مياه البحر واستخراج الكهرباء، وإقامة المصانع البتروكيماوية والمصافي المشتركة ومشاريع مشتركة لتجميع الغاز. وهكذا تصبح إسرائيل دولة بترولية بدون بترول ومن «أهل المنطقة». فإذا اعتبرنا معاهدات كامب ديفيد نموذجاً لما سيطالب به المفاوضون اليهود والعمل على فرضه على الدول «المستسلمة» لهم، فإننا نستطيع تسجيل الملاحظات التالية:

١- تسعى إسرائيل إلى فرض معاملة تفضيلية وحقوق خاصة في الكميات المصدرة وفي الأسعار، بمعنى إعطاء الكيان اليهودي أولوية شراء النفط العربي الزائد عن الاستعمال المحلي وبأسعار أقل من سعر السوق الرسمي الذي يباع إلى بقية الدول.

٢- يوفر استيراد النفط العربي، تكاليف النقل بالنسبة لإسرائيل وذلك لقرب المسافة بين مواقع الإنتاج وميناء إيلات.

---

(٢٠) مجلة الأرض، العدد ٩، الصفحة ٣، ١٩٧٩/١/٢١م.

٣ـ تأمل «إسرائيل» بمد خطوط أنابيب مباشرة إلى إيلات وبهذا ستقل التكاليف أكثر مما هو حاصل الآن من لجوء الكيان اليهودي إلى شراء النفط المكسيكي أو البريطاني أو الفنزويلي.

استقطاب المهاجرين اليهود إلى فلسطين

تحتل الهجرة اليهودية إلى فلسطين مكاناً مرموقاً في فكر وبرامج الأحزاب الإسرائيلية. فبعد أن تيسر لليهود تهجير وتشريد القسم الأكبر من الشعب الفلسطيني من بلاده والاستيلاء على ما تركه هذا الشعب من أراض هائلة، جاء دور الإنسان اليهودي حتى يتم استكمال المشروع الصهيوني بجمع يهود العالم وتركيزهم في فلسطين. وعلى الرغم من تحقيق الحلم بإقامة دولة اليهود الخاصة على أرض الإسراء والمعراج، إلا أن إسرائيل لم تنجح في جلب أكثر من ٢٥٪ من مجموع يهود العالم. ويعود هذا الفشل إلى عدة عوامل نوجزها بما يلي:

١ـ المشاكل الاقتصادية في إسرائيل (تضخم، بطالة، عجز تجاري...)

٢ـ المشاكل الاجتماعية (الجريمة، الفساد، السرقة، الفقر، انعدام الروابط الأسرية)

٣ـ إنعدام الأمن وتصاعد مقاومة الشعب الفلسطيني وحمله السلاح ضد الكيان اليهودي المغتصب لأرض فلسطين.

٤ـ المشاكل العرقية والسكانية.

ولذلك شهد العقد الماضي انخفاضاً واضحاً في أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين المحتلة، مقابل ارتفاع نسبة الذين نزحوا عنها، والذين ارتدوا إلى فيينا، وفضلوا الهجرة إلى الولايات المتحدة أو كندا أو استراليا أو جنوب أفريقيا. فمنذ عام ١٩٧٢ ـ الذي يعتبر عاماً قياسياً بالنسبة للهجرة كما يتضح من الجدول رقم (٨)، حيث بلغ عدد المهاجرين اليهود ٥٦٠٠٠ شخص ـ بدأ العد التنازلي فانخفض العدد في عام ١٩٧٤ واستمر في الانخفاض حتى عام ١٩٧٦.[٢١]

---

(٢١) مجلة الأرض، العدد العاشر، صفحة ٣٢، ١٩٨٢/٢/٧

وأما ارتفاع أعداد المهاجرين إلى فلسطين عام ١٩٧٧ واستمراره في الارتفاع حتى عام ١٩٧٩، فيمكن أن يعزى إلى نجاح الدعاية اليهودية بتحقق الأمن والاستقرار والتبشير بازدهار اقتصادي وتجاري لإسرائيل بعد التوقيع على معاهدات كامب ديفيد وإخراج مصر من دائرة الصراع مع إسرائيل، وعلى الرغم من عودة الهجرة اليهودية للانخفاض بعد ذلك في عام ١٩٨٠ إلا أننا نقف هنا أمام الأثر الذي تركته معاهدات التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل على تحقيق أهم أهداف الكيان اليهودي بتجميع اليهود في فلسطين والاستيطان فيها.

جدول رقم (٨) - حركة الهجرة اليهودية بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٨٠

السنة	أعداد المهاجرين	السنة	أعداد المهاجرين
١٩٧٠	٣٦,٧٥٠	١٩٧٦	٢١,٤٢٩
١٩٧١	٤١,٩٣٠	١٩٧٧	١٩,٧٥٤
١٩٧٢	٥٥,٨٨٨	١٩٧٨	٢٦,٣٩٤
١٩٧٣	٥٤,٨٨٦	١٩٧٩	٣٦,٩٧٩
١٩٧٤	٣١,٩٨١	١٩٨٠	٢٠,٧٨٧
١٩٧٥	٢٠,٠٢٨		

الفصل الخامس

مخاطر التطبيع على المنطقة

«لن يرفرف بعد الآن أي علم عربي فوق القدس، إلّا إذا كان هذا العلم فوق سفارة عربية».

مناحيم بيغن

«لن تكون هناك تنازلات إقليمية بل تعديلات طفيفة لتقوية الحدود، وإسرائيل لن تسمح بأي حال من الأحوال بأي عودة للاجئين، والقدس لن تكون موضع مفاوضات».

ديفيد بن جوريون

مخاطر التطبيع على المنطقة

تميّزت مشاريع التسوية السياسية بين أنظمة الحكم في البلدان العربية وبين «دولة اليهود» في فلسطين، وما تبعها من مفاوضات مباشرة وغير مباشرة بأمرين اثنين، كانا واضحين لِمَن تتبّع مسيرة التسوية والمشاريع المطروحة سواء كانت من جانب العرب أو الولايات المتحدة وحتى المبادرات التي جاءت من الاتحاد السوفياتي.

الميزة الأولى: هي الإيقاع السريع والاهتمام العالمي «لحل أزمة الشرق الأوسط» ـ كما يقولون ـ حيث لا تكاد تمضي فترة زمنية قصيرة على فشل مشروع سلام قدمته هذه الدولة أو تلك حتى يتم الإعلان عن طرح مشروع جديد من قبل دولة أو مجموعة دول وقيام الموفدين أو المندوبين وحتى الوزراء بجولة مكوكية بين العواصم العربية وتل أبيب، وعقد اللقاءات الطويلة مع الرؤساء والمسؤولين قبل أن يعودوا خائبين إلى دولهم.

أما الميزة الثانية: التي ميّزت مشاريع الحل والسلام فهي التنازلات الدائمة من قبل العرب والفلسطينيين الممثلين في (م. ت. ف). ففي مقابل برنامج السادات الذي طرحه أمام الكنيست (تشرين الثاني ١٩٧٧)، والمشروع العربي للسلام الذي أقرّته قمة فاس (مشروع الملك فهد) وما تضمنه اتفاق عمان بين الأردن والمنظمة [الأرض مقابل السلام أو الانسحاب مقابل الاعتراف، وحل المشكلة الفلسطينية بحق تقرير المصير، ووضع متميز للأماكن المقدسة في القدس، والدولة الكونفدرالية مع الأردن]، ردّ اليهود سواء ما يصنف منهم بالمتطرفين (تكتل الليكود) أو دعاة السلام (تجمع المعراخ) بإثارة الحق التاريخي الأسطوري لليهود وعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ولا حتى بأحقية الشعب الفلسطيني بالعيش والحياة على أرضه والإصرار على القدس عاصمة أبدية

«لإسرائيل»، واكتفى اليهود بالحديث عن «السلام الذي تريده إسرائيل» والذي يقتصر على اعتراف العرب بدولتهم وعلاقات اقتصادية مميزة وحدود مفتوحة.

يتّضح مما سبق عرضه، أن دولة اليهود تجاوزت مرحلة البحث فقط عن اعتراف عربي بشرعيتها بالمنطقة، بل إن الزعماء الصهاينة راحوا يصوغون شروط قبول هذا الاعتراف كنقطة أولى ووحيدة قبل الدخول في تفاصيل أخرى. ولذلك، أشارت الوثيقة الأولى لاتفاق كامب ديفيد إلى «إن شعوب الشرق الأوسط تتشوق إلى السلام، حتى يمكن تحويل موارد الإقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام، وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم».[1] وحتى يتم تحقيق هذا التعاون، الذي يرغب اليهود أن يقيموه مع الأنظمة العربية، لا بدّ من خطوات تمهيدية وأساسية بالوقت نفسه، حتى تتقبل الشعوب العربية والإسلامية وجود الكيان اليهودي على أرض فلسطين. ويتحوّل الاعتراف السياسي الذي قدمته الأنظمة إلى اعتراف شعبي ضارب الجذور في المجتمعات العربية والإسلامية.

- الخطوة الأولى: إلغاء حالة العداء الكامنة في مفاهيم ومشاعر المسلمين للوجود اليهودي، وذلك حتى لا يعيدوا استئناف الحرب والمطالبة بأرض فلسطين.

- الخطوة الثانية: تجريد المجتمع العربي من إرادة وحوافز القتال بقصد الإبقاء على المجتمع بعيداً عن حالة اليقظة والاستعداد وليكون في وضع الفريسة السهلة، في اللحظة التي يقرّر فيها اليهود شن الحرب.

- الخطوة الثالثة: تكريس الانفصال بين الدول العربية وعزل مشاعر الشعوب عن الاستجابة لأشكال المعاناة التي تقع على أي جزء من بلاد العرب والمسلمين.

وهذه الخطوات، تمثّل في حد ذاتها الهدف الأعلى للاستراتيجية اليهودية تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها. وباستلهام ما تمّ إنجازه على صعيد مصر ولبنان من تطبيع

(١) مجلة المستقبل، العدد ٢٤١، السنة ٥، الصفحة ٦٢، ١٩٨١/١٠/٣.

للعلاقات مع اليهود، فإننا نلاحظ أن الشروط الإسرائيلية للتعاون والتعايش مع العرب، قد تضمّنت ما يلي:

١ - استغلال الدين وتطبيعه.

٢ - الاختراق الثقافي والفكري.

٣ - حرية النشاط التجسسي.

٤ - إغفال حقوق الشعب الفلسطيني.

٥ - تقييد قدرة العرب الدفاعية عن حدودهم.

٦ - ضمان أمن وسلامة اليهود.

٧ - تمزيق الجبهة العربية.

٨ - إشاعة الفساد.

٩ - تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

استغلال الدين وتطبيعه

بلغ الخداع بالإعلام المصري إلى درجة أنه لم يترك وسيلة إلّا واستغلها لتبرير التوجه الاستسلامي للنظام الحاكم وقبوله السلام مع اليهود بشروطهم وكما يريد ساستهم. ولم يسلم الدين الإسلامي الحنيف من أيديهم لإقناع بعض السذج بأن ما يقوم به النظام هو عمل سبقه إليه الأنبياء وقادة المسلمين.

فقد كتب الصحفي رائد عطار عن زيارة الرئيس أنور السادات للكيان اليهودي، «إن هذه الزيارة إحياء لسنة موسى عليه السلام حيث إن الله كان يعلم أن فرعون سيرفض الرجوع إلى الحق ومع ذلك أمر موسى بالذهاب إلى فرعون ليقول له قولاً ليناً لعله يتذكر. كما أنه إحياء لسنة المصطفى ﷺ في صلحه الشهير مع قريش في الحديبية حيث لم يلتفت إلى الشكليات ليفوت الفرصة على أعدائه، وأعطى بذلك مثلاً لَمن يليه، كما أنه إحياء لسنة القائد صلاح الدين الذي دخل القدس سلماً وصلّى في المسجد الأقصى».

ويقول رائد عطار في مقال آخر «إن القرآن يبيح للمسلمين توقيع معاهدات صلح مع أعدائهم كفار قريش قبل نشوب الحرب اتقاء لها، وبعد نشوبها للتوقف عن الاستمرار في أهوالها جنوحاً للسلم، ويضيف أن القرآن لا يدعو إلى الاستمرار بالحرب لإبادة اليهود بل ليكفوا عن العدوان ويقنعوا بالحياة في (ديارهم)».

ولم تسلم الأحاديث النبوية الشريفة، هي الأخرى، من الاستغلال الرخيص والتأويل السيّئ. فقد كتبت الصحفية نادية عبد الحميد في جريدة الأهرام تقول: «وهناك حديث شريف يقول: مَن رأى منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف الإيمان. واستطاع الرئيس - أي السادات - أن يذهب ليصلح الأمر بيده ولسانه وقلبه وعقله وإيمانه. ويقول الرسول أيضاً: إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه والرئيس أراد أن يتقن العمل».

وهكذا يسوق الصحفيون والكتاب السائرون في فلك الأنظمة، الأمثلة والبراهين دفاعاً عن الصلح مع المغتصبين اليهود متجاهلين بشكل مكشوف وفاضح الفوارق الهائلة بين الحوادث وظروفها وبين ما تفعله الحكومات العربية في الوقت الحاضر. وأمّا تكرارهم للآية الكريمة: ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا ﴾ فإنه لا ينطبق على موضوع الصراع مع اليهود المحتلين لأرض المسلمين. كما أن «إسرائيل» لم تجنح للسلم باعتراف جميع الكتاب والصحفيين ولم تقنع بالحياة في «ديارها» كما يدعون. وبالنسبة إلى الأحاديث التي أوردوها واستخدموها في إعطاء الغطاء الشرعي لتصرفات السادات فهو يفضح نفسه بنفسه، فشتان ما بين المعنى المراد منها وبين ما يريدونه منها. فنحن لم نشاهد السادات يحاول تغيير أي منكر بل رأيناه يبارك هذا المنكر ويعطيه الشرعية، أمّا إنه قد أتقن عمله فهذا صحيح حيث أتقن خدمته لليهود أعداء العرب والمسلمين.(٢)

هذا الاستغلال الرخيص لتعاليم الاسلام وشرائعه، جعل اليهود يصرون في مطالبتهم للحكومة المصرية باتخاذ إجراءات عملية لمسخ القرآن وشريعة الاسلام في

---

(٢) مجلة الأرض، العدد ١٤، الصفحة ٣١، ١٩٧٨/٤/٧.

عقول المسلمين، فهم يدركون أنه لا سبيل لهم بين الشعب المسلم في مصر بدون إجراء تعديلات جوهرية في معتقدات هذا الشعب.

لذلك، دأبت الأبحاث الإسرائيلية التي تتناول القيم والمفاهيم الإسلامية وعلاقتها بالصراع العربي الصهيوني، مثل كتاب «الثقافة في التاريخ الإسلامي» وكتاب «أثر الفكر الإسلامي في الصراع ضد الصهيونية» على تشخيص الدين الإسلامي في خانة أهم العناصر الخطرة التي تزرع العداء لدى العرب ضد إسرائيل من خلال المحاور الأساسية التالية:

* القاعدة الشرعية الشائعة بين المسلمين تفيد أن فلسطين المحتلة تعتبر شرعياً دار حرب، لا يحق للمسلم المصالحة بشأنها، والجهاد في سبيل الله لتحريرها هو فرض عين على كل مسلم.

* زرع فكرة العداء للأجيال الجديدة عن طريق السيرة النبوية الشريفة التي تتحدث عن خيانة اليهود للرسول ﷺ.

* علماء المسلمين يتهمون اليهود بمحاولة تشويه الدعوة الإسلامية بعد وفاة الرسول ﷺ من خلال دس سمومهم المعروفة بالإسرائيليات.[٣]

من هنا، لم يكن مستغرباً على الكيان اليهودي، الذي وعى التأثير العميق الذي تركته الشريعة الإسلامية وتعاليم الإسلام الحنيف على قلوب وعقول الشعوب العربية، أن يطالب الأنظمة العربية التي تريد أن ترتبط معه بمعاهدات صلح وسلام بإلغاء أثر هذه المفاهيم، وزرع مفاهيم التقريب بين الديانة اليهودية والإسلام.

ففي مصر التي كبلها حكامها بالحديد، وأصبحت أسيرة بيد اليهود، نجد أن المطالب الإسرائيلية قد تجاوزت كل الحدود ووصلت إلى درجة ملاحقة المصريين في معتقداتهم الدينية الراسخة:

---

(٣) الاتحاد الظبيانية، ٢٥/٥/١٩٨٧.

أ ـ منع السور التي تتحدث عن اليهود وما فعلوه بالأنبياء الذين بعثهم الله لهداية بني إسرائيل من تلاوتها بالإذاعة والتلفزيون، بحجة أنها تسيء للعلاقات بين إسرائيل ومصر ولا تساهم في كسر الحاجز النفسي بين الشعبين المصري واليهودي. ولذلك تقدّمت السفارة الإسرائيلية في القاهرة باحتجاجات مستمرة لوزارة الخارجية المصرية بحجة أن الإعلام المصري يبث بعض هذه الآيات التي تتعرض بشدة لبني إسرائيل.(٤)

ب ـ حذف الآيات التي تفضح اليهود من الكتب الدراسية المقررة على طلاب المدارس المصرية.

جـ ـ منع عرض البرامج الدينية التي تتناول قصص اليهود الواردة في القرآن الكريم. ومن ذلك الدروس التي دأب الشيخ محمد متولي الشعراوي على إلقائها في أحد المساجد.

د ـ تأليب النظام المصري ضد الحركة الإسلامية وشبابها، حيث أوعزت الحكومة الإسرائيلية إلى الصحف الإسرائيلية لكي توجه الاتهامات ضد الشباب المسلم وتطالب الرئيس مبارك أن يكشف عن «مخالبه» ويدخل في صراع ضد معارضيه الإسلاميين الذين ينتشرون كالسرطان في مصر على حد قولهم. ففي جريدة دافار كتب المحلل السياسي «دان أفيران» يقول: «إن الاضطرابات الأخيرة في مصر ـ انتفاضة جنود الأمن المركزي ـ ترجع إلى سببين... الأزمة الاقتصادية.. وقوة التيار الديني في المجتمع المصري.. وأن الرئيس مبارك يدرك مدى خطورة هذا التيار وخطورة المعارضة السياسية على نظام حكمه وأن التفتح الديمقراطي للرئيس مبارك هو الذي أتاح الفرصة للعناصر المتطرفة لكي توسع نشاطها». أمّا الصحفي «عوزي مهيتامى» فقد كتب في جريدة «عالي همشمار» يشكو بمرارة، قائلاً: «إن ظاهرة التدين انتشرت في الشارع المصري انتشار النار في الهشيم. وعشرات الألوف من الشباب الذين كانوا يرتدون الجينز إلى عهد قريب أصبحوا يرتدون الجلابيب ويقضون

---

(٤) الرأي العام، ١٩٨٦/١/٢٦.

أوقاتهم في الصلاة والمساجد، فيما أصبحت فتيات مصر الجميلات يرتدين الملابس المحتشمة». ويختتم «عقيبا الدار» مقالة في جريدة هآرتس قائلاً: «إن التمرد الأخير في مصر يوضح للولايات المتحدة مرة أخرى، وللغرب عموماً، أن إسرائيل هي وحدها الحقيقة الثابتة في الشرق الأوسط، وأنه من الصعب التكهن بإجابة عن... متى سيعود هذا المارد المتعصب الجديد إلى القمم في القاهرة؟!(٥)

هـ - استخدام فكرة وحدة الأديان لإلغاء أثر الشريعة الإسلامية لدى المصريين في عداء اليهود وكيانهم الدخيل على أرض فلسطين، حيث استطاع اليهود استمالة بعض المغفلين من العلماء المصريين وغيرهم، وحشدهم في سيارات سياحية ونقلهم إلى سانت كاترين للمشاركة في المؤتمر الذي يسمونه «وحدة الأديان» والذي تطبق فيه كل مهارات وحيل المخابرات الإسرائيلية في غسل المخ واختراق وجدانهم الإسلامي وتحويلهم إلى «أصدقاء» طيعين للمفاهيم اليهودية وما ينبني عليها من أهداف.

ولكي نتبين تأثير هذا النوع من المؤتمرات، نرسم صورة موجزة لما دار في المؤتمر الأول الذي عقد في مارس عام ١٩٨٤. فقد حضره ستون من المسيحيين والمسلمين المصريين وثلاثون من المحللين النفسيين الإسرائيليين وبعض اليهود الأمريكيين وعشرة من البوذيين وبهائي واحد وخمسة عشر فلسطينياً من سكان الأرض المحتلة عام ١٩٤٨.

من البداية جرى توزيع الوفود في السيارات التي تحرّكت من القاهرة بحيث يجد كل مصري أو فلسطيني جاراً له من الوفود الأجنبية ليدور حوار ثنائي في مقاعد السيارات حول السلام والوحدة بين الأديان وحق إسرائيل في البقاء. وعند الوصول إلى سانت كاترين، جرت محاولات لإزالة الحدود الفاصلة بين الأديان، وذلك بطرح فكرة إقامة صلاة مشتركة بين جميع الحاضرين من أجل السلام، ثم قسم الحاضرون إلى مجموعات يرأس كل مجموعة محلل نفسي من الوفد الإسرائيلي يتولى التعليق والتوفيق بين الآراء المختلفة لإزالة الحواجز وتسوية الخلاف في وجهات النظر.(٦)

---

(٥) الأحرار المصرية، ١٩٨٦/٣/١٠.

(٦) الاتحاد، ١٩٨٦/٧/١٧.

الاختراق الثقافي والفكري

إذا كانت اتفاقيات كامب ديفيد قد فتحت الطريق أمام اليهود لتحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية فإن دولتهم قد استغلت هذه الفرصة لاختراق المجال الثقافي، لما يمثله هذا المجال من أهمية وفائدة بالنسبة لدخول الثقافة «والأيديولوجية» اليهودية إلى عقل الشعب المصري من خلال أهم وسائل الاتصال الجماهيري - السينما والأدب والتلفزيون - وبالتالي كسر الحاجز الذي يمنع هذا الشعب من التعامل مع اليهود وتقبل وجودهم على أرضه مثلهم كأي مواطن أو سائح أجنبي في مصر.

لذلك، لم يكن غريباً أن تكون الاتفاقية الثقافية (١٩٨٠/٥/٨) أول اتفاقية من اتفاقيات التطبيع التسع يتم توقيعها مع مصر. ومما يعكس حجم الاهتمام الإسرائيلي بهذه الاتفاقية ورغبتهم في إكسابها ثقلاً أكبر، اشتراطهم أن يتم التصديق عليها من قبل الهيئة التشريعية المصرية حتى تصبح نافذة المفعول. وإذا كانت المواد الثمان التي تضمنتها الاتفاقية تماثل ما تتضمنه عادة الاتفاقيات الثقافية التي تعقدها الدول العربية مع الدول الأجنبية، إلا أن الأمر الأهم، هو المفاهيم التي تقف وراء هذه النصوص، والحقائق التي تنبثق عنها. كما أن انبثاق هذه الاتفاقية وغيرها من الاتفاقيات عن نصوص معاهدة السلام (المادة الثالثة من الملحق الثالث للمعاهدة) يثقلها بالتزامات أكثر مما تحتمله أحكامها ويكسبها وضعاً خاصاً عن غيرها من الاتفاقيات التي تنظم العلاقات الثقافية بين الدول.

وقبل الدخول في تفصيلات عملية الاختراق الفكري والثقافي الذي واكب عملية السلام وتطبيع العلاقات ننتقل إلى المستوى التطبيقي لاتفاقيات التطبيع والذي يقودنا إلى محوري الاختراق، موضوع حديثنا.

ففي المادة الخامسة من الملحق الثالث للمعاهدة المصرية - الإسرائيلية، نجد نصاً يقول: «يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية للطرف الآخر». ولكن التصور الإسرائيلي للتطبيع يجعل بنود المعاهدات والاتفاقيات ملزمة للطرف الآخر وحده، وهذا ما تم بالفعل بالنسبة لمصر. فقد عمل

اليهود على أن يقتصر تطبيق هذا النص على تبديل مفاهيم المصريين بحيث تزول العناصر الفكرية المحفزة لمعاودة الصراع أو تقل آثارها على الأقل، بينما حافظ اليهود على مفاهيم الفكر الصهيوني وعلى تدعيم حوافز الصراع لدى جماهيرهم بتنمية روح العدوان ونزعات احتقار العرب، والحض على سفك دمائهم وتشريدهم من ديارهم.

وهذا يقودنا إلى المحور الأول لعملية الاختراق الثقافي والفكري والذي نطلق عليه: إعادة النظر في البرامج الدراسية. وأما المحور الثاني لعملية الاختراق الفكري، فيمكن أن نستدل عليه عند الرجوع إلى الاتفاقية الثقافية نفسها، حيث نجد النص: «يسعى الطرفان إلى فهم أفضل لحضارة وثقافة كل طرف من خلال تبادل المطبوعات الثقافية التعليمية والعلمية وتبادل المنتوجات التكنيكية والأثرية، وتبادل الأعمال الفنية وتشجيع إقامة المعارض العلمية والتكنولوجية ومعارض الفنون البصرية». هنا يشير النص إلى ما يسمى بفهم كل طرف لحضارة الطرف الآخر فهماً أفضل، ولكن كما رأينا في الحالة السابقة، فإن الممارسة والتطبيق تشيران على نحو قاطع إلى أنه لا سبيل لنشر الثقافة العربية في الأوساط اليهودية، في حين ضغطت الأجهزة اليهودية على ضرورة أن توفر الحكومة المصرية فهماً أفضل للثقافة الصهيونية لدى جماهير الشعب المصري وذلك من خلال تسهيل مهام المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة وإيجاد القنوات بينه وبين الجامعات ومراكز الأبحاث المصرية، وهكذا ينكشف المحور الثاني للاختراق الثقافي اليهودي في مصر والذي يتمثل في نشر الثقافة والآداب اليهودية والصهيونية.

أولاً ـ إعادة النظر في البرامج الدراسية:

لقد كان أخطر ما تضمنته المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية من قيود على الإرادة المصرية هي أنها جعلت من الحكومة المصرية حارساً نشطاً لحساب إسرائيل والصهيونية العالمية وفي مواجهة الشعب المصري. فالفقرة الثالثة من المادة الثالثة من المعاهدة تلزم الحكومة المصرية «بالامتناع عن التنظيم، أو التحريض، أو الإثارة، أو المساعدة، أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب، أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال

العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان وتتعهد بأن تكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة» وينطوي تعبير «النشاط الهدام» الذي ورد بالاتفاقية على معان يمكن أن تتسع كثيراً لتقيد تماماً حرية الفكر والعقيدة وكل ما يتصل بالنظرة الأيديولوجية أو السياسية تجاه إسرائيل والصهيونية، فأستاذ الجامعة الذي يقوم بتدريس تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي قد يعرض نفسه للمساءلة الجنائية إذا ذكر في محاضرته أن الصهيونية حركة استيطانية استعمارية، أو أن إسرائيل اغتصبت أرض فلسطين بدون وجه حق وشردت شعبها بقوة السلاح. ورجل الدين قد يلقي الجزاء نفسه إذا جرؤ على القول بأن «الأرض الموعودة» خرافة دينية، وكذا الفنان أو الكاتب إذا جاء بعمل يندد باليهود أو يبرز الصهيونية كحركة عنصرية(٧).

ولكن الأهم من ذلك، هو الاستجابة المصرية السريعة نحو مراجعة مناهج التعليم في مصر مراجعة شاملة لتقرير ما ينبغي أن يحذف وما يضاف. فقد تركزت عملية التغيير في أربع مواد هي اللغة العربية والتربية الوطنية (أو المجتمع)، والتاريخ والدين، حيث تم شطب كل ما يتعلق بإسرائيل واستيلائها على فلسطين في عام ١٩٤٨، وكفاح الشعب الفلسطيني لاسترداد وطنه، واعتداءات إسرائيل المتكررة على مصر وبقية أشقائها العرب. كما تم إغفال الآيات القرآنية التي تحذر من خداع اليهود ومكرهم وتلك التي تشير إلى عداوتهم الشديدة للمسلمين. بل وصل الأمر إلى استبدال اسم «فلسطين» في الخرائط ليحل محلها لفظ «إسرائيل»، ويبدو أن النظام المصري قد فهم بدقة ووضوح ما عناه الرئيس الإسرائيلي يتسحاق نافون عندما قال في إحدى خطبه أثناء زيارته الأولى لمصر عام ١٩٨٠ «إن صورتنا في أذهانكم ما زالت مرسومة، مع الأسف، بألوان بعيدة كل البعد عن الواقع فنحن شعب عريق عائد إلى أرضه بعد ألف عام من المهجر، شعب قليل العدد، ولكنه شجاع ومحب للسلام بكل جوارحه.. شعب روى أزهار الحضارة الإنسانية ويرغب الآن في أن يسقي بالماء براعمه الصغيرة»

(٧) مصر والصراع العربي ـ الإسرائيلي، حسن نافعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ابريل ١٩٨٤، الصفحة ٧٥.

وأضاف «علينا أن نرعى أبناء الجيل الناشيء على قيم السلام من رياض الأطفال حتى إذا ما شبوا وترعرعوا تكون فكرة السلام لديهم أمراً طبيعياً»[٨].

وتشير اللجنة المصرية للدفاع عن الثقافة القومية في دراسة أجرتها للمقارنة بين الكتب المدرسية في العام الدراسي (٧٩/ ٨٠)، (٨٠/ ٨١) إلى أن مراجعة البرامج الدراسية قد تحققت في ثلاثة مظاهر خطيرة:

أ ـ استبدال موضوعات بأخرى: ففي الصف السادس الابتدائي استبدلت قصة «رمضان العبور» بقصة رفاعة الطهطاوي، وفي كتاب النحو للصف الأول الإعدادي تم حذف موضوع عن حرب الدبابات (ص ١٦٩ ـ ١٧١) وحل محله مشروع الجزيرة. وفي كتاب النحو للصف الثالث الإعدادي حذف موضوع «عهد جديد» الذي كان يدين الأعداء ويمتدح الشجاعة المصرية ويدعو للعمل والنضال. وجاء مكانه موضوع نهر النيل وأفضاله على المصريين والسودانيين (ص ١٣، ١٤ من الطبعتين)، كما ألغيت قصيدة «مصر والمعتدون» من الطبعة القديمة لنفس الكتاب (ص ٢٣٦) وحل محلها قصيدة «ذكريات عن مصر». كما تم تغيير كتاب التربية القومية للصف الثالث الإعدادي من «القومية العربية» إلى «جمهورية مصر العربية والعالم المعاصر» وفيه عبارات من أمثال الصهيونية حركة سياسية هدفها جمع اليهود من أنحاء الأرض وإسكانهم في «فلسطين» دون إشارة إلى الأبعاد العنصرية أو عدم أحقية الصهاينة في هذا الإسكان ولا إلى طبيعة الاحتلال.

ب ـ إضافة موضوعات جديدة: حيث أضيفت صفحات في تاريخ مصر الحديث عن معاهدات كامب ديفيد، وفي تاريخ الثانوية العامة نجد عبارة (رحبت جميع دول العالم المتحضرة باتفاقية السلام في هذه المنطقة الهامة بالنسبة لدول العالم. أما الدول العربية التي عجزت عن فهم المتغيرات الدولية واختلال ميزان القوى في العالم فإنها لم ترحب بالمعاهدة).

---

(٨) السفير، ١٩/١٠/١٩٨٢.

ح ـ التغيير في داخل الموضوعات: امتدت الأيدي جهارة لاختطاف فقرات كاملة من موضوعات. فمثلاً في كتاب الجغرافيا للصف السادس الابتدائي ما زالت فلسطين تدرس ولكن مع حذف هذه الفقرة: «وقد تمكن اليهود الصهاينة بمساعدة الدول الاستعمارية من اغتصاب أرض فلسطين منذ عام ١٩٤٨ وشردوا معظم أهلها العرب، واستولوا على ممتلكاتهم، غير أن الفلسطينيين وسائر العرب يعملون على تحرير فلسطين وعودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه». وبحذف هذه الفقرة أصبح الموضوع يتكلم عن إسرائيل حيث القدس عاصمة الدولة، دون معرفة أي شيء عن وضع هذه «الفلسطين» (قارن طبعتي ٧٩، ٨٠ ص ٥٩). وفي كتاب النحو للصف الثالث الإعدادي كانت الفقرة الأخيرة في موضوع «العبور العظيم»: (وانتصرت مصر، ولكن المعركة ما زالت مستمرة، وستظل كذلك ما دامت بعض المواقع محتلة يدنسها الوجود الإسرائيلي) تحولت إلى (وانتصرت مصر، وسعت إلى السلام من منطلق القوة ومازالت ساعية إليه، وستظل كذلك مادامت مؤمنة بتحقيق آمالها، وآمال الأمة العربية في سلام عادل وشامل)[٩].

وقبل الانتقال إلى محور الاختراق الثاني، نجد لزاماً علينا أن ننقل بعض أقوال المسؤولين في وزارة التربية والتعليم المصرية حول طبيعة هذه التغييرات والتي نشرتها صحيفة الهيرالدتربيون الأمريكية:

* عبد الفتاح عرفة (مستشار التاريخ والجغرافيا بالوزارة): «لا يوجد كتب في المدارس الآن سوف يتم تغييرها لتعكس السلام مع إسرائيل التي كانت عدوة لمدة ثلاثين عاماً. والأجانب الذين يندهشون من التغييرات الرقيقة التي أحدثت بها مصر التحول النفسي من الحرب إلى السلام قد يجدون إجابة جزئية في المدارس حيث مضى وقت طويل منذ كان يتم تعليم الكراهية لإسرائيل، حيث تمّ استئصال الهجوم على إسرائيل والصهيونية والتعهد بالكفاح المسلح».

(٩) مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع، محسن عوض، دار المستقبل العربي، الصفحات ١٨٤ ـ ١٨٥.

* جويد أحمد سليمان (مستشار الدين الإسلامي واللغة العربية): «كان أطفالنا يتعلمون النضال والثأر من إسرائيل ولكننا حققنا الثأر بحرب أكتوبر عام ١٩٧٣. ومن ثم توقفنا عن استخدام المقطوعات والتدريبات الخطابية التي كانت تركز على أحداث محددة مثل قصف مدرسة بحر البقر في أبريل ١٩٧٠ حيث كانت الانتقادات ومقالات الصحف والمجلات تستخدم في الفصول للتدريب». ويضيف السيد جويد فيقول: «لا يوجد في كتبنا كلمة واحدة ضد اليهود.. ويجب أن يفهم أن أي مسلم مطالب باحترام اليهودية والمسيحية وهناك عدد كبير من دول العالم مثل فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة التي حققت السلام بعد حروب مريرة وأنه من الطبيعي ـ فقط أن نكف عن العداء بعد أن حققنا الانتقام».(١٠)

ثانياً ـ نشر الثقافة والآداب اليهودية:

حظى هذا المجال باهتمام كبير من جانب اليهود، نظراً لما يحققه من انتشار وتأثير. ولعل أخطر وسيلة في مخطط نشر الثقافة والمفاهيم اليهودية، والتي تأخذ شكل المؤسسة المقيمة في مصر هي المركز الأكاديمي الإسرائيلي. فقد أقيم هذا المركز في مايو ١٩٨٢، وتديره الجمعية الشرقية التابعة للأكاديمية الإسرائيلية للعلوم والإنسانيات. وطبقاً للمصادر الإسرائيلية، فإنه لا يعتمد كلية على الحكومة، إذ تشترك سبعة معاهد للدراسات العليا في تمويله. وإذا كان الدكتور شمعون شامير (أول مدير للمركز) يفاخر بأن هذا المركز ليس كتلك المراكز التابعة لأغلبية السفارات في القاهرة، فذلك يعود إلى نوعية نشاطه والموضوعات التي يعالجها. فعلى المستوى التطبيقي، يضيف المركز إلى مهمته الرسمية وهي تسهيل مهمة الباحثين الإسرائيليين الذين يأتون إلى مصر للقيام بمهام أخرى مثل:

(١٠) المصدر السابق، الصفحات ١٨٦ ـ ١٨٧.

أ ـ إقامة الندوات وتنظيم المحاضرات:

في هذه الندوات التي يتجاوز عددها الستين حتى الآن يدعو المركز أحد الأساتذة الإسرائيليين أو أحد السياسيين (آخرهم أبا إيبان) لإلقاء محاضرة في موضوع معين يصلح لفتح موضوعات تتعلق بالصراع سواء في المستوى الثقافي العام، أو في مستوى الدارسات الدينية أو اللغوية أو الأدبية. وإذا أردنا أن نقدم نموذجاً لهذه المحاضرات وكيف تستخدم للتأثير في مفاهيم المصريين، فإننا نسوق محاضرة الأديب الإسرائيلي «أ. ب. يهوشع» الذي ألقى في أكتوبر ١٩٨٦ محاضرة عن «دور الأديب في المجتمع الصهيوني». وبعد أن ألقى المحاضرة التي تركزت على أن الحروب تمنح زاداً أدبياً مستمراً للأدب العبري، بدأت الأسئلة من جانب المصريين، حيث سأل أحد الطلاب المصريين المحاضر قائلاً: «كيف تتوقعون منا نحن المصريين أن نقبل على التطبيع الذي تريدونه، بينما ترتكبون المذابح في الأرض المحتلة وفي لبنان؟» فأجاب «يهوشع» قائلاً: «لماذا تلوموننا وتنسون توجيه اللوم للفلسطينيين الذين يسحبون منا حق الوجود، وهو حق لا يمكن لإنسان أن يحجبه عن الآخر حتى إننا لم نستطع حجبه عن النازيين عندما كانوا يقومون بذبحنا في مذابح جماعية». وأجاب الطالب المصري: «إذا كان لكم الحق في الوجود والعيش في أمان، أليس للفلسطينيين أيضاً نفس الحق»؟ فرد «يهوشع»: «نعم، إن لهم نفس الحق». وسأل الطالب المصري قائلاً: «إذن فأين يمارسونه؟» أجاب «يهوشع»: «في الضفة الغربية وقطاع غزة». وهنا حدث صخب شديد في القاعة من جانب مجموعة من الطلاب الإسرائيليين الذين كانوا يحضرون المحاضرة وراح أحدهم يعلن للمحاضر أنه أخطأ عندما سلم للفلسطينيين بحق الوجود في الضفة وغزة مؤكداً بحجج مختلفة أن هذه المناطق جزء من إسرائيل وأن الفلسطينيين جزء من العالم العربي وأن عليهم الرحيل من الضفة وغزة ليعيشوا في البلاد العربية الواسعة. وبدا للمستمعين أن موقف المحاضر قد تراجع وأنه بدأ ينحاز إلى ما يقوله الطالب الإسرائيلي بعد أن اقتنع بأن العالم العربي يتسع للفلسطينيين جميعاً، وأنه في حاجة إلى جهودهم لتعمير الصحارى الواسعة وتنمية المجتمعات الجديدة وأن حقهم في الوجود يتحقق في هذا الإطار.

إن هذا النموذج لمثل هذه المحاضرات يكشف عن التأثير الذي يؤديه هذا المركز الأكاديمي في محاولة تبديل مفاهيم المصريين تجاه القضية الفلسطينية، وحق الوجود العربي في فلسطين على نحو واضح.

وإذا أردنا نموذجاً آخر من تأثير هذه المحاضرات فإننا نأخذ محاضرة ألقاها أستاذ إسرائيلي في الديانة المقارنة في عام ١٩٨٢ تحت عنوان «التقارب بين الديانتين اليهودية والإسلامية». ففي هذه المحاضرة كان التركيز على إبراز التشابه في بعض شرائع الطعام والختان، والتشابه بين قصص القرآن وقصص التوراة، ليصل المحاضر في النهاية إلى خلاصة تشير إلى أن عناصر القربي بين الديانتين، لا تسمح بوجود عداء بين أتباعها، بل إنها تدعو إلى ضرورة التقارب والإخاء بين هؤلاء الأتباع.

ب ـ إصدار النشرات وتوزيعها في مصر:

* من هذه النشرات نشرة دورية تصدر كل ثلاثة أشهر وتحمل اسم نشرة المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة وتوزّع مجاناً. وتهتم هذه النشرة بتقديم معلومات باهرة باللغة العربية عن الحياة العلمية والجامعية والتقدّم التكنولوجي في إسرائيل، بالإضافة إلى إبراز المجالات العلمية التي يمكن أن تكون ميداناً مشتركاً للتعاون بين الأكاديميين المصريين والأكاديميين الإسرائيليين، كذلك تهتم هذه النشرة بتقديم دراسات تاريخية حول التأثيرات الثقافية المتبادلة بين الثقافة العربية والثقافة اليهودية.
* يوزّع المركز بسعر رمزي مجلة ضخمة تحت اسم «لقاء الثقافتين العربية واليهودية» وتصدر باللغتين العربية والعبرية في العدد الواحد، وتنشر دراسات وندوات حول العناصر الثقافية المشتركة بين الفكر العربي والفكر اليهودي، كما تهتم بنشر ترجمات للأدب العبري، وأعمال أدبية لكتّاب مجهولين في العالم العربي، وتميل دائماً إلى الحديث عن السلام بين الشعوب سواء في شكل قصائد شعرية أو أعمال قصصية.
* يوزّع المركز مجلة تحمل عنوان «التربية من أجل السلام» تصدر عن المجلس اليهودي العربي للتربية من أجل السلام. ويدل عنوانها على طبيعة المواد المنشورة فيها في اتجاه التقريب بين العرب والإسرائيليين.

ج ـ الخدمات المكتبية والطلابية:

يقدّم «المركز الأكاديمي الإسرائيلي» إغراءات علمية لجذب الطلاب والباحثين في شكل مكتبة عامرة بالمراجع العلمية ومكتبة فيديو كل أفلامها عن إسرائيل. كما يساعد المركز الباحثين الذين يترددون عليه في الحصول على استيراد المراجع العلمية المطلوبة لابحاثهم في إسرائيل، وتمثّل هذه الإمكانات مصدر الجذب الأساسي لطلاب الجامعات ويبلغ عدد المترددين أسبوعياً على مكتبة المركز ما بين سبعين إلى مئة طالب وأستاذ وصحفي.

وفي شهر مارس ١٩٨٧ بدأ المركز في تقديم خدمة جديدة لجذب الطلاب وهي توزيع استمارات على الطلاب الراغبين في الحصول على منح دراسية في الجامعات الإسرائيلية.

د ـ تسهيل مهمة الباحثين الإسرائيليين في مصر:

وفي هذا المجال يقدّم المركز خدمة باعتباره وحدة استطلاع متقدمة في المجتمع المصري، فهو يرشد الباحثين الإسرائيليين الذين يرتبط معظمهم بنشاط أجهزة المخابرات إلى الأشخاص العلميين المصريين الذين يميلون للتعاون في تقديم المعلومات وفتح القنوات في المؤسسات العلمية والجامعية ليمر منها الباحث الإسرائيلي إلى المجال الذي يريد جمع المعلومات عنه. وتمثّل هذه المهمة في مجملها عملية لإجراء مسح كامل للمجتمع المصري، واكتشاف خريطة الاتجاهات الفكرية والسياسية والدينية فيه والتقاط صورة دقيقة للأوضاع السكانية والاقتصاديه وإذا أردنا نماذج من هؤلاء الباحثين فإنّنا نضع النماذج التالية:

١ـ في مارس ١٩٨٧ زار مصر للمرة الثالثة الباحث الإسرائيلي «رامي جينات» وهو طالب دراسات عليا يحضر لرسالة الماجستير في قسم دراسات الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب، ويقوم بجمع مادة علمية لبحث يحمل عنوان «فترة الناصرية في مصر،

دراسة اجتماعية وسياسية». وتستهدف الدراسة معرفة اتجاهات المصريين تجاه مقومات الحكم الناصري.

٢- في شهر أبريل ١٩٨٧ زار الباحث الإسرائيلي «ميثال بورام» مصر للمرة السادسة ويقوم بجمع مادة لبحث بعنوان «سنوات حكم السادات، دراسة اجتماعية وسياسية واقتصادية» وتهدف إلى التعرف على اتجاهات المصريين تجاه قيم الحكم الساداتية.

٣- في يناير ١٩٨٧ زار الدكتور «بامينى أفرام» مصر للمرة السادسة وهو أستاذ الديانة الإسلامية في جامعة «بارايلان» ويقوم بجمع مادة لبحث تحت عنوان «اتجاهات الجماعات الإسلامية في مصر تجاه القضايا الخارجية».

وهكذا يتبينّ الدور الكامل الذي يقوم به المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة في استراتيجية الاختراق الفكري الصهيوني لمصر سواء من حيث دراسة الواقع المصري واتجاهاته أو من حيث أداء مهام مباشرة في عملية التأثير الفكري.(١١)

حرية النشاط التجسسي

كان لنشوء علاقات شاملة بين مصر والكيان الصهيوني تحت ستار التطبيع أثر كبير في تهيئة الظروف المواتية أمام أجهزة المخابرات اليهودية لاختراق مصر وزرع جواسيسها ووكلائها في قلب العاصمة المصرية تحت لافتات مختلفة ثم نشرهم في مختلف أنحاء مصر. فالاستخبارات الصهيونية بأجهزتها المختلفة ومنها شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» ومؤسسة المخابرات والمهمات الخاصة «الموساد» وجهاز الأمن العام وقسم الأبحاث والدراسات في وزارة الخارجية استطاعت أن تشق طريقها إلى مصر وتبني عدة محطات تقوم بنشاطات واسعة ومكثفة في مجال جمع المعلومات وتجنيد العملاء والوكلاء للنشاط داخل مصر والأقطار العربية. كما أنها تقوم بنشاطات تخريبية كإحداث الفتن والانقسامات وترويج الإشاعات والعمليات التخريبية، وتمارس بعض هذه المحطات

(١١) المصدر نفسه رقم ٣.

نشاطها بشكل علني ومشروع من خلال سفارة اليهود ومكاتبهم مثل المكتب التجاري ومكتب شركة العال، والمكاتب السياحية وعدد من الشركات العالمية في مصر، ومنها مكتب شركة «موتورولا» لأجهزة الري، وشركة «كور» للتجارة الخارجية، وشركة «تاهال» للمياه، وشركة «سوليل بونيه». أمّا المحطات الأخرى التي انتشرت في القاهرة والإسكندرية وعلى امتداد الطريق الزراعي الصحراوي بين القاهرة والإسماعيلية والسويس فتنشط تحت ستار النشاط الزراعي أو التجاري أو الإنشائي الذي يقوم به أفراد يعملون لصالح تلك الأجهزة وأوفدوا خصيصاً إلى مصر وأنيطت بهم مهمات عديدة.

ومن الملاحظ أن هؤلاء العملاء سواء كانوا يهوداً أو عرباً جاءوا إلى مصر وهم يحملون معهم مبادرات في مجال إنشاء المزارع أو الورش الصناعية أو غيرها أو جاءوا للعمل كمرشدين زراعيين أو فنيين في مجالات عديدة. وقد دفع بهم إلى مصر بعد أن وضعت تحت تصرفهم مبالغ ضخمة من أجل إنشاء مثل هذه المشاريع لتكون ستاراً لإخفاء نشاطهم الحقيقي، ولتكون شركاً لاصطياد المتعاونين من المواطنين المصريين وبخاصة الضباط السابقين في الجيش المصري من رتبة عميد فما فوق ومسؤولين ما زالوا في موقع المسؤولية يمكن الاستفادة من حصيلة المعلومات المتوفرة لديهم.

ويضاف إلى ذلك كله العدد الهائل من اليهود الذين يأتون إلى مصر ويقيمون فيها لفترات طويلة ويستأجرون الشقق ويرتادون النوادي والملاهي الليلية وفنادق الدرجة الأولى للمهمة نفسها والبحث عن ضحايا يمكن إيقاعهم في شبكة الجاسوسية الصهيونية وبخاصة من الرعايا العرب الذين يتصادف وجودهم في هذه الأماكن. وجميع هؤلاء من العاملين في أجهزة الاستخبارات اليهودية أو الناشطين لصالحها وغالبيتهم من اليهود الذين يجيدون اللغة العربية ويتكلمون لهجاتها المختلفة ويلمون بالعادات والتقاليد العربية وبأنماط السلوك العربي. وهذه المعرفة جاءت إما لكونهم قد هاجروا من أقطار عربية أو دربوا وأعدوا ودرسوا في معاهد المخابرات الصهيونية وعاشوا في بيئة عربية ليتكيفوا معها ويتعرفوا على كل جوانبها حتى إذا صدرت لهم الأوامر وانتقلوا إلى بيئات عربية خارج فلسطين وجدوا من السهل عليهم إنجاز المهام الموكلة إليهم.

وممّا يسترعي الانتباه في هذا النشاط المجموم هو أنه على الرغم من الأبعاد الخطيرة التي بلغها وتكشف بعض جوانبه لدى أجهزة الأمن المصرية فإن أي إجراء لم يتخذ للحد منه ومحاصرته وتصفيته. ومن العجيب حقاً أن نجد أن بعض عملاء الاستخبارات الإسرائيلية الذين كانت أسماؤهم تتصدر قوائم لوائح المخابرات المصرية عندما كانت مصر تتبوأ موقع الصدارة في المواجهة الساخنة مع اليهود، بوصفهم عملاء خطرين يتولون إدارة النشاط الجاسوسي الصهيوني ضد مصر في شعبة الاستخبارات العسكرية أو الموساد والأجهزة الأخرى يتوافدون على مصر وينشطون فيها دون حسيب أو رقيب، بل والأدهى من ذلك وأمرّ أن أجهزة الأمن المصرية تعرف حقيقة هؤلاء وتحفل أراشيفها بمعلومات عنهم، إلّا أن هذه الأجهزة لا تجرؤ على سؤال هؤلاء أو حتى مجرد اعتراض سبيلهم في غدوهم ورواحهم بينما تتشدد في مراقبة الرعايا العرب إلى حد تحصي عليهم أنفاسهم.

وإزاء خطورة هذا النشاط التجسسي للعدو الصهيوني الذي بلغ أبعاداً خطيرة، نرى لزاماً أن نتناول هذا النشاط بالبحث والدراسة بالاستناد إلى وقائع وحقائق ومعطيات لا سبيل إلى دحضها أو إنكارها.

أولاً - السفارة اليهودية في القاهرة:

تحوّلت سفارة الكيان اليهودي في القاهرة ومنذ افتتاحها إلى أخطر مركز للجاسوسية اليهودية في مصر لا لكثافة النشاط الاستخباراتي الذي تقوم به وإنما بسبب فاعلية هذا النشاط الذي يتم تحت ستار الدبلوماسية. ويضاف إلى ذلك أن جميع العاملين في السفارة بدءاً من السفير «موشي ساسون» مروراً بالملحق الثقافي «أهرون أمير» والملحق الإعلامي «إسحق بارموشى» والقائم بالأعمال «دافيد سلطان» و«يوسف شاقو» الملحق التجاري والاقتصادي في السفارة و«مزال مناش» ومسؤول العلاقات العامة «حاييم بوتبول» وموظفة التلكس «إيلانابن صهيون» هم ممثلون لأجهزة الاستخبارات الصهيونية («الموساد» والاستخبارات العسكرية وشعبة الأبحاث في الخارجية والأمن العام

«جهاز مكافحة التجسس»)، وقد تم اختيارهم في هذه المناصب من قبل تلك الأجهزة وليس من قبل وزارة الخارجية، وذلك منذ اليوم الأول لموافقة نظام السادات على إنشاء علاقات دبلوماسية مع اليهود في نطاق معاهدة الصلح. ويمكن من خلال التدقيق في سيرة حياة هؤلاء وسجلاتهم أن نتبين أن هؤلاء جميعاً كانوا قد هاجروا من عدة أقطار عربية وأنهم مارسوا نشاطاً تخريبياً في الأقطار التي هاجروا منها قبل هجرتهم وبعدها وأنهم جندوا في سلك الاستخبارات الإسرائيلية منذ وصولهم إلى فلسطين، إلى أن كلفوا بإدارة جهاز الجاسوسية اليهودية في مصر.

١ ـ موشي ساسون (السفير اليهودي في القاهرة):

يعد ساسون من أخطر الشخصيات الصهيونية التي عملت لصالح مخابرات اليهود حتى قبل إنشاء ما يسمّى «إسرائيل» عام ١٩٤٨. فقد ولد في سوريا سنة ١٩٢٥ وهاجر إلى فلسطين سنة ١٩٤٠. وبعد هجرته التحق في خدمة جهاز المخابرات التابع للهاجانا الذي عرف اختصاراً باسم «شاي ـ جهاز المخابرات». أوفد عام ١٩٤٤ إلى سوريا في مهمات تخريبية لصالح بريطانيا وفرنسا ونفذ سلسلة من عمليات نسف الجسور والطرق، وفي عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ نفذ مجموعة من العمليات أهمها:

- نسف الجسر المقام على نهر الأردن، وبعض المنشآت ومستودعات الأسلحة في سوريا.
- تهريب اليهود من العراق عبر سوريا ولبنان وتهريب أعداد كبيرة من يهود سوريا ولبنان.
- جمع معلومات عسكرية عن الجيش السوري.
- بعد انتهاء الحرب شارك في مفاوضات لوزان مع ممثلين من الحكومة المصرية والأردنية.
- وفي عام ١٩٥٢ عيّن سكرتيراً ثانياً ونائب قنصل في أثينا ثم عيّن مفوضاً في تركيا وشغل عدة مناصب دبلوماسية في إيطاليا وفرنسا.

- عينّ عام ١٩٦٨ ممثلا لرئيس الوزراء الإسرائيلي في المناطق المحتلة وفي عام ١٩٦٩ عينّ نائباً لمدير عام وزارة الخارجية.. ترأس بعد عام ١٩٧٧ قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية كما ترأس في الوقت نفسه شعبة الأبحاث في الوزارة وخلال هذه المدة كان جهاز الموساد يعتمد عليه باعتباره مرجعاً في الشؤون العربية وخبيراً ضليعاً له باع طويل في مجال وضع تقديرات الموقف والتقييم والتحليل. وحتى أثناء إشغاله لمناصب دبلوماسية عديدة في أوروبا وآسيا كان نشاطه يسخّر لصالح «الموساد». وعليه فقد تمّ اختياره ليشغل منصب سفير العدو في القاهرة بالنظر إلى تلك «المؤهلات» ولامتلاكه ناصية البراعة في النشاط السري والاستخباراتي بشكل يفوق مؤهلات سلفه «إيلياهو بن إيليسار» الذي كان رجل استخبارات محترف ولكنه لم يكن يعرف اللغة العربية ولا أي شيء يمت بصلة إلى العرب وعاداتهم وتقاليدهم وتاريخهم. ومعروف أن ساسون يرتبط بعلاقات وطيدة مع رئيس «الموساد» الحالي «أدمون» ولذلك حينما يعود إلى «إسرائيل» يلتقي به قبل أن يلتقي ببيريز أو شامير.

٢ - إسحق بارموشي:

يعدّ إسحق بارموشي من أخطر العناصر التي عملت لصالح شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» بفعل نشاطه السري في العراق قبل هجرته ويعمل بارموشي ملحقاً إعلامياً في السفارة، وهو الغطاء الذي يتخذه للتمويه على نشاطه الحقيقي.

ولد بارموشي في بغداد في ١٩٢٧/١/١٣، أنهى دراسته الابتدائية والثانوية في المدارس اليهودية في العراق. التحق عام ١٩٤٦ بكلية الحقوق بجامعة بغداد، وخلال ذلك انضم إلى صفوف الحركة السرية الصهيونية في العراق وجناحها العسكري الذي عرف باسم «هاشورا»، وفي سنة ١٩٤٩ جنده جناح الاستخبارات من أجل تنظيم عملية هجرة يهود العراق وشارك هو ومردخاي بن فورات بعدة عمليات تفجير ضد معابد يهودية من أجل حمل اليهود على الهجرة. وفي أيلول ١٩٥٠ هاجر إلى فلسطين المحتلة والتحق على الفور بالعمل في جهاز الاستخبارات العسكرية «قسم العراق» وظل

يعمل في الاستخبارات حتى عام ١٩٦٠ حيث ترأس القسم المذكور. وفي عام ١٩٦٤ انتدبته الاستخبارات إلى ما يسمى بدار الإذاعة الإسرائيلية التي تبث برامجها باللغة العربية.

وكان مسؤولاً عن برامج موجهة تشرف عليها الاستخبارات، وأصبح بعد عام ١٩٦٨ مديراً لتلك الإذاعة. وفي عام ١٩٧٤ أصبح رئيساً لتحرير صحيفة «الأنباء» الصادرة باللغة العربية، وكانت هذه الصحيفة ولا تزال تموّل من قبل الاستخبارات، ثم التحق بقسم الأبحاث في وزارة الداخلية ثم عيّن ملحقاً إعلامياً في سفارة العدو الصهيوني في القاهرة في عام ١٩٨٢. وطبقاً لبعض المعلومات فإن «إسحق بارموشي» يعتبر من الكفاءات النادرة التي تستخدمها شعبة الاستخبارات العسكرية الصهيونية، فهو متضلع في الشؤون العربية وعلى الأخص شؤون العراق والخليج، وهو أديب وكاتب ورجل دعاية وحقوقي وله عدة مؤلفات باللغة العربية. وقد اختارته الاستخبارات ليكون أحد عناصرها في القاهرة بفضل هذه المواصفات التي تساعده على أداء مهمته لصالحها.

٣ ـ دافيد سلطان:

من العناصر البارزة في شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» والذي سبق له أن تولى إدارة قسم مصر. ولد دافيد سلطان في القاهرة عام ١٩٣٢، ودرس في مدارس فرنسية وأكمل دراسته في جامعة القاهرة حيث حصل على شهادة الليسانس في التجارة. هاجر مع أسرته إلى فرنسا عام ١٩٦٢ ومن هناك توجه إلى فلسطين المحتلة.

وقد التحق بالخدمة العسكرية وبخاصة في شعبة الاستخبارات قسم التنصت اللاسلكي ثم عمل مترجماً، نقل بعد ذلك إلى شعبة الاستخبارات العسكرية، وعمل باحثاً في «قسم مصر» وظل يتدرج إلى أن أصبح عام ١٩٧٤ رئيساً لذلك القسم وظل يشغل هذا المنصب حتى عام ١٩٧٩ حيث انتدب للخارجية وعمل في قسم الشرق الأوسط ثم أصبح في عام ١٩٨٢ مفوضاً في سفارة العدو بالقاهرة وهو المنصب الذي لا يزال يشغله ويشكّل ستاراً لإخفاء حقيقة نشاطه في فرع جمع المعلومات المعروف باسم

الوحدة ١٠ «كتام» ومهمته تجنيد العملاء في مصر وجمع المعلومات لصالح الاستخبارات العسكرية. ويقتصر نشاطه على مصر والسودان.

٤ ـ ألبيرت أطرقجي:

كان يعمل مسؤول الإدارة في سفارة العدو في القاهرة قبل اغتياله في عام ١٩٨٥. ولد ألبيرت يعقوب أطرقجي في بغداد سنة ١٩٤٢ ودرس في بغداد، هاجر في أواخر عام ١٩٧٢ إلى فلسطين المحتلة والتحق بالخدمة العسكرية ثم عمل في صفوف شعبة الاستخبارات العسكرية في فرع الأبحاث قسم العراق، وظل يعمل في الاستخبارات حتى عام ١٩٧٩ ثم انتقل إلى الوحدة «١٣١» المسؤولة عن المهمات الخاصة خلف حدود «العدو». أوفد في مهمات إلى الخارج لم تعرف طبيعتها. وفي أواخر ١٩٨٤ نقل إلى سفارة العدو في القاهرة ليعمل فيها كمسؤول إدارة ظاهرياً، ولكنه كان يمثل شعبة الاستخبارات. وكان يحمل رتبة نقيب، يوصف بأنه من أكثر العناصر العاملة في الوحدة «١٣١» جرأة.

٥ ـ مزالي مناش:

ولدت في فلسطين المحتلة ١٩٥٢ لأسرة يهودية هاجرت من العراق في سنة ١٩٥٠. درست في مدارس العفولة الابتدائية والثانوية ثم درست في قسم الاستشراق في جامعة حيفا وتخصصت في دراسة اللغة العربية وآدابها. وفي عام ١٩٧٦ استدعيت لتأدية الخدمة العسكرية وأثناء خدمتها ألحقت بالوحدة «٢» المسؤولة عن استراق السمع للإذاعات والاتصالات في شعبة الاستخبارات العسكرية ثم إلى الوحدة «٥» التي تقوم بمهمة جمع المعلومات من المصادر العلنية. وفي ١٩٨٠ انتقلت إلى الوحدة «١٠» «كتام» المسؤولة عن جمع المعلومات السرية وظلت تعمل في هذه الوحدة حتى عام ١٩٨٣ حيث عيّنت مسؤولة العلاقات العامة في سفارة العدو في القاهرة. وهذا المنصب ليس أكثر من قناع للتمويه عن نشاطها الحقيقي كعميلة لشعبة الاستخبارات العسكرية.[١٢]

---

(١٢) الوطن، الصفحة ٤، ١٩٨٦/٦/١٢.

٦ - يوسف شاقو:

ولد في مصر عام ١٩٤٠. إلتحق بالجيش الإسرائيلي حتى وصل إلى رتبة عقيد، وهو خريج كلية الأمن القومي وحاصل على بكالوريس في علوم الشرق الأوسط وماجستير في العلوم السياسية والإدارة العامة. عينّ ملحقاً اقتصادياً وتجارياً في السفارة بدلاً من عوزى نتنائيل وذلك في عام ١٩٨٦.(١٣)

وينقسم هؤلاء الذين يتسترون وراء الصفة الدبلوماسية إلى مجموعات عمل استخباراتية لكل منها مهمتها. وقد تعدّدت محاور ومجالات نشاط هذه المجموعات ويمكن أن نلخص هذه النشاطات على الشكل التالي:

أ - المجموعة الأولى:

يقودها موشي سامون السفير ويعاونه طاقم من كبار العاملين في السفارة بعضهم من الخبراء في شؤون السياسة والعلاقات العامة والاقتصاد والاجتماع. ومهمة هذه المجموعة تطوير شبكة من العلاقات مع شخصيات عامة مصرية وسياسية وإعلامية واقتصادية واجتماعية تلتف حول ضرورة تطوير العلاقات مع إسرائيل ودعم مسيرة التطبيع. وبالطبع فإن جهود هذه المجموعة في هذا المجال تتجه إلى خلق جماعة ضغط صهيوني (لوبي) في مصر ترتبط بمصالح مع العدو الصهيوني تضطرها في نهاية الأمر إلى العمل بشتى الوسائل من أجل حماية هذه المصالح من خلال الضغط على مراكز السلطة من أجل ضمان عدم تناقض القرارات الصادرة عنها مع تلك المصالح. وتحقيقاً لهذا الهدف عملت هذه المجموعة عن طريق الاتصالات المباشرة وضمان المصالح لبعض الشخصيات المصرية على تجنيد جماعة تضم شخصيات مصرية عديدة هي أشبه بلوبي في القاهرة. ويمكن تقسيم الشخصيات التي تتشكل منها هذه الجماعة إلى شخصيات سياسية وإعلامية واقتصادية واجتماعية.

---

(١٣) الملف، المجلد الثالث، العدد (٢٨/٤)، وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، تموز ١٩٨٦، الصفحة ٣٧٣.

وتحاول هذه الجماعة أو الطاقم توسيع نطاق نشاطها لتجنيد المزيد من الشخصيات المصرية السياسية والفكرية والشخصيات المتنفذة في وسائل الاتصال ورجال الأعمال. وبالنسبة لهؤلاء تحاول هذه الجماعة النفاذ إليهم والتأثير عليهم بل وشرائهم عن طريق منحهم الامتيازات واختيارهم وكلاء للشركات والمؤسسات الإسرائيلية مقابل عمولات ضخمة ثم تسهيلات في مجال التصدير وتتم الاتصالات مع الشخصيات بواسطة عدة وسائل منها:

- لقاءات مستمرة في الفنادق وخاصة فندق الشيراتون ثم فندق الميرديان على النيل حيث يلتقي أفراد الطاقم الصهيوني الذي ينشط بوحي من الموساد وفي ضوء تعليماته وبينهم ساسون وإسحق بارموشي.
- توجيه الدعوات في مناسبات عديدة تنظمها السفارة بمناسبة «عيد الاستقلال» وذكرى زيارة السادات للقدس وتوقيع اتفاقيات كامبد ديفيد أو في مناسبات أخرى مثل إقامة معارض فنية أو علمية «إسرائيلية» في القاهرة أو أجنحة في معارض مصرية ولقاءات عديدة أخرى.
- الاتصال ببعض الشخصيات وتوجيه الدعوة لها لزيارة إسرائيل بدعوى الإطلاع على إنجازات إسرائيل في مختلف الميادين والمجالات وعرض الامتيازات عليها للتعاون في نطاق التطبيع.
- تدفق عناصر صهيونية من «إسرائيل» إلى مصر تحت ستار أنهم من رجال الأعمال والتجار أو رجال الإعلام والأساتذة وحرص هذه العناصر على إجراء الاتصالات مع الشخصيات المصرية المتعاطفة مع التطبيع والمشجعة لقيام علاقات مع «إسرائيل».

وهكذا وعبر هذه الأساليب تنشط اللجنة التي يرأسها ساسون ومنذ سنوات في مجال خلق ركائز داعية للوجود الصهيوني تشكل جماعة ضغط ومصدراً لرصد التطورات في مصر وتعقب تحركات القوى أو الشخصيات الأخرى التي تقف موقف الرفض للتطبيع ولمعاهدة الصلح.

ويكاد يكون نشاط هذه الجماعة يغطي مختلف نواحي الحياة في مصر عن طريق تطوير شبكة علاقات مع شخصيات مصرية تحتل مراكز مختلفة في مواقع اجتماعية

واقتصادية وسياسية وفكرية. ولقد سبق أن نوهنا بأن هذه الجماعة ترتبط بالموساد بشكل مباشر وأن حركتها موجهة من قبل هذا الجهاز الصهيوني.

ب ـ المجموعة الثانية:

وهي تمثل شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» التابعة لرئاسة الأركان العامة ويقودها دافيد سلطان، وتضم هذه المجموعة عدداً من ضباط الشعبة المتخصصين في الشؤون العربية الذين سبق لهم أن عملوا في أقسام الدول العربية كقسم مصر وقسم العراق وقسم سوريا وقسم شمال إفريقيا وقسم دول الخليج.

وأمّا مهمة هذه المجموعة التي تتمثل فيها كل الأقسام التي تتابع وترصد ما يجري في الأقطار العربية عن طريق جمع المعلومات من مصادر علنية وغير علنية وتنظيم خلايا الجاسوسية وشبكات التخريب فتتلخص في: جمع المعلومات العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومختلف الأنشطة الأخرى عن مصر والأقطار العربية، سواء من داخل مصر أو عن طريق عناصر أو أفراد من تلك الأقطار، أو محاولة تنظيم خلايا وشبكات من رعايا تلك الأقطار أو رعايا مصريين يوفدون إلى الأقطار العربية لهذا الغرض. ويقوم دافيد سلطان بتغطية الجانب المصري بينما يقوم ألبيرت أطرقجي بتغطية المجال العراقي وأبو تنبول بتغطية مجال شمال إفريقيا ودافيد عبود بتغطية المجال السوري ودافيد بن ابراهام بتغطية مجال الخليج واليمن.

وكما بيّنا فإن هذه الجماعة أو «الخلايا» التي تنشط تحت ستار الصفة الدبلوماسية تستخدم عدة وسائل منها:

١ـ محاولة الوصول إلى ضباط في الجيش المصري في الخدمة أو ضباط متقاعدين وإنشاء علاقات معهم والإسراف في الإنفاق عليهم أو تقديم الهدايا لابتزازهم وانتزاع المعلومات منهم أو تجنيدهم، ولا يتورع أفراد هذا الطاقم عن استخدام أسلوب التورط أي أسلوب العصا والجزرة لإقامة الأدلّة البيّنة والتهديد بفضحهم.

٢- الاتصال بالسياح أو الزوار العرب أو الطلبة المتواجدين في مصر ومحاولة الاحتكاك بهم والتقرّب إليهم حيث يوجدون في الفنادق أو دور اللهو أو الأماكن العامة الأخرى. ويلجأ أفراد هذه الجماعة إلى وسائل غاية في الدهاء فيها من الذكاء والرقة ما يكفي لإيقاع ضحايا في شرك المخابرات اليهودية، وهناك أكثر من واقعة تدل على أن هذه الوحدة استطاعت أن تجند الكثيرين بعد أن أوقعتهم في حبائلها.

٣- محاولة تجنيد مصريين وإرسالهم إلى الدول العربية تحت ستار البحث عن عمل أو بصفتهم رجال أعمال. وهناك وقائع كثيرة تشير إلى نجاح هذه الخلية الاستخباراتية الصهيونية في تجنيد بعض المصريين نذكر منهم صاحب مكتب «تصدير» يتعامل مع العدو ويملك مكتب تصدير في مصر.

٤- الاستعانة ببعض العملاء العرب ممن يحملون «الجنسية الإسرائيلية» والذين تدفع بهم المخابرات الصهيونية إلى مصر فيأتون إليها بعد أن عبّأت جيوبهم بالدولارات. ويقوم هؤلاء إمّا بجمع المعلومات أو تجنيد الوكلاء في مصر. وإمعاناً في التضليل والتمويه يحاول هؤلاء العمل في مصر في نطاق ما يسمى بمشاريع «الأمن الغذائي» إمّا في نطاق شركات صهيونية أو مشاريع يبادرون إلى عرضها وتنفيذها أو العمل كخبراء، وينسق هؤلاء نشاطاتهم مع شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» في السفارة.

ج - المجموعة الثالثة:

وهي مجموعة يقودها «أورن» الملحق الثقافي وهو يعمل في شعبة الأبحاث بوزارة الخارجية، وهذه الشعبة تعد في حقيقة الأمر جهاز استخبارات يقوم بجمع المعلومات وملاحقة التطورات في مصر والمنطقة العربية وتحليلها وعرضها على مراكز السلطة صانعة القرار السياسي. وتنشط هذه المجموعة في مجال المعلومات العلنية والسرية التي تحصل عليها من شخصيات سياسية رفيعة المستوى عن طريق الاتصال بها أو النفاذ إلى مواقعها.

ثانياً ـ المعهد الأكاديمي الإسرائيلي:

حاولت الدوائر الصهيونية إخفاء الدور الحقيقي لهذا المركز ونشاطه عن طريق الادّعاء بأنه مركز أكاديمي يقتصر نشاطه على المجال الثقافي الصرف، بيد أن ما يقوم به حقيقة منذ إقامته في مطلع عام ١٩٨٢ بحي «الدقى» في القاهرة يدحض هذا الادّعاء ويؤكد بالدليل الملموس أنه مركز للنشاط التجسسي، فإلى جانب الدراسات والأبحاث التي يجريها المركز في مختلف الميادين العلمية مثل الاقتصاد والطب والزراعة والدراسات العربية والسياسية فإنه يقوم أيضاً بنشاطات مريبة تصب كلها في «القنوات» التي تخدم جهاز الجاسوسية الصهيوني.

وليس أدلّ على هذه الحقيقة من أن جميع الذين تولوا إدارة المركز هم من كبار الباحثين الذين يشكلون الأدمغة التي تبحث وتحلّل لتلك الأجهزة كل ما يتعلق بالمنطقة العربية. فقد كان البروفسور شمعون شمير رئيس معهد دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا ورئيس شعبة مصر في المعهد المذكور قد تولى رئاسة المركز بعد افتتاحه مباشرة ومعروف عن شمير أنه يشكل دعامة أساسية لمؤسسه المخابرات الصهيونية العامة «الموساد» ومرجعاً في الشؤون المصرية وقد عمل لصالحها ولا يزال. ويتولى هذا المنصب الآن البروفسور فاربورج الذي يحمل شهادة الدكتوراه في تاريخ مصر والسودان ويعتبر من ألمع الخبراء الصهاينة في الشؤون المصرية.

ومن الثابت أن نشاط هذا المركز تجاوز «المجال الثقافي» الذي يشكل غطاءً وهمياً ليشمل النشاط التجسسي والذي يتخذ عدة أشكال منها:

أ ـ إعداد البحوث والدراسات عن مصر والعالم العربي تتناول مختلف الميادين والمجالات ويعدها الباحثون الصهاينة الذين يعملون في المراكز، ويتجاوز عددهم عشرات الباحثين، كما تعدها مجموعات من «الباحثين» الذين هم في حقيقة الأمر عناصر مخابرات توفد خصيصاً لإعداد البحوث والدراسات التي تبدو «بريئة المظهر» لكنها

ليست إلّا وسيلة للحصول على المعلومات من الميدان وعلى الواقع، ويتولى المركز استقبال هؤلاء وتسهيل مهمتهم.

ب ـ تكليف باحثين مصريين بإعداد بحوث مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وعن اتجاهات الرأي العام مقابل منح مغرية ومبالغ مالية ضخمة، ويؤدي هؤلاء عن وعي وبدون وعي مهمة لصالح مخابرات العدو وخدمات جليلة يتعذر الحصول عليها بمثل هذه السهولة وبمثل هذه الموثوقية وبهذا الثمن الزهيد لولا وجود هذا المركز.

جـ ـ تكليف طلبة الماجستير والدكتوراه الذين يدرسون الدراسات الشرقية والعبرية وغيرها بدراسات وبحوث وتقارير مقابل مبالغ مالية أو مساعدتهم في الدراسة وتأمين المراجع والمصادر لهم، وقد نجح هذا الأسلوب في تجنيد الكثير من الطلبة.

وتضخ البحوث والدراسات والتقارير والمعلومات وحتى ما يتردد في الشوارع عبر البريد الدبلوماسي في سفارة العدو إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية لتجد طريقها بعد ذلك إلى الموساد. وقد أعدّت دراسة عن الجيش المصري في ظل علاقات السلام بين مصر وإسرائيل، وأعدّت دراسة عن «المصريون هل يفضلون العلاقة مع العالم العربي أو إسرائيل؟» ودراسة حول «أجهزة الاتصال الجماهيري في مصر في ظل التطبيع».

أمّا الأساليب التي يعتمدها مركز الجاسوسية هذا لاصطياد ضحاياه وتجنيدهم في سلك المخابرات فهي تشمل:

١ ـ تنظيم الندوات الثقافية ودعوة الأساتذة والباحثين والطلبة لحضورها بدعوى الاستفادة منها في مجال تخصصهم ودراستهم.

٢ ـ إقامة الحفلات بين الحين والآخر ويدعى إليها الأساتذة والمثقفون والطلبة وتشارك فيها فتيات يستقدمن من «إسرائيل» ويشاركن فيها على أنهن طالبات ودارسات. وخلال هذه الحفلات التي يتخللها الرقص والموسيقى وعرض الأفلام تنشأ علاقات بين

«المضيفين» والضيوف وتتطور فيما بعد إلى علاقات تشد شباكها وخيوطها أصابع «الموساد».

٣ـ تقديم المراجع من كتب ووثائق وعقد المحاضرات للطلبة لمساعدتهم في النجاح في دراستهم العليا. وهذه وسيلة أخرى من وسائل الاجتذاب والتوريط وربط الطلبة بعجلة نشاط جهاز الجاسوسية الصهيوني.

٤ـ تطوير علاقات صداقة مع المثقفين والطلبة العرب. ومن الأساليب الأخرى التي يلجأ إليها هذا المركز من أجل توسيع نشاطه هو إنشاء علاقات صداقة. وهذه حقيقة أكّدها فاربورج حين يقول «بأنه تجرى زيارات متبادلة بين العاملين في المركز أو الذين يأتون إليه من «إسرائيل» لإعداد بحوث ودراسات ميدانية عن مصر والعالم العربي وبين الأساتذة والمثقفين المصريين وكذلك دعوات متبادلة في البيوت وفي أماكن أخرى لتنشأ علاقات شخصية وعائلية تتسع لتشمل أشخاصاً يمكن الانتفاع بعلاقاتهم إذا كانوا يشغلون مناصب قيادية مدنية أو عسكرية».

ثالثاً ـ نشاط الشركات والوكالات الإسرائيلية:

هناك عدة مراكز ينطلق منها نشاط أجهزة المخابرات الصهيونية التي تتستر وراء المكاتب السياحية ومكتب شركة طيران العال وشركة صيم للملاحة ومكاتب شركة كور للتجارة وشركة «موتورولا» و«سوليل بونيه» والمكاتب الاستشارية ومكاتب المراسلين الصحفيين والإذاعيين وغيرهم، والوكالات التجارية والمشاريع التي تنفذها الشركات الصهيونية. فجميع العناصر العاملة في هذه الواجهة هي عناصر عامة في أجهزة المخابرات الصهيونية أو محبذة للعمل في صالحها.

ومهمة هذه الواجهات رصد ما يجري في مصر لحظة بلحظة والإبلاغ الفوري ونشر محطات في جميع المنطقة الحساسة لتكون بمثابة «العين الراصدة» وخاصة على طريق القاهرة الإسكندرية وطريق القاهرة الإسماعيلية والقاهرة السويس ومنطقة القناة وخليج

السويس والبحر الأحمر. وطبقاً للمعلومات الموثوقة فإن هناك أكثر من عشرين مكتباً سياحياً وتجارياً ووكالات ومكاتب للشركات تنتشر في القاهرة والإسكندرية والإسماعيلية، هذا إضافة إلى مئات من الصهاينة الذين يعملون في مشاريع زراعية وإروائية وصناعية في منطقة دلتا النيل.

ويمثّل نشاط هذه «الواجهات» جزءاً مكملاً للأنشطة التي تمارسها مراكز الجاسوسية الصهيونية في مصر من أجل تغطية كل ما يجري في مصر والامتداد إلى الأقطار العربية الأخرى.(١٤)

رابعاً ـ السيّاح اليهود والقوات الأمريكية:

تضمنت معاهدات كامب ديفيد في مادتها الثالثة (فقرة ٣) اتفاق الطرفين على إلغاء الحواجز المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع بين البلدين. وعلى الرغم من أن الطرفين، المصري والإسرائيلي، قد سارا خطوات طويلة وقطعا أشواطاً بعيدة في تطبيع العلاقات في مختلف المجالات، إلاّ أن الشعب المسلم في مصر بقي في معظمه، رافضاً لكافة أشكال القبول باليهود المحتلين لأرض فلسطين.

وممّا يؤكد هذه الحقيقة ما ذكرته صحيفة الجروزلم بوست الإسرائيلية في عددها الصادر يوم ٢٤ أغسطس ١٩٨١ من أن عدد المصريين الذاهبين إلى إسرائيل «لم يتجاوز في ذروته ١٥٠٠ ويتألفون في جُمْلتهم من رجال في مهمات رسمية أو عملية» وأشارت إلى أن «تياراً مستمراً من السيارات الإسرائيلية الخاصة يتدفق على مصر، بينما أقل من ست سيارات مصرية جاءت إلى إسرائيل» وتشير الأرقام المنشورة عن السياحة بين مصر وإسرائيل إلى تفوق أرقام السياح الإسرائيليين في مصر عن أرقام السائحين المصريين.

ولا نريد في هذا المقام أن نشير إلى هذه الأرقام أو الإحصاءات التي تتحدث عن السياحة والسياح بين مصر و«إسرائيل»، فليس هذا هدفنا، ولكن نريد أن نلفت الانتباه

---

(١٤) الوطن، الصفحة ٤، ١٩٨٦/٦/١٢.

إلى مجيء الكثير من اليهود إلى مصر لا للتمتع بمشاهدة معالمها وإنما بتكليف من قيادات المخابرات الإسرائيلية (الموساد) للقيام بمهمات خاصة، حيث تساعد التسهيلات الهائلة التي حصل عليها اليهود في الاتفاقيات على قيامهم بمهامهم.

ويحرص عملاء الموساد على الانتشار في أوسع دائرة ممكنة ومراقبة التحركات العسكرية المصرية وتصوير المنشآت المهمة، وقد لوحظ أن تنقلات هؤلاء السياح تكون في مجموعات خاصة خارج المناطق السياحية التقليدية ولكل مجموعة مسؤول يملك وسيلة اتصال مباشر بالسفارة الإسرائيلية في القاهرة أو بالجهات الأمنية عند الضرورة. ويفخر الإسرائيليون بأن سياحهم في مصر أفضل للأمن الإسرائيلي من أي جهاز للإنذار المبكر.[١٥]

بقي اتهام «إسرائيل» باستخدام السياح لتغطية نشاطات رجال الموساد داخل مصر بدون دليل مادي ملموس إلى حين إعلان أجهزة أمن الدولة المصرية عن اعتقال أربعة إسرائيليين في سيناء، ووجهت إليهم تهمة التجسس على المنشآت العسكرية المصرية في سيناء الجنوبية بالتعاون مع عدد من جنود قوة حفظ السلام بسيناء، حيث عثر أثناء تفتيشهم على بعض الوثائق الشفرية، وعدد من أشرطة الميكروفيلم التي تبيّن عند فحصها أنها تتضمن قرابة المائتي صورة لبعض المنشآت العسكرية المصرية في سيناء، من بينها مجموعة من الصور التي تضمنها شريط خاص من أشرطة الميكروفيلم تم تصويره اعتماداً على أشعة الليزر يكشف بعض المواقع العسكرية المصرية التي تم إنشاؤها تحت الأرض في أماكن مختلفة من المنطقة «ب» في سيناء الجنوبية، وقد تبين أن ثلاثة من الإسرائيليين يحملون رتباً عسكرية في جيش «إسرائيل» في حين يعمل الرابع موظفاً مدنياً بالموساد.[١٦] وإلى جانب إرسال العملاء تحرص إسرائيل على استثمار وجود القوات الأمريكية في سيناء والتي تشرف على تنفيذ معاهدة كامب ديفيد، حيث تبيّن أن بعض

---

(١٥) التطبيع ـ المخطط الصهيوني للهيمنة الاقتصادية، عادل حسين، دار آزال للنشر والطباعة، الصفحة ٨٩، الطبعة الثانية، ديسمبر ١٩٨٥.

(١٦) الرأي العام، ١٩٨٦/٨/٢٣.

أفراد هذه القوة يحملون جنسيات مزدوجة (إسرائيلية - أمريكية) مما سهل عملية تجنيدهم للعمل في صفوف الموساد.

ويكفي أن نشير إلى أن أجهزة الأمن الحربي المصرية استطاعت التقاط سبع وعشرين رسالة لاسلكية أرسلت بالشيفرة إلى إسرائيل من إحدى نقاط القوة متعددة الجنسيات قرب مدينة شرم الشيخ بجنوب سيناء، في ثلاثة أشهر فقط. واتّضح من تحليل بعض هذه الرسائل أنها تتضمن معلومات تفصيلية عن أنشطة الجيش المصري في سيناء وبخاصة فيما يتعلق بالمواقع الدفاعية لقوات الدفاع الجوي وأجهزة الرصد الراداري والإعاقة الالكترونية.(١٧)

وإذا كانت هذه هي تحركات تل أبيب، فإن القاهرة ما تزال نائمة وغارقة في أغنية «سينا رجعت تاني لينا»، على الرغم من أن واقع سيناء وسكانها يناقض هذا الضجيج الإعلامي ويكذّبه. فأهل سيناء يتمنون عودة اليهود وحكمهم برغم المآسي والنكبات التي عانوها من الصهاينة، إلاّ أن ما حدث لهم من قِبَل الإدارة المصرية والأحوال التي يعيشونها تحت الحكم المصري تجعلهم يفضلون الاحتلال اليهودي على حكم أهل البلد. فإلى جانب البطالة، فإن هناك مشكلة سوء معاملة الإدارة المصرية لأبناء سيناء، وهذه الأمور تخدم أهداف إسرائيل التي أقامت علاقات اقتصادية مع أهل سيناء من خلال شراء منتجاتهم وصناعاتهم اليدوية بأثمان مرتفعة. وتحت هذا الستار يجند بعضهم للتعاون في جمع المعلومات عن القوات المصرية أو لتهريب المخدرات.

وقد حذّر أهالي سيناء الحكومة المصرية من خطورة السماح لليهود بدخول سيناء بدون تأشيرة حيث يتردّد ضباط الموساد الذين كانوا يحققون معهم أيام الاحتلال على القبائل، ويغرون بعض أصحاب النفوس الضعيفة. ويدفع اليهود إلى عملائهم بسخاء ويعدونهم بالحماية وضمان عدم تعرضهم لأي محاكمة أو عقاب قانوني مصري.

---

(١٧) القبس، العدد ٥٠٧٤، الصفحة ١٨، ١٩٨٦/٦/٢٦.

ولا شك بأن اليهود يهدفون من وراء العمليات السابقة إلى:

١ـ كشف محاولات القوات المصرية إدخال قوات إضافية إلى سيناء ومتابعة ورصد المواقع المصرية وتحركاتها في سيناء.

٢ـ تأمين سيناء ضد أي عمليات مضادة للتطبيع، أو لتبادل الوفود السياحية بين القاهرة وتل أبيب، وقد تضاعف الاهتمام الإسرائيلي بهذا الهدف بعد حادثة الشهيد سليمان خاطر.

٣ـ تطويق محاولة تعمير سيناء وزرع كثافة بشرية بها منقولة من الوادي والدلتا عن طريق تعميق الفروق والحساسيات بين سكان الوادي وأهالي سيناء.

٤ـ استخدام سيناء كمعبر لتخريب الاقتصاد المصري والقدرات البشرية المصرية عن طريق تهريب المخدرات والتوسع فيها بمساعدة مافيا المخدرات والانفتاح في مصر.[١٨]

إغفال حقوق الشعب الفلسطيني

شغل مصير الضفة الغربية وقطاع غزة جانباً كبيراً من مباحثات كامب ديفيد، غير أن الهدف الرئيسي للسادات انصبّ حينها على الانسحاب الإسرائيلي من سيناء خاصة بعد أن تجمعت لدى النظام المصري عدة حقائق كان لها أبعد الأثر في التركيز على هذا الهدف:

أ ـ رفض (م. ت. ف)، والتي تعتبرها الدول العربية من عام ١٩٧٤ الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين، الاشتراك في مفاوضات سلام مع اليهود على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢.

---

(١٨) السفير، الصفحة ١٠، ١٩٨٦/٥/١٩.

ب - عدم قبول بيغن باقتراح تمثيل الفلسطينيين بواسطة وفد من أهالي الضفة الغربية مع أبناء الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة.

ج - إصرار الملك حسين على موقفه الرافض لتمثيل الفلسطينيين في الوقت الذي ما زالت معظم الدول العربية مع (م. ت. ف)، ولذلك اعتذر عن التوجه إلى كامب ديفيد رغم الصلات القوية التي تربطه مع الولايات المتحدة ومصر.

إزاء هذا الوضع، قدم النظام المصري مشروعاً ساوم به على سيناء، مستخدماً عبارة «عودة سيناء إلى السيادة المصرية» وهذا التعبير يمكّن إسرائيل من الاحتفاظ بالمطارات لأسباب أمنية وبالمستوطنات لأغراض إنسانية مع وجود السيادة الاسمية لمصر. وهنا أعلنت إسرائيل (التساهل) بالنسبة إلى المطارات والمستوطنات وبدت وكأنها تتنازل وتطلب مقابلاً لذلك.(١٩) وكان هذا المقابل هو الإصرار على الشروط والمواصفات الإسرائيلية لمؤامرة الحكم الذاتي وعدم تقديم أية تنازلات مهما كانت شكلية بخصوص وضع الضفة والقطاع. فصار أمام النظام المصري خياران إمّا أن يقطع المباحثات أو أن يتساهل ويقدّم التنازلات بالنسبة إلى مصير الضفة والقطاع. وكان من الطبيعي أن يتنازل السادات، فهو يحسب ألف حساب لإخفاق المباحثات. بل بلغ به الغرور إلى حد أنه استبق الموعد المحدد لتطبيق التطبيع الكامل للعلاقات مع إسرائيل بموجب معاهدات كامب ديفيد بأكثر من خمسة شهور.(٢٠)

ومنذ ذلك التاريخ تحوّلت المطالب العربية بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي التي احتلتها «إسرائيل» عام ١٩٦٧، إلى مطالبة البعض بدولة كونفدرالية مع الأردن، والبعض الآخر بحكم ذاتي للفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وهكذا استمر مسلسل التنازلات العربية حتى وصل الأمر إلى إغفال المسألة الفلسطينية، أي حقوق الشعب الفلسطيني. فكل هذه الصيغ المطروحة سواء تلك التي

(١٩) السادات وكامب ديفيد، صلاح العقاد، مكتبة مدبولي، الصفحات ١٧٧ ـ ١٨٠.
(٢٠) الأرض، العدد ١٠، الصفحة ٣، ١٩٨٠/٢/٧.

تقدّمت بها الأنظمة العربية (المملكة المتحدة، القرار ٢٤٢، قمة فاس) أو الصيغ التي طرحتها المنظمات الفلسطينية (اتفاق عمان، المؤتمر الدولي، دولة أريحا)، فيها تهديد صارخ لحقوق هذا الشعب المسلم من خلال:

١ـ تجزئة الشعب الفلسطيني وحصر المطالبة بالضفة الغربية وقطاع غزة، وتجريد فلسطينيي الخارج من أية حقوق، وإهمال الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨.

٢ـ حصر حق العودة في الفلسطينيين الذين غادروا الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧ فقط، مع إعطاء الكيان اليهودي حق الفيتو (النقض) ضد مَن لا يرغب في عودتهم. والتزام الصمت بالنسبة إلى حق الفلسطينيين الذين غادروا هذه المناطق بعد ١٩٦٧، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الفلسطينيين المهجرين من الأرض المحتلة منذ عام ١٩٤٨.

٣ـ تدخل اليهود في اختيار الأعضاء الفلسطينيين المفترض أن يشاركوا في الوفد المقترح لدخول المفاوضات. وإعطاء السلطات الإسرائيلية حق النقض إزاء مَن لا توافق عليهم من هؤلاء الأعضاء.

٤ـ إضفاء الشرعية على الاحتلال اليهودي، الذي ستستمر قواته في التمركز في بعض المواقع في الضفة والقطاع. كما لن يسمح للسلطات التي ستتولى الإدارة فيهما بأن يكون لها رأي في تقرير المواقع التي سيعاد توزيع القوات الإسرائيلية فيها، أو حجمها، أو أسلحتها ولا حتى وظائفها. إذ إن جميع هذه المسائل ستقرر من قِبَل الكيان اليهودي.[٢١]

---

(٢١) مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٤ ـ ٣٥، تموز ـ ديسمبر ١٩٧٩، الصفحات ٦ ـ ٧.

٥- تجاهل قضية القدس التي أكّد الكيان تمسكه بها موحدة وعاصمة له، على الرغم من مكانة القدس المركزية في الوجدان الإسلامي والعربي. فقد كرّر المسؤولون الصهاينة موقفهم المعلن والمعروف «القدس موحدة، وعاصمة لدولة إسرائيل». وحسب تعبير بيغن «لن يرفرف بعد الآن أي علم عربي فوق القدس، إلاّ إذا كان هذا العلم فوق سفارة عربية». بل، وحتى حركة السلام الآن، التي تعتبرها الأنظمة والمنظمات من أنصار الحق الفلسطيني والتي كانت من أشد منتقدي الحكومة الإسرائيلية بسبب الحرب، أرسلت خطاباً إلى بيغن يحمل توقيع ١٢٠٠ من طلبة الجامعات، يطالبونه بعدم التوقيع على اتفاق سلام مع مصر ما لم ينص بوضوح كامل على أن للشعب اليهودي السيادة على الضفة الغربية وأن لإسرائيل السيادة على القدس.[٢٢]

ولكن اليهود لم يكتفوا بهذه التنازلات السخية من جانب العرب، فطرحوا نظرية الفصل بين الأرض والسكان. وهذا يعني أن الضفة الغربية أرض «إسرائيلية» والفلسطينيون الذين يعيشون فوقها هم الذين ينطبق عليهم الحكم الذاتي الإداري، الذي لن يزيد عن التمتع باختصاصات المجالس البلدية مع تكوين شرطة محلية عربية. وأمّا الأرض (الضفة الغربية) فإن اليهود يتمتعون فيها بحقوق مماثلة كالعرب، لهم حق استيطانها متى وكيف شاءوا.[٢٣]

لذا ينبغي ألاّ نغفل خطورة التنازلات التي قدمها النظام المصري بخصوص الشعب الفلسطيني والتي سيقدمها كل نظام يقدم على تطبيع العلاقات مع اليهود الذين يجيدون استخدام أوراق الصراع لصالحهم.

تقييد قدرة العرب الدفاعية عن حدودهم

تمارس الدول المستقلة سيادتها كاملة على كل أراضيها. ومن مقتضيات هذه السيادة الحفاظ على أمن البلاد وسلامة الشعب. ولذلك يتم تحديد وحدات الجيش

(٢٢) المصدر نفسه رقم ٩، الصفحة ٥٥.

(٢٣) المصدر نفسه رقم ١٩، الصفحة ١٧٦.

والقوات العسكرية المختلفة في أية منطقة وفقاً للمصلحة الوطنية لهذه الدولة، وليس بمقتضى مصلحة دولة أجنبية. فذلك يشكّل انتهاكاً صارخاً لسيادة الدول المستقلة التي من حقها أن ترفض تحديد قواتها في أية منطقة من إقليمها. ولكن الدول العربية التي وقعت اتفاقيات صلح ومعاهدات سلام لم تراعِ هذا الحق، فتنازلت عنه من أجل أمن اليهود وسلامتهم.

فالدارس لأحكام معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، والاتفاق اللبناني ـ الإسرائيلي، يجد أن هذين الاتفاقين يقيدان حرية كل من مصر ولبنان في ممارسة السيادة الكاملة على المناطق المحتلة بعد انسحاب القوات الإسرائيلية وعودة هذه المناطق إلى مصر ولبنان.

أولاً ـ معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية (٢٦/٣/١٩٧٩):

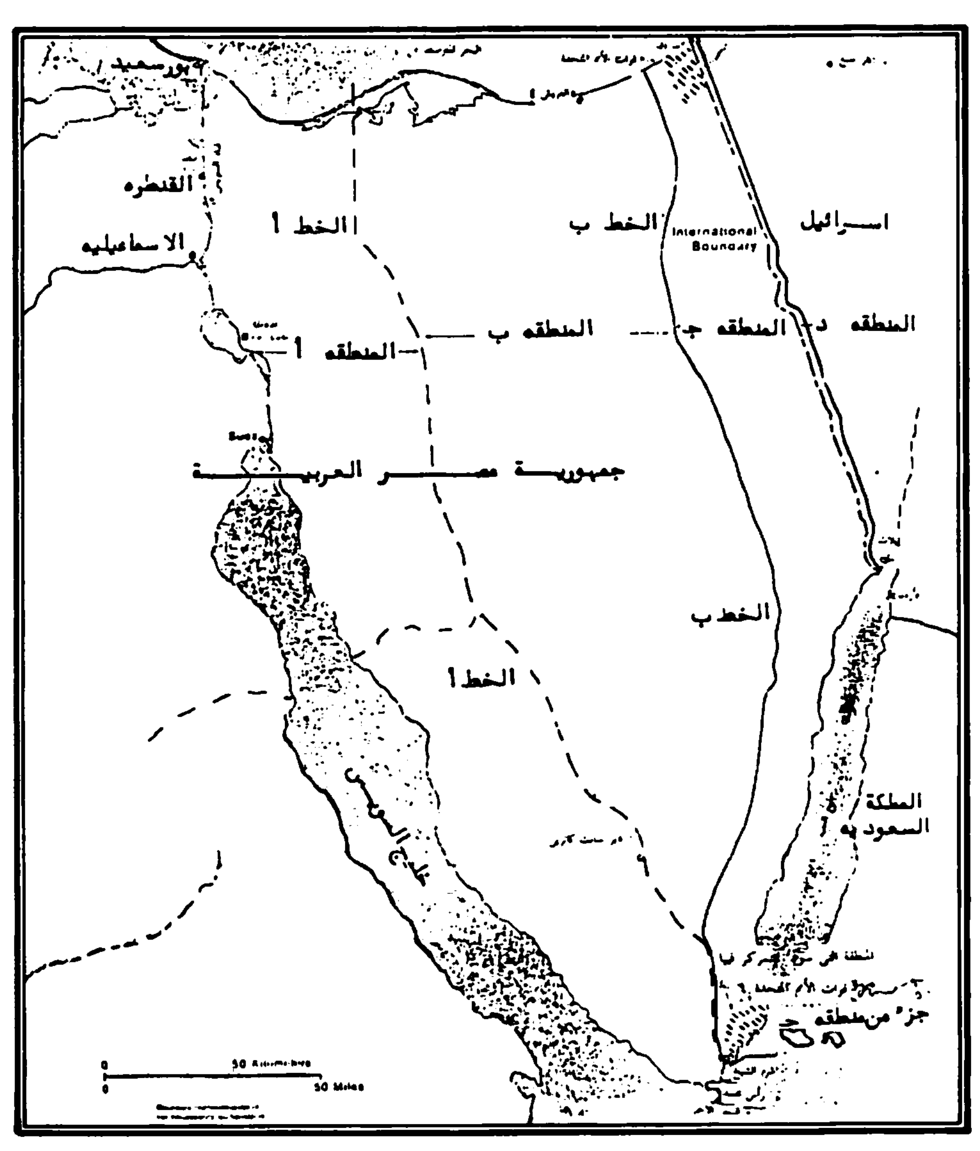
بغية توفير الحد الأقصى لأمن الكيان اليهودي، وافق النظام المصري على تقسيم سيناء إلى ثلاثة مناطق (الخريطة رقم ٢) يتم إنشاؤها وتنظيمها على الوجه التالي:

١ ـ المنطقة (أ): يحدها من الشرق الخط (أ) الذي يبعد ٥٠ كيلومتراً عن القناة، ومن الغرب قناة السويس والساحل الشرقي لخليج السويس. وفي هذه المنطقة لا يسمع إلاّ بوجود فرقة مشاة ميكانيكية واحدة (ثلاثة ألوية مشاة ميكانيكية، لواء مدرّع، وسبع كتائب مدفعية ميدانية، وسبع كتائب مدفعية مضادة للطائرات تتضمن صواريخ فردية أرض ـ جو) بإجمالي ٢٢ ألف فرد.

٢ ـ المنطقة (ب): يحدها من الشرق الخط (ب)، ومن الغرب الخط (أ). وهي تشمل معظم أراضي سيناء حتى الممرات. ويسمح فيها بتواجد أربع كتائب من حرس الحدود مجهزة بأسلحة خفيفة وبمركبات عجل تعاون الشرطة المدنية في المحافظة على النظام في المنطقة. وتتكون العناصر الرئيسية لهذه الكتائب من إجمالي ٤٠٠٠ فرد.

٣ ـ المنطقة (ج): يحدها من الشرق الحدود الدولية مع فلسطين وخليج العقبة (بطول سيناء وعرض يتراوح بين ٢٠ و٤٠ كيلومتراً من الحدود) ومن الغرب الخط

(ب). وفي هذه المنطقة لا يصرح بأي وجود عسكري لمصر، حيث تقتصر السيادة المصرية على هذا الجزء بوجود الشرطة المدنية المصرية المزوّدة بأسلحة خفيفة كما تتمركز في هذه المنطقة القوات المتعددة الجنسيات.



الخريطة رقم (٢)

تقسيم شبه جزيرة سيناء طبقاً لمعاهدة السلام

أمّا داخل إسرائيل فقد اقتصر تقييد تسليح الجانب الإسرائيلي على شريط رمزي «المنطقة د» على امتداد الحدود الدولية مع مصر عرضه ثلاثة كيلومترات فقط، وسمح بوجود عسكري لليهود في هذه المنطقة يصل إلى أربع كتائب مشاة ميكانيكية و١٨٠ عربة مدرّعة. كما يتواجد في هذه المنطقة مراقبون من الأمم المتحدة.

وإذا كانت أجهزة الإعلام المصرية الرسمية قد حرصت وجهدت في خداع الشعب المسلم في مصر بأن سيناء قد عادت إلى مصر، وأن مصر بتوقيعها معاهدات السلام مع اليهود قد أنجزت خطوة حاسمة في سبيل استرداد الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، إلاّ أن الواقع يشير إلى أن النظام المصري قد استردّ سيناء سياسياً، ولكنها بقيت بيد اليهود عسكرياً.

فمن خلال البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن في سيناء (الملحق رقم ١ من معاهدة السلام) الذي قسم سيناء، نخرج بالملاحظات التالية:

* حدود مصر التي يمكن الدفاع عنها ارتدت إلى الغرب بنحو ١٥٠ كلم لتصبح على بعد ٥٠ كلم من قناة السويس.

* المنطقة من الحدود السياسية إلى الحدود الدفاعية والتي تبلغ حوالى ثلاثة أرباع سيناء هي منطقة منزوعة السلاح تماماً - أي منطقة لا سبيل لحمايتها.

* المنطقة التي يفترض إمكانية الدفاع عنها محدودة التسليح بفرقة مشاة واحدة تشمل بعض الأسلحة المعاونة تتوزع على مواجهة ٤٠٠ كلم.

* تحوّلت المطارات العسكرية في سيناء - بحكم المعاهدة - إلى مطارات مدنية مفتوحة للاستخدام التجاري الحر، من جانب جميع الدول. ويحظر على سلاح الجو المصري استخدام هذه المطارات أو إنشاء أي مطار عسكري على أي جزء من أرض سيناء فيما سمح للطلعات الجوية من خارج سيناء بالتحليق فوق المنطقة (أ) فقط.

* لا يجوز لمصر أن تنشئ أي موانئ عسكرية على أي من شواطئ سيناء، ولا يحق لأسطولها الحربي استخدام الموانئ الموجودة بها فعلاً.

* تقتصر ترتيبات أجهزة الإنذار المبكر على المنطقة (أ) بالنسبة إلى مصر بينما يسمح بإقامتها على الحدود مباشرة بالنسبة لإسرائيل.

* مرابطة قوات للأمم المتحدة في سيناء دون أن يكون للأمم المتحدة سوى مراقبين في إسرائيل، وسحب هذه القوات يكون بموافقة مجلس الأمن الدولي بإجماع أعضائه الدائمين. ومعنى ذلك أن بقاء قوات الأمم المتحدة في سيناء دائم وليس محدوداً بأجل. ولذلك أصبحت مصر لا تملك السيادة على وجود قوات أجنبية على أرضها.

* تستطيع إسرائيل أن تجند ما تشاء من جيشها على بعد ٣ كلم من حدود فلسطين المحتلة مع مصر.

* الكتائب الإسرائيلية الأربع التي سمح الاتفاق بمعسكرتها في المنطقة «د» تفوق القوات الأمامية الإسرائيلية التي كانت على خط بارليف، كما أنها تعتبر أقصى ما يمكن أن يوضع في مثل هذه المساحة كنقطة أمامية.

* التزمت الولايات المتحدة بتحمل إقامة قاعدتين جويتين لإسرائيل في النقب على مسافة قريبة من الحدود المصرية، وذلك بدلاً من المطارات الحربية التي أخلتها إسرائيل في سيناء. وبذلك تحتفظ إسرائيل رغم إخلاء مطاراتها في سيناء بسيطرتها الجوية عليها، بخاصة وأن سيناء خالية تماماً من أية مطارات عسكرية مصرية.

* تعتبر القوات الأمريكية العاملة ضمن القوة متعددة الجنسيات، احتياطي عسكري متقدم لإسرائيل داخل الأراضي المصرية، خاصة بعد توقيع مذكرة التفاهم الإسرائيلية الأمريكية التي تلزم الولايات المتحدة بمساندة إسرائيل إذا ما اقتنعت أن هناك مجرد تهديد بخرق المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية.(٢٤)

---

(٢٤) المصدر نفسه رقم ٩، الصفحات ٤٢ ـ ٤٤.

من هنا يتضح أن حدود مصر العسكرية سوف تقف فعلياً عند قناة السويس، ولأول مرة في التاريخ يكون لدولة حدود عسكرية بعيدة تماماً عن حدودها السياسية الدولية. وليس هذا الوضع مؤقتاً ومحدوداً بأجل معلوم، بل إنه يتسم بصفة الدوام كما جاء في الاتفاق. وهو تطبيق لفكرة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر «أن يكون لإسرائيل نوعان من الحدود، حدود سياسية وأخرى عسكرية منفصلة عنها يمكن الدفاع عنها».(٢٥) وبذلك أصبحت سيناء ومن ضمنها الأجزاء التي استردتها القوات المسلحة المصرية بقوة السلاح عام ١٩٧٣، أرضاً مفتوحة بلا دفاع أمام اليهود إن أرادوا إعادة احتلالها لأي سبب من الأسباب. حيث حذر عيزرا وايزمان ـ وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت ـ إنه إذا حصل أي تغيير أو تطور في مصر يسفر عنه إغلاق قناة السويس ثانية فإن إسرائيل ستكون في سيناء للمرة الرابعة بعد أن كانت فيها ثلاث مرات.(٢٦)

ثانياً ـ الاتفاق اللبناني الإسرائيلي (١٧/٥/١٩٨٣):

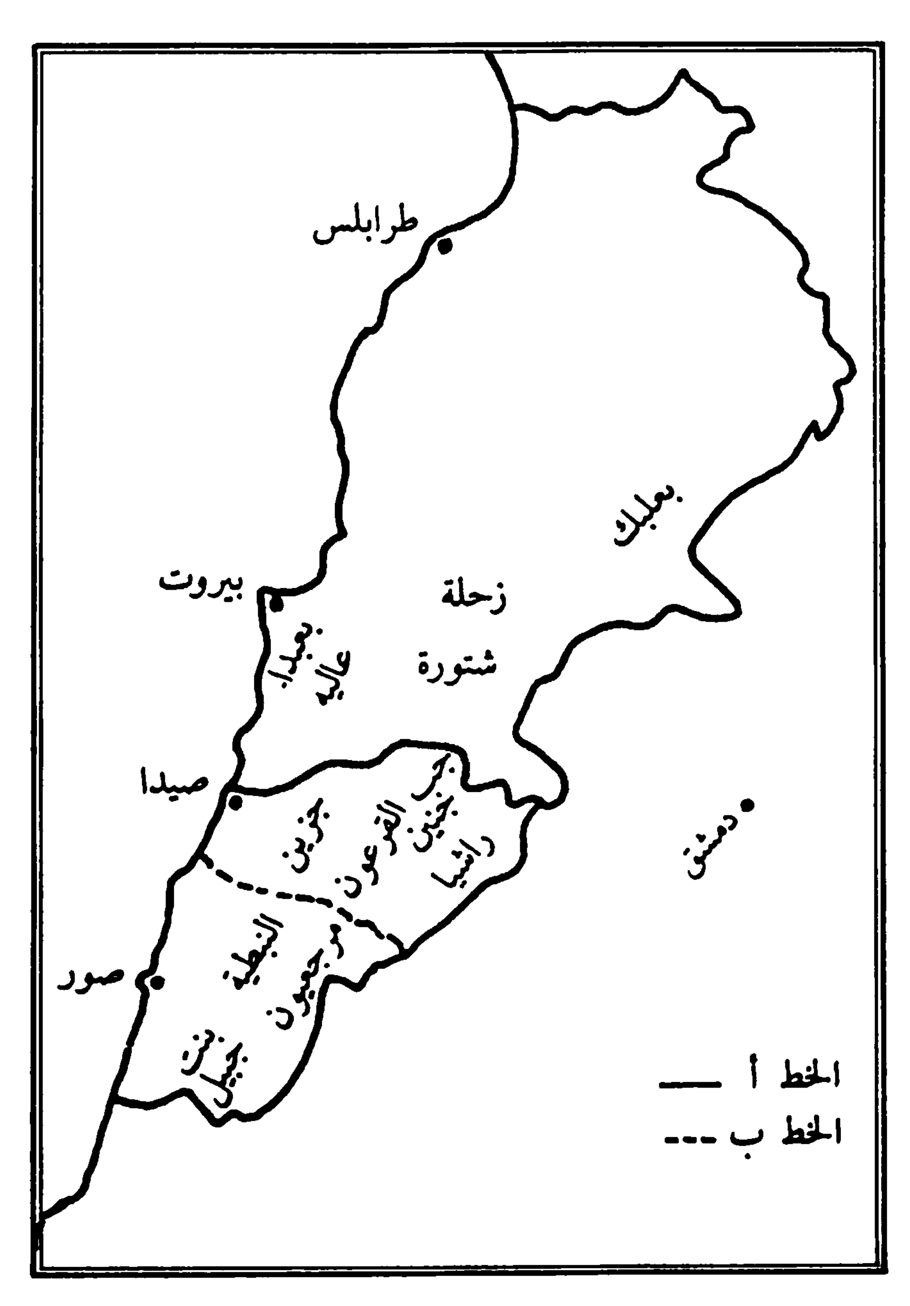
في أحد المؤتمرات الصحفية لرئيسة وزراء الكيان اليهودي جولدا مائير، سئلت عن أول دولة عربية ستوقع اتفاق صلح وسلام مع إسرائيل فأجابت بأنها لا تعرف من هي أول دولة ولكنها تستطيع أن تجزم بأن لبنان سيكون الدولة الثانية التي توقع اتفاق سلام مع الكيان اليهودي.

وهذا ما كان بالفعل، فبعد عدة جولات من المفاوضات بين خلدة والخالصة (كريات شمونة) وقع الجانبان على الاتفاق الذي أصبح يحمل اسم «اتفاق ١٧ أيار» نسبة إلى اليوم الذي تمّ التوقيع فيه على الاتفاق والذي تمّ برعاية مباشرة من الولايات المتحدة.

---

(٢٥) المصدر رقم ٧، الصفحة ١٥٢.

(٢٦) السياسة، العدد ٣٩٣١، الصفحة ١، ١٩٧٩/٦/٧.



الخريطة رقم (٣)

المنطقة الأمنية في جنوب لبنان (اتفاق ١٧ أيار)

أوجه الشبه بين اتفاق ١٧ أيار ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، هو الترتيبات الأمنية التي تراعي أمن وسلامة المستوطنات والمدن اليهودية في فلسطين المحتلة. حيث تضمن الاتفاق إقامة منطقة أمنية وفقاً لما هو مبيّن على الخريطة رقم (٣) يحدّها من الشمال خط «أ» ومن الجنوب والشرق خط الحدود اللبنانية الدولية مع فلسطين وسوريا.

وقد قسمت المنطقة فيما يختص بتوزيع القوات المسلحة اللبنانية فيها إلى قسمين، القسم الأول من الحدود الدولية مع فلسطين وحتى الخط «ب» كما هو موضح، وفي هذه المنطقة يسمح بتواجد لواء إقليمي من الجيش (الوحدات المحلية القائمة، مجندين من سكان المنطقة) الأمر الذي يعني تسليم هذا القطاع إلى جيش لبنان الجنوبي المسيحي (جيش أنطوان لحد)، إلى جانب الحرس المدني المحلي القائم حالياً والذي سيدمج في ما يعرف بالقوات اللبنانية المساعدة «الأنصار» (الملحق ـ المادة ٢ ـ الفقرة د).

القسم الثاني ـ يمتد من الخط «ب» وحتى الخط «أ» ويسمح في هذا القطاع بتواجد لواء مشاة من الجيش اللبناني بإجمالي ٢١٧٠ جندي وضابط.

وقد حدّد الاتفاق إجمالي القوات المكونة للواء المشاة واللواء الإقليمي بثلاث كتائب مشاة، وكتيبة مدفعية، وكتيبة مدرعات، وسرية هندسة، وسرية مضادة للدروع، وسرية مضادة للطائرات. ويا ليت الأمر اقتصر، كما هو الحال بالنسبة إلى سيناء، على تحديد السلاح في الجزء الجنوبي للبنان، بل تعداه إلى إمكانية تحديد السلاح في كل لبنان، وذلك طبقاً للفقرة «هـ» من المادة الثانية في ملحق الترتيبات الأمنية والتي تنص على «للجنة الترتيبات الأمنية، بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ سريان مفعول هذا الاتفاق، أن تعيد النظر، بناء على طلب أي من الفريقين بالترتيب المتعلق بالبقعة الواقعة خارج المنطقة الأمنية». أمّا بالنسبة لإسرائيل، فقد خلا الاتفاق من أي قيود أو التزامات تجاه القوات الإسرائيلية على الطرف الآخر من الحدود.

ضمان أمن وسلامة اليهود

تضمنت معاهدات كامب ديفيد في مادتها الأولى (الفقرة أ) ما يلي: «تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل التصديق على هذه المعاهدة».

ولكن إنهاء الصراع الحربي بين طرفين يقتتلان منذ أكثر من أربعين عاماً ليس بالأمر الهيّن أو السهل على الشعوب أن تتقبله خاصة إذا كان الأمر يتعلق بشعب مثل الشعب المصري المسلم الذي يعرف لماذا تحمّل كل هذه السنين وكل هذه المتاعب والتضحيات في قتاله لدولة اليهود المغتصبة لفلسطين. فالأمر يتعلق بعقيدة المصري المؤمن بربه وبحق المسلمين في فلسطين.

ولّما كانت اتفاقيات السلام قد وقعت بين الزعماء، لكن تطبيقها رهن بالشعوب، فقد لجأ النظام إلى تهيئة الجو اللازم لنجاح مبادراته عبر سلسلة من الإجراءات تبدأ بالطفل وتنتهي بكبار المثقفين مروراً بذوي المصالح الاقتصادية. وكان من هذه الإجراءات ما أشرنا إليه من استغلال الدين الإسلامي الحنيف وتهيئة ما يلائم منه للتطبيع وحذف غير الملائم وإدخال البرامج والثقافة والفكر الصهيوني داخل مصر، إضافة إلى تخويف هذا الشعب من الحرب وتيئيسه من نتائجها.

لذلك أخذ المفكرون والصحفيون المرتبطون بالحكومة المصرية يشككون بجدوى الحرب بدعوى أنها لا تحل مشكلة الصراع مع اليهود، مشيرين إلى نتائجها المدمرة على المنطقة وما خلفته من المآسي والنكبات. وما تردّي الأوضاع الاقتصادية في مصر إلاّ نتيجة للمصاريف العسكرية الكبيرة التي كانت تنفقها على الجيش. فقد شبه الكاتب عبد العزيز خميس الصراع بين العرب واليهود بالحروب التي قامت في التاريخ بين الأمم ليصل إلى نتيجة مفادها، أن إنهاء الحرب يجب أن يكون على غرار ما انتهت إليه تلك الحروب، أي بالصلح التام والتعايش السلمي. فقال: «عهدنا قريب بالولايات المتحدة ـ الدولة العظمى ـ ارتضت حقناً لدماء آلاف الأمريكيين أن تجلس على مائدة المفاوضات في جنيف مع ڤيتنام ـ الدولة الصغيرة ـ بل إن اليابان التي محيت مدينتين من مدنها أصبحت اليوم الحليف اللصيق للولايات المتحدة، ناسية أو متناسية مئات الآلاف

من الأرواح اليابانية التي أودى بها حليف اليوم. وإذا كان لي أن أطرح بدائل لهذا العمل الفدائي الذي اختاره السادات وصولاً إلى هدفه الأسمى فإن أول بديل يطرحه المنطق البسيط السهل هو الحرب الشاملة... والحقيقة أنه في كل مرة كنا نهرع إلى الميدان ونضحّي بالغالي والنفيس من الأرواح والأموال لم نصل إلى الحسم الذي نتوق إليه».

وأمّا مصطفى خليل - رئيس الوزراء المصري عام ١٩٧٨ - فقد ذهب إلى أبعد من هذا حيث قال: «إن الخصومة بين العرب وإسرائيل أضعف من الخصومة التي كانت قائمة بين إنجلترا وفرنسا ثم انتهت إلى سلام». ويقول علي حمدي الجمال: «إن السادات بحسه الوطني القومي وبنتيجة سلسلة من التجارب أدرك أن الحرب ليست مفتاح الحل لمشكلة الشرق الأوسط. لو كان الأمر كذلك لانتهت القضية بهزيمة العرب في ٦٧، أو بانتصارهم في ٧٣». وبلغ الأمر في الكاتب زكريا نبيل إلى أن ينصح الفلسطينيين بالتخلي عن الكفاح والرضوخ حين قال: «إن هذه الحملات الهستيرية وهذه التهديدات الفرزدقية لن تعيد لكم وطناً ولن تؤمن لكم حقاً ولكنها ستجرّكم إلى طريق آخر من الآلام. كفاكم هموماً ومصائب من هؤلاء الذين يتاجرون بفلسطين».(٢٧)

طبعاً، كل ما ذكره الكتاب والصحفيون المرتبطون بالنظام الحاكم مليء بالمغالطات والاستنتاجات الخاطئة، فموضوع العداوة غير الدائمة بين الشعوب لا ينطبق بأي حال على الصراع العربي اليهودي، وأمّا عن التخويف من الأسلحة الحديثة وعدم جدوى الحروب السابقة، فنقول فيه إن هذا الصراع فرض علينا والواجب أن ندافع عن أرضنا ومقدساتنا التي دنّسها اليهود، وإلاّ فنحن آثمون طالما بقيت أرض يذكر فيها اسم الله بيد أعدائنا. وحتى إن سلّمنا جدلاً بكل ما يقولون فإن إسرائيل لن تقبل السلام العادل ولن تقبل إلاّ بإقرار شروطها المذلة التي تستطيع من خلالها أن تلوي ذراعنا وقتما تشاء.

---

(٢٧) الأرض، العدد ١٤، الصفحات ٣١ - ٣٢، ١٩٧٨/٤/٧.

ولعلّ أخطر ما تضمنته المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية واتفاق ١٧ أيار من بعدها أنها جعلت الحكومات العربية حارساً نشيطاً لأمن وسلامة اليهود وفي مواجهة الشعوب العربية. فمن بين النصوص الخطيرة التي أوردتها معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، نصّت الفقرة الثانية من المادة الثالثة التي تقضي بأن «يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو التهديد بها من داخل إقليمه... كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم، أو التحريض، أو الإثارة، أو المساعدة، أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب، أو الأفعال العدوانية، أو النشاط الهدّام، أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان. كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة». ويرى القانونيون أنه بمقتضى هذا النص فإن مصر قد التزمت التزاماً مستمراً بألّا تسمح بأي نشاط أو حتى رأي أو فكر معاد لإسرائيل يعبّر عن نفسه بأي صورة من الصور حتى وإن أبداه صاحبه خارج البلاد فإن على السلطات أن تلاحقه وتقدّمه للمحاكمة. ولذلك التزمت مصر بمحاكمة وقتل بطل سيناء (سليمان خاطر) الذي دافع عن موقعه العسكري تنفيذاً للأوامر والتعليمات من قادته. وهذه الحادثة تجعل القوات المصرية في سيناء تترك مواقعها لليهود بدون أية مقاومة وحتى إن لم يكن اليهود يحملون سلاحاً، فهم يعرفون ما ينتظرهم إن هم دافعوا عن مواقعهم.

ولم يقتصر الأمر بالنظام المصري عند هذا الحد، بل إنه ذهب بعيداً في تنسيقه مع اليهود، فقد اتفق مع «إسرائيل» على اتخاذ ترتيبات أمنية مشتركة لوقف هجمات الفدائيين.[٢٨] كما تلقى بيغن وعداً من السادات في لقاء أسوان (٧ ـ ١٠/١/١٩٨٠) بأن «مصر لن تتدخل في أي نزاع عسكري قد يحدث بين إسرائيل وسورية بسبب الأزمة في لبنان».[٢٩]

---

(٢٨) السياسة، العدد ٣٨٩١، الصفحة ١، ٢٨/٤/١٩٧٩.

(٢٩) الأرض، العدد ٢٢، الصفحة ٢١، ٧/٨/١٩٨١.

وهذا ما شجع «إسرائيل» لتشن هجومها وتجتاح لبنان عام ١٩٨٢ وتخرج (م. ت. ف) وتشتت مقاتليها تاركة المجال أمام النصارى ليعربدوا ويهيمنوا على مقاليد الأمور في هذا البلد المسلم.

تمزيق الجبهة العربية

كان للمعاهدة المصرية - الإسرائيلية آثار خطيرة بالنسبة للعلاقات بين مصر والوطن العربي. ونظراً لأهمية هذا الموضوع، نورد المادة التي حرص المفاوضون الإسرائيليون على النص عليها وبوضوح في معاهدة السلام. تقول المادة السادسة:

«١- لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أي نحو يمس حقوق والتزامات الطرفين وفقاً لميثاق الأمم لمتحدة.

٢- يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة.

٣- كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الأخرى، لمثل هذه الاتفاقيات.

٤- يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة.

٥- مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة، يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من الالتزامات الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة».

ومعنى ذلك، تحطيم التزامات مصر العربية، وهذه كانت أهم مسألة بالنسبة إلى إسرائيل. فهي تريد أن تضمن بأن مصر ستلتزم بجميع ما ورد في المعاهدة تجاه

إسرائيل، طالما أن إسرائيل تلتزم بما ورد فيها تجاه مصر، بصرف النظر عن السلوك الإسرائيلي تجاه البلدان العربية الأخرى. ولذلك فإن هذه المادة، لم تترك للنظام المصري باباً للتحلل من التزاماته تجاه إسرائيل بدعوى قيامه بالوفاء بالتزامات سابقة مع أطراف أخرى. وفي الوقت نفسه، لا تستطيع مصر أن تدخل في التزامات في المستقبل تتعارض مع الالتزامات الواردة في هذه المعاهدة، بل أكدت المعاهدة صراحة على أنه في حالة تعارض الالتزامات السابقة لأي طرف مع الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هي التي تكون ملزمة ونافذة.

وربما يكون الأهم بالنسبة إلينا، هو مدى تأثير هذه المادة على سياسة مصر تجاه أشقائها العرب. فقد دلت الوقائع والأحداث اللاحقة لهذه المعاهدة، بأن مصر التزمت بما هو أكبر من الحياد في الصراع العربي - الإسرائيلي، حيث أضحت طرفاً منحازاً لإسرائيل ضد البلدان العربية. وقد حدث هذا الوضع بالفعل أثناء الغزو اليهودي للأراضي اللبنانية، عندما التزمت مصر بتوريد ما تعاقدت عليه مع إسرائيل من النفط المصري الذي استخدمه الجيش الإسرائيلي وقوداً لدباباته التي اجتاحت لبنان.(٣٠) وفي الوقت نفسه، أوقفت الحكومة المصرية الحملة الشعبية للتبرع بالدم وضربت المسيرة السلمية التي خرجت من الأزهر لتقديم وثيقة للرئيس مبارك تتضمن رأي القوى الإسلامية والوطنية تجاه الأحداث.(٣١)

وما ينطبق على معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، ينطبق بدوره على الاتفاق اللبناني - الإسرائيلي (اتفاق ١٧ أيار)، حيث احتوت المادة التاسعة من هذا الاتفاق ما تضمنته المادة السادسة من المعاهدة المصرية الإسرائيلية. فتقول المادة التاسعة:

«١- يتخذ كل من الفريقين في مهلة لا تتعدى عاماً واحداً من بدء سريان هذا الاتفاق، جميع الإجراءات اللازمة لإلغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تعتبر متعارضة مع

---

(٣٠) المصدر نفسه رقم ٧، الصفحات ٧٦ - ٧٧.
(٣١) المصدر نفسه رقم ٩، الصفحة ٨٩.

هذا الاتفاق، وذلك وفقا للأصول الدستورية العائدة إلى كل من الفريقين وتقيداً بها.

٢ـ يتعهد الفريقان عدم تنفيذ أي التزامات راهنة تتعارض مع هذا الاتفاق، كذلك عدم الدخول في أي التزام وعدم تبني قوانين أو أنظمة تتعارض مع هذا الاتفاق».

إشاعة الفساد

إحتوى القرآن الكريم على آيات كثيرة تتحدث عن صفات اليهود وطباعهم وسوء طويّتهم، ومن هذه الآيات قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿**كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله، ويسعون في الأرض فساداً والله لا يحب المفسدين**﴾. أي أنّهم يثيرون الحروب والفتن بين الجماعات ويشيعون الرذيلة والفساد، وليس من صفة أقبح ولا أشنع من هذا، فهي تدل على نفوس متغلغلة في الشر وسخط عام على البشرية للانتقام منها بإشعال الحروب ونشر الفساد لمنفعة ذاتية يصلون إليها من وراء ذلك.

وما ذكره القرآن الكريم منذ خمسة عشر قرناً، ينطبق على يهود اليوم أشدّ الانطباق، فهم لا يتورعون عن فعل الآثام وإفساد غيرهم بطرق شتى. فمن الأهداف المرسومة عند زعماء اليهود الذين وضعوا مخططاتهم التدميرية في بروتوكولات حكماء صهيون، تقويض الأخلاق عند غيرهم لإضعافهم والسيطرة عليهم.

على ضوء هذه الحقائق نجد ونحن ننظر في الآثار التي خلفتها معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، أن الصلح والسلام لم يمنع اليهود من نشر الرذيلة والفساد والانحلال في أخلاق الشعب العربي، فمن مظاهر ذلك:

١ـ نشر الكتب اليهودية التي تحمل في تضاعيفها الرذيلة من خلال مشاركة إسرائيل في معارض الكتاب.

٢ـ دخول الدوريات اليهودية بلا رقابة، في حين تمنع الدوريات العربية من الدخول إذا كانت محتوياتها لا توافق النظام المصري.

٣- عرض البرامج الإذاعية والتلفزيونية اليهودية.

٤- إفساد الشباب من الجنسين بعرض الأفلام اليهودية الساقطة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تمّ في مهرجان القاهرة السينمائي الدولي الرابع (سبتمبر/ أيلول ١٩٧٩) عرض فيلم جنس يسمّى (أبورنو) في قاعة خاصة خارج المهرجان شاهده رواد فندق شيراتون وعرضه سماسرة السوق السوداء في كباريهات شارع الهرم.

٥- أكدت التحقيقات التي أجرتها السلطات المصرية حول تسرب شحنات من الأغذية الملوثة بالإشعاع النووي إلى داخل مصر، أن عدة شركات ألمانية وسويدية وتركية ويونانية يملكها رجال أعمال يهود قامت بالاتفاق مع بعض منتجي المحاصيل والأغذية والألبان في الدول الأوروبية لتصدير منتجاتها الملوثة بالإشعاع إلى مصر، حيث لعبت السفارة الإسرائيلية في القاهرة دور قناة الاتصال بين المصدر والمستهلك المصري ومهدت للعديد من اللقاءات من خلال الملحق التجاري للسفارة.[٣٢]

٦- تقوم شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية «أمان» بمساعدة عملائها على تهريب المخدرات من لبنان إلى الأردن ومصر عن طريق إسرائيل. وتبدأ العملية بوصول المخدرات في السيارات إلى إسرائيل، حيث تتولى المخابرات الإسرائيلية حمايتها طوال الطريق داخل إسرائيل إلى أن تخترق الحدود سراً إلى الأردن أو مصر. وذلك بهدف منع تسرب أي كمية من المخدرات داخل إسرائيل وضمان وصول كل الكمية للمستهلك الأردني أو المصري. وبهذه الطريقة تحقق المخابرات الإسرائيلية هدفين في وقت واحد، فمن ناحية تضمن انتشار هذه السموم بين شعوب الدول العربية ومن ناحية أخرى تحصل على معلومات مهمة عن الجيوش العربية من شبكة المهربين والجواسيس مقابل حصول هؤلاء المهربين على عائد بيع المخدرات في الأردن ومصر.

---

(٣٢) القبس، العدد ٥٣٢٤، الصفحة ١، ١٩٨٧/٣/٩.

وخلال كل هذه العملية لا تنفق المخابرات الإسرائيلية، «ليرة» واحدة على شبكة جواسيسها.(٣٣)

٧ـ وحول الموضوع السابق نفسه، تهريب المخدرات لمصر، اعترف ثلاثة من كبار تجار المخدرات المصريين بعد القبض عليهم، بأن اثنين من الدبلوماسيين الإسرائيليين كانا وراء تهريب عشرين طناً من المخدرات إلى مصر عبر منفذ طابا بسيناء. وقد تبين أن أحد هؤلاء الإسرائيليين يعمل بالملحقية الإدارية لسفارة اليهود بالقاهرة، بينما يعمل الأخر في المركز الأكاديمي الإسرائيلي.(٣٤)

٨ـ اكتشفت الحكومة المصرية وجود شبكة تضم العشرات من بائعات الهوى الإسرائيليات المصابات بمرض «الأيدز» يعملن بتوجيه من المخابرات الإسرائيلية (الموساد) لنشر هذا المرض الخطير في صفوف الشعب المصري عن طريق استدراج الشباب المنحرف لممارسة البغاء والرذيلة في أماكن اللهو والشقق المفروشة. وذكرت الصحف المصرية أن الموساد أقنع هؤلاء الفتيات اليهوديات بأن ما يقمن به هو لصالح «إسرائيل الكبرى» ومن ثم فهو عمل قومي.(٣٥)

تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين

يقول المفكرون اليهود، إنّه إذا حلت مشكلة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وهي المشكلة الثانية بالنسبة إلى دولتهم بعد مشكلة الأمن، فلن تبقى المشكلة الأولى قائمة. وفي هذا القول الكثير من الصحة. فلا نكون مغالين إذا قلنا بأن مستقبل الدولة الإسرائيلية يعتمد على الهجرة اليهودية، وأنه طالما بقيت الهجرة في حجمها الحالي، وهو

---

(٣٣) المصدر نفسه رقم ٩، الصفحات ١٥٥ ـ ١٥٦.
(٣٤) القبس، العدد ٥٢٣٨، السنة ١٥، الصفحة ١٨، ١٩٨٦/١٢/١١.
(٣٥) القبس، العدد ٥٦٠٢، السنة ١٦، الصفحة ٢٩، ١٩٨٧/١٢/١٧.

معدل لا يتجاوز العشرة آلاف من المهاجرين الحقيقيين الذين يستقرون نهائياً في فلسطين (يمكن الرجوع إلى الفقرة الخاصة بهذا الموضوع، والتي ناقشناها في الفصل الرابع)، فإن مستقبل هذا الكيان يبقى مهدداً بالأخطار.

وقد انتبه الزعماء السياسيون إلى هذه المشكلة مبكراً، فأخذوا يطلقون التصريحات مستغيثين، يرجون من أبناء جلدتهم الذين ما زالوا في مختلف دول العالم بالإسراع إلى نجدتهم والاستقرار في «أرض الميعاد». يقول ديفيد بن جوريون: «إن انتصار إسرائيل النهائي سيتحقق عن طريق الهجرة اليهودية المكثفة، وبقاؤها يعتمد على توفر عامل مهم واحد وهو الهجرة الواسعة إلى إسرائيل». أما ليفي أشكول فقد صرح قائلاً: «يبقى موضوع الهجرة مشكلة إسرائيل الأولى». وجولدا مائير تقول لصحيفة دافار (٦/١١/١٩٧٠): «ما نحتاج إليه في الوقت الحاضر أكثر من أي شيء آخر هو الهجرة، توجد أمور كثيرة نحلم بشأنها، ولكن لقلة الرجال وبسبب الحروب المفروضة علينا لا نستطيع أن ننجزها إلّا إذا أتى المزيد من الرجال». ويقول أبا إيبان في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧: «لو كنا أربعة ملايين يهودي في إسرائيل اليوم لكان لمطالبنا في الصراع السياسي القائم وزن أكبر، وإن تنشيط الهجرة اليهودية من شأنه أن يعزز مكاسبنا في الحرب، فاحتلال الأراضي وحده ليس كافياً فنحن بحاجة إلى استيطان هذه الأراضي». (٣٦)

ونظراً لأهمية وخطورة الهجرة وتأثيرها المصيري على الدولة اليهودية، فقد نشطت أجهزة الدولة والحركة الصهيونية في مختلف أنحاء العالم من أجل مضاعفة عدد المهاجرين. وإذا كانت الصهيونية العالمية قد نجحت في ترتيب الهجرات الجماعية ليهود الدول العربية وأوروبا الغربية والشرقية إلّا أنه ما يزال هناك أكثر من ٢،٥ مليون يهودي في الاتحاد السوفيتي وهم يشكلون في الوقت الحاضر المصدر الرئيسي للهجرة. لذلك يضغط الزعماء اليهود بوسائل شتى من أجل تسهيل مغادرة الآلاف من هؤلاء

(٣٦) حركة الهجرة اليهودية بعد عدوان ١٩٦٧، تيسير النابلسي، مركز الأبحاث، ديسمبر ١٩٧١، الصفحة ١١.

اليهود. وقد استغل اليهود تهافت الأنظمة العربية للصلح وعقد المؤتمر الدولي من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط، في زيادة أعداد اليهود السوفيات المغادرين إلى فلسطين المحتلة وذلك من خلال رفض مشاركة الاتحاد السوفياتي في المؤتمر الدولي المقترح إلّا إذا أعادت روسيا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وسمحت بهجرة ٥٠ ألف يهودي سنوياً.

وبالرغم من أن الزعماء السوفيات ينفون رضوخهم لهذين الشرطين إلّا أن الثابت أنهم تساهلوا في منح سمات المغادرة لليهود وقبلوا بالسماح بهجرة عشرة آلاف يهودي سنوياً إلى فلسطين. وتشير الأرقام المنشورة إلى أن (١٠٥٦) يهودياً قد هاجروا خلال النصف الأول من عام ١٩٨٧ فقط، في حين كانت معدلات الهجرة السنوية لليهود السوفيات تتراوح بين ٣٠٠ و٥٠٠ شخص. (الجدول رقم ٩).

جدول رقم (٩) - هجرة اليهود السوفيات إلى فلسطين (١٩٨٠ - ١٩٨٦)

السنة	عدد اليهود الروس الذين وصلوا فلسطين المحتلة	السنة	عدد اليهود الروس الذين وصلوا فلسطين المحتلة
١٩٨٠	٧٥٨٦	١٩٨٤	٣٤٥
١٩٨١	١٨٠٦	١٩٨٥	٣٤٠
١٩٨٢	٧٥٦	١٩٨٦	٢٠٢
١٩٨٣	١٣١٥		

وإذا كانت ظاهرة الارتداد قد اقترنت بامتناع اليهود الذين يغادرون الاتحاد السوفياتي عن الهجرة إلى فلسطين المحتلة، فإن ظاهرة الهجرة المعاكسة من الكيان اليهودي إلى الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا وبريطانيا وكندا، كانت ملازمة للكيان منذ قيامه. وهذه الظاهرة التي أطلق الزعماء الإسرائيليون وقيادات الوكالة اليهودية عليها «النزوح»، فقد ارتبطت هي الأخرى بمجموع العوامل التي أثرت على معدلات الهجرة.

وقد نالت هذه الظاهرة اهتمام الدوائر الصهيونية بدرجة لا تقل عن اهتمامها بتدني معدلات الهجرة إلى الكيان اليهودي. وذلك لكون غالبية الذين يهاجرون من فلسطين المحتلة هم من اليهود الذين ولدوا في فلسطين وليسوا من المهاجرين الذين لم يستطيعوا التأقلم والاندماج في المجتمع الإسرائيلي.

جدول رقم (١٠) - أعداد المهاجرين والنازحين اليهود (١٩٦٤ - ١٩٨٤)

السنة	المهاجرين إلى فلسطين	النازحين من فلسطين	نسبة النازحين إلى المهاجرين
١٩٦٤	٥٤٧١٦	٧٧٠٠	٪١٤,١
١٩٦٥	٣٠٧٣٦	٨٣٠٠	٪٢٧,٠
١٩٦٦	١٥٧٣٠	١١٥٠٠	٪٧٣,١
١٩٦٧	١٤٣٢٧	٧٨٠٠	٪٥٤,٤
١٩٦٨	٢٠٥٤٤	٩٤٠٠	٪٤٥,٨
١٩٦٩	٣٧٨٠٤	٨٥٠٠	٪٢٢,٥
١٩٧٠	٣٦٧٥٠	٨٤٠٠	٪٢٢,٩
١٩٧١	٤١٩٣٠	١٠٦٠٠	٪٢٥,٣
١٩٧٢	٥٥٨٨٨	١٢٦٠٠	٪٢٢,٥
١٩٧٣	٥٤٨٨٦	٦٦٠٠	٪١٢,٠
١٩٧٤	٣١٩٨١	١٩٣٠٠	٪٦٠,٣
١٩٧٥	٢٠٠٢٨	٢٠٢٠٠	٪١٠٠,٩
١٩٧٦	٢١٤٢٩	١٣٥٠٠	٪٦٣,٠
١٩٧٧	١٩٧٥٤	١٧٥٠٠	٪٨٨,٦
١٩٧٨	٢٦٣٩٤	١٣٠٠٠	٪٤٩,٣
١٩٧٩	٣٦٩٧٩	٢٨٠٠٠	٪٧٥,٧
١٩٨٠	٢٠٧٨٧	٣٠٠٠٠	٪١٤٤,٣
١٩٨١	١٢٥٩٩	٣٦٠٠٠	٪٢٨٥,٧
١٩٨٢	١٣٢٤٣	١٤٥٨٧	٪١١٠,١
١٩٨٣	١٦٤٧٨	١٥٠٠٠	٪٩١,٠
١٩٨٤	١٩٨٦٦	١٧٠٠٠	٪٨٥,٦

ويبيِّن الجدول رقم (١٠) حجم المشكلة التي يعاني منها اليهود في فلسطين المحتلة. غير أننا لا نريد أن نخوض في مشكلة الهجرة المعاكسة لليهود من فلسطين المحتلة، فهي تحتاج إلى دراسة منفصلة وتفصيلية، ولكننا نريد أن نلفت الانتباه إلى ما أعلنه باروخ أبو حصيرة بعد عودته من المغرب حيث قال: «إن الحكومة المغربية لا تساعد الذين يتركون إسرائيل من أجل الإقامة في المغرب، ولهذا فإن عدة عائلات من الذين تركوا إسرائيل تنوي العودة إليها قريباً بسبب ذلك».(٣٧)

إنّنا نعتبر ما ذكره أبو حصيرة قضية خطيرة ينبغي أن نقف عندها قليلاً. فإسرائيل تعاني من عدة مشاكل تساهم مجتمعة في تحطيمها وتشكل نقطة ضعف نستطيع الاستفادة منها في مواجهتنا لليهود على أرض فلسطين. ومن هذه المشاكل «مشكلة تدني الهجرة إلى فلسطين وازدياد الهجرة المعاكسة». وتكمن مساعدتنا على تفاقم هذه المشكلة في تشجيعنا اليهود العرب على العودة إلى البلاد التي هاجروا منها. ولذلك تعتبر مساعدة اليهود على استرداد النازحين عن فلسطين المحتلة أحد أخطر نتائج الصلح مع دولة «إسرائيل».

جدول رقم (١١) ـ هجرة اليهود من البلاد الإسلامية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٣)(٣٨)

القطر	أعداد المهاجرين	القطر	أعداد المهاجرين
العراق	٦٩	تركيا	١٥٢٥
اليمن الشمالي	٣	الجزائر	١١٠٦
اليمن الجنوبي	٩	المغرب	٢٠٧٨
إيران	٣٠٩٤	تونس	٩٨٩
أفغانستان	٣١	ليبيا	٤٢
		مصر والسودان	٢٢٣
المجموع الكلي = ٩,١٦٩ مهاجر			

---

(٣٧) الأرض، العدد ٢٣، السنة ٤، ١٩٧٧/٨/٢١.

(٣٨) الاستيطان ـ التطبيق العملي للصهيونية، عبد الرحمن أبو عرفة، دار الجليل للنشر، الطبعة الثانية ١٩٨٦، الصفحة ٥٧.

الفصل السادس

ملامح الموقف الشعبي من التطبيع

«لم يوجه إليّ واحد منهم نظرة، وتهرب معظمهم من مصافحتي. ويبدو يا سيادة الرئيس أن أهالي السويس لا يجيدون العربية باستثناء المحافظ، فلم يحدثني غيره وكنت كلما ألقيت سؤالاً بالعربية على أحدهم أجابني بالصمت المطبق. . . . كيف تفسر هذه الظاهرة يا سيادة الرئيس»

يتسحاق نافون

رئيس الكيان اليهودي

«عليكم أن تأخذوا في عين الاعتبار أن ثمة رجلاً واحداً في مصر هو معنا. أما الأخرون، فهم ضدنا حتى هؤلاء الجنود الذين يتولون حراسة السفارة، قد يستخدمون بنادقهم ضدنا في وقت من الأوقات، نحن هنا إذن فريق كوماندوس داخل محيط معاد تماماً. علينا أن نتصرف على هذا الأساس»

الياهو بن اليسار

أول سفير لإسرائيل بالقاهرة

«أحد الأمور التي اكتشفتها كإسرائيلية في مصر، تتمثل في اعتباري شيطانة»

نيتشا بن اليسار

ملامح الموقف الشعبي من التطبيع

في تمام الساعة العاشرة وخمس وأربعين دقيقة من يوم ١٨ فبراير ١٩٨٠، افتتحت السفارة الإسرائيلية في حي الدقي بالقاهرة. وارتفع علم إسرائيل لأول مرة، في سماء مصر. وكان افتتاح السفارة، واحداً من الإجراءات العديدة التي اتخذتها حكومة مصر، لتنفيذ اتفاقيات كامب ديفيد. أما الحدود بين مصر وفلسطين المحتلة، فقد افتتحت بشكل رسمي، يوم السادس والعشرين من يناير عام ١٩٨٠، حيث عبر الحدود المصرية أربعة دبلوماسيين يهود وأتوبيس يقل فوجاً سياحياً، وثلاث سيارات خاصة.[١] وقد تفاوتت ردود الفعل على هذه الأحداث وما تبعها من إجراءات مكنت اليهود من تدنيس أرض الإسلام. فبينما كان الإسرائيليون وحكومتهم يصفون هذه الأيام بأنها أعظم أيامهم، كان الشعب المسلم في مصر يقف واجماً، في حالة ذهول مما يحدث. فاليهود هم اليهود على مر العصور والأزمان، أهل غدر وخيانة وخسة. لا يحفظون عهداً ولا يعترفون لأحد بفضل، قتلوا الأنبياء وقتلوا الصالحين من بني إسرائيل. وضللوا النصارى، وكادوا للمسلمين كيداً عظيماً حتى وصل الأمر بهم إلى التآمر لقتل الرسول ﷺ، وهذا ليس غريباً على طباعهم وأخلاقهم.

هذه الحقيقة أريد لها أن تطمس معالمها بعد اغتصاب اليهود لأرض فلسطين المسلمة، وإقامة كيانهم النجس على أرضها الطاهرة. فقد تهافتت الزعامات العربية نحو الصلح وإنهاء حالة الحرب القائمة بين المسلمين واليهود المغتصبين. وقد اتضح لدعاة التطبيع بأنه إذا ما أريد أن يكون هناك عملية صلح بين شعب مسلم ويهود، فالأصل

(١) جريدة القبس، العدد ٣١٥٠، الصفحة ١٧، ١٨/٢/١٩٨١

أن يقوم الزعيم الصنم بفصل هذا الشعب عن إيمانه ودينه مستخدماً ما أوتي من أدوات، تارة بالقمع والتقتيل والإرهاب، وتارة أخرى بالتضليل وتشويه التاريخ إضافة إلى ترويج ونشر الفساد الخلقي والاجتماعي وهكذا دواليك.

ولكن يخطئ من يظن، أنه يستطيع فصل الإسلام عن حياة المسلمين وإخفاء حقيقة اليهود. فبالرغم من مضي أكثر من ثماني سنوات على توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، إلا أن هذه المعاهدات لم تتمكن من إقناع شعب مصر بضرورة الانصياع لإرادة اليهود الذين يريدون أن يتحولوا ـ في الظاهر ـ إلى حلفاء للمسلمين. إذ تدل الأحداث وردة فعل الشارع المصري إلى أن الصلح مع اليهود عجز عن الدخول إلى قلوب المصريين وعقولهم. وقد اعترف الساسة اليهود، منذ البداية، بحقيقة هذا الأمر. حيث أشار بعضهم إلى ذلك في اجتماعاتهم المغلقة، والبعض نشر ما شعر به أثناء زيارته لمصر في الصحف اليهودية بعد عودته. ففي أول لقاء لأيلياهو بن اليسار (أول سفير لإسرائيل في القاهرة) مع طاقم الفريق الدبلوماسي المعاون له، حذرهم قائلاً: «عليكم أن تأخذوا في عين الاعتبار أن ثمة رجلاً واحداً في مصر هو معنا. أما الأخرون فهم ضدنا، حتى هؤلاء الجنود الذين يتولون حراسة السفارة، قد يستخدمون بنادقهم ضدنا في وقت من الأوقات، نحن هنا إذن فريق كوماندوس داخل محيط معاد تماماً. علينا أن نتصرف على هذا الأساس». وإذا كان هذا الكلام، والذي ورد في كتاب «انشطار البحر الأحمر» لمؤلفته نيتشا بن اليسار (زوجة إيلياهو بن اليسار) لا يعطي إيقاعاً صحيحاً عن شعور اليهود الذين وطئوا أرض مصر نظراً إلى كون اليهود في فلسطين المحتلة يعتبرون بن اليسار أكثر من غيره معرفةً بالمصريين، إلا أن هناك الكثير من التحقيقات والمقالات الصحفية التي نشرت في إسرائيل وعبر كاتبوها عن نفس الشعور. فقد كتب عنان صفدي ـ مراسل صحيفتي دافار وجيروزاليم بوست بالقاهرة ـ مقالاً جاء فيه: «يتعين على إسرائيل أن تعترف بحقيقتين أولاهما أن السادات لا يمثل جميع المصريين على الرغم من قوته. وثانيهما أن تطبيع العلاقات لا يعني أن مصر قد فتحت كل قلبها للإسرائيلين». وأما شموئيل شيحف ـ مراسل صحيفة معاريف ـ فقد

كتب يقول: «رغم كل ما قيل عن السلام والتطبيع، لم أستطع الشعور بأن وجودي في القاهرة لمدة أسبوعين شيء طبيعي».

وصفوة القول، كان وضع اليهود في مصر محل رفض شعبي ملموس، وقد انعكس هذا الشعور العدائي على حجم الإجراءات الأمنية التي أحيطت بها السفارة الإسرائيلية في القاهرة مما ضاعف من عزلتها. وظل «بن اليسار» طوال فترة عمله بالسفارة يشكو من العزلة المستمرة التي فرضتها جماهير مصر المسلمة عليه، ووصل الأمر إلى أنه وجد صعوبة كبيرة حتى في الحصول على مسكن ملائم له مما اضطره إلى تصعيد مشكلته لمستوى رئيس الدولة المصرية الذي أشار عليه بأن يختار إحدى الشقق التي تملكها الحكومة أو شركات التأمين. والحقيقة أن الرفض الشعبي للتطبيع ووجود اليهود على أرض مصر، لم يقتصر على المقاومة السلبية (مقاطعة السفارة والبعثة الدبلوماسية الإسرائيلية، والوفود اليهودية الزائرة، وعدم السفر إلى فلسطين المحتلة) فحسب، بل تعداه إلى التهديد بنسف السفارة وقتل السفير وتصفية بعض العاملين في السفارة. ووصل الأمر أخيراً إلى القضاء على الرئيس أنور السادات ـ رأس الخيانة ورمز التطبيع.

ونظراً لتفاوت ردود الفعل الشعبية، وتنوع أشكال مقاومة الشعب المسلم لعملية التطبيع وإقامة العلاقات مع اليهود، فإننا نسجل هنا أهم مظاهر هذه المقاومة، على أن نتبعها ببعض الأمثلة المعبرة عن هذه المظاهر لاحقاً.

أولاً : المقاطعة الشعبية الشاملة

ثانياً : معارضة النقابات المهنية

ثالثاً : المظاهرات والمسيرات

رابعاً : ظاهرة إتلاف وحرق الأعلام الإسرائيلية

خامساً: الإرهاب النفسي (مكالمات وخطابات تهديد)

سادساً: الاحتجاج الفردي المسلح.

سابعاً : المقاومة العسكرية المنظمة

ثامناً : تصفية رأس الخيانة ورمز التطبيع.

المقاطعة الشعبية الشاملة

أجمع المراقبون، وكذلك الصحفيون الإسرائيليون، على أن الشعب المصري بجميع طوائفه وطبقاته قد قاطع ـ منذ البداية ـ السفارة الإسرائيلية والوفود اليهودية الزّائرة. فذكر مراسل صحيفة معاريف الذي تابع حفل افتتاح السفارة الإسرائيلية أن القاهرة كانت غير مكترثة ألبتة لدى افتتاح السفارة، حيث اقتصر الحضور على أعضاء الجالية اليهودية بالقاهرة، ووفد من (٤٤) يهودياً أمريكياً يمثل منظمة يهودية في الولايات المتحدة.(٢)

ويعترف اليهود، بفشلهم وخيبة الأمل في إقناع المصريين بفائدة التعامل معهم، حيث اقتصر التطبيع على العلاقات الشخصية بين الدوائر العليا في حكومتي البلدين. وأما الشعب المصري فإنه بقي على موقفه مناهضاً للتطبيع وللوجود اليهودي على أرض مصر. وفيما يلي بعض الأمثلة، التي تدل على المقاطعة الجماهيرية الشاملة لليهود وسفارتهم ووفودهم الرسمية والسياحية:

أولاً ـ وجود السفارة الإسرائيلية والطاقم الدبلوماسي:

* أظهر استطلاع للرأي (انظر الجدول) أجرته إحدى صحف المعارضة المصرية، أن أغلبية ساحقة من الذين تمّ استطلاع رأيهم يؤيدون طرد السفير الإسرائيلي من مصر وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الكيان اليهودي. وقد شمل الاستفتاء ١٤٨٦ شخصاً يمثلون قطاعاً عريضاً من المجتمع المصري، إضافة إلى اثني عشر مواطناً عربياً من الفلسطينيين والكويتيين والمغاربة والسودانيين. وقال بعض الذين وافقوا على قطع العلاقات الدبلوماسية مع الكيان اليهودي، وطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة، أنه يجب أن يرسل موشية ساسون إلى فلسطين المحتلة داخل قفص معلق بطائرة هليكوبتر. وهي نفس الطريقة التي نقل بها اليهود بعض الأسرى الفلسطينيين في لبنان.(٣)

---

(٢) مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع، محسن عوض، الصفحة ٥٩

(٣) جريدة الرأي العام، ١٩٨٣/١/١٢، الصفحة ١

جدول رقم (١٢) ـ نتائج إستطلاع الرأي حول وجود السفارة الإسرائيلية في مصر

الموضوع	الموافقون	المعارضون	لا رأي محدد لهم
طرد السفير الإسرائيلي	٨٢,٢٣٪	١٢,٢٪	٤,٦٤٪
قطع العلاقات مع اليهود	٧٦,١١٪	١٧,١٦٪	٦,٧٣٪

* سجلت نيتشا بن اليسار، في الكتاب الذي يحمل عنوان «انشطار البحر الأحمر»، مشاعرها وتجربتها الشخصية عن موقف الشعب المصري من وجود البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية في القاهرة، منذ حاولت استئجار منزل، ومقر للسفارة، وحتى اللحظة التي غادرت فيها القاهرة. وهذه بعض الوقائع التي وردت في هذا الكتاب:(٤)

«تقول نيتشا إنها وصلت إلى مصر في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩، من خلال بعثة مهدت لزيارة بيغن إلى أسوان. وعندما عادت إلى القاهرة لإعداد متطلبات البعثة الدبلوماسية، لم تستطع العثور على بيت، فأقامت في فندق شيراتون». وتتابع قائلة: «وأول ما قمت به خلال حفل الاستقبال الذي انعقد في الفندق لدى وصولنا هو إرسال صناديق التوت التي حصلت عليها كهدية من شركة أغراسكو إلى سيدات مصريات كنت قد تعرفت إليهن خلال زيارة مناحيم بيغن الرسمية إلى أسوان. لكن الصناديق بقيت في السفارة، لأن الطاقم لم يتمكن من العثور على عناوين السيدات المصريات. وعندما أرسل أحد الصناديق إلى عنوان خاطئ، وعلمت صاحبته أن الفاكهة إسرائيلية رمت بالصندوق من النافذة».

وفي مكان آخر من الكتاب، نقرأ: «كنت أقدم نفسي إلى الناس في الفندق بأنني مكسيكية. وضاق شيراتون بنا. واتصلت بالدكتور نجاتي الذي عثر على مبنى للسفارة

(٤) مجلة الأسبوع العربي، ١٩٨٧/١/١٩، الصفحات ٣٠ ـ ٣١

الإسرائيلية، وأعلمته بحاجتي إلى منزل مناسب لسكن سفير. وزرت معه بيتاً يملكه الجنرال الفقي ـ السفير المصري السابق في بريطانيا. ووافقت السفارة على دفع مبلغ إيجار كبير هو ثلاثة آلاف جنيه في الشهر، فيما الأميريكيون لا يدفعون سوى ٨٠٠ جنيه، والمصريون الآخرون، نحو خمسة وعشرين جنيهاً شهرياً. وأخبرتني السيدة فقي أن الجيران اعترضوا على سكن السفير الإسرائيلي بجوارهم. والمعادلة ذاتها واجهتها مع أحد ضباط الاحتياط المصريين الذي أعلمنا بأنه لا يستطيع تأجير شقته في مبنى «سويس اير» كبيت لسفير إسرائيل. وعلل ذلك بأن أخاه كان بين الجنود المصريين الأوائل الذين لاقوا حتفهم خلال حرب عام ١٩٤٨. وقلنا له إن عهداً جديداً بدأ الآن، فأجاب أنهُ من غير المعقول أن يسمح لسفير إسرائيل بالسكن في بيته.... أمام الرفض عدت إلى الفندق في حالة غضب. وفتحت الصحيفة بحثاً عن بيت للإيجار. وفجأة وقعت من جديد على شقة في مبنى «سويس اير». واتصلت بصاحبها، وقلت له إنني أوروبية، وتواعدنا على اللقاء. وفوجئت بأن صاحب الشقة ليس سوى أشرف غربال، سفير مصر السابق في الولايات المتحدة. وكشفت له عن هويتي الحقيقية. فقال: «أنت إذن زوجة الياهو تفضلي!» وأضاف: تعرفت إلى الياهو قبل اتفاقية السلام. وكنت أحد مؤيدي مسيرة السادات السلمية». وأجبته: «الفرصة سانحة أمامك، يا سيادة السفير، لكي تطبق شعار السلام من خلال تأجير شقتك للسفير الإسرائيلي...» واعتذر بلباقه قائلاً: «لا يمكنني تأجيركم هذه الشقة، لكي لا يقال إنني أعمل «بيزنس» على حساب السلام».

وتبين بعد ذلك لينتشا بن اليسار، أن شراء مسكن أسهل من استئجاره. وعندما علمت أن مواطناً أمريكياً على وشك مغادرة شقته في مبنى «سويس اير» فسال لعابها وحزمت حقائبها، وقررت عدم البوح بهويتها. وتقول في ذلك: «أحد الأمور التي اكتشفتها كإسرائيلية في مصر، تمثل في اعتباري شيطانة».

وتستدرك الدبلوماسية الإسرائيلية الأولى في القاهرة: «أن زوجها تحدث مراراً مع وزير الداخلية حول رفض المصريين المتواصل تأجير بيوتهم لنا. وفي صورة تدريجية، تبلورت حقيقة في أذهاننا هي أن الضغوط الاجتماعية ليست سبب الرفض، إنما ثمة

واقعاً عميقاً هو الحظر الاجتماعي الذي فرض علينا، على الرغم من اتفاقية السلام. وكان منظمو أية دعوة يطرحون على ضيوفهم: هل لديكم مانع إذا تمت دعوة السفير الإسرائيلي وزوجته؟ وتلقينا دعوة من مصورة مجلة «تايم» واسمها سامنثا. تعرفت إليها في خلال زيارتي إلى أسوان. وتعجبنا في الحفل الذي كان مرشحاً لاستضافة مئات الأشخاص، أنه خلا من أي مصري... ولم يحضر سوى عشرة أجانب. وتبين أن إحدى الموظفات ذكرت، دون قصد أن السفير الإسرائيلي سوف يحضر الحفل، الأمر الذي كان كافياً لكي يتغيب كل المدعوين...». وتعليقاً على العزلة الاجتماعية التي عاشتها نيتشا بن اليسار، كتبت مجلة «أكتوبر» المصرية: « إن الفساتين الطويلة التي أحضرتها السيدة بن اليسار للحفلات الاجتماعية في مصر ما زالت معلقة في خزانة ثيابها».

* وجه سكان حي لوران بالإسكندرية إنذاراً عن طريق المحامي إلى كل من وزير الخارجية ووزير الداخلية ومفتش مباحث أمن الدولة بالإسكندرية وأصحاب الشقتين الواقعتين في العقار رقم ٢٠٧ شارع عبد السلام عارف (الفسحة سابقاً) بالعدول فوراً عن التعاقد لتأجيرهما للقنصلية الإسرائيلية، وفي حالة عدم تنفيذ الإنذار فإن سكان العقار المذكور لن يسمحوا لأي شخص يحمل الجنسية الإسرائيلية بدخول العمارة. كما تمّ إنذار القنصل الإسرائيلي بالعدول فوراً وبغير تردد عن المضي في استئجار الشقتين فجميع سكان العقار وأهالي المنطقة لا يكنون له ولإفراد القنصلية الإسرائيلية سوى مشاعر العداء والكراهية والازدراء، وأنهم يرفضون رفضاً قاطعاً أن يقيم بينهم في ذلك العقار ويرفع بينهم علم إسرائيل. وأوضح الأهالي، أنه إذا أصر القنصل على الانتقال للإقامة بينهم فإن ذلك سوف يسبب له الكثير من الحرج والعديد من المتاعب التي هو في غنى عنها.

وتقول المذكرة أيضا: «إن خبر تخصيص شقتين في هذا العقار للقنصل الإسرائيلي قد أحدث وقعاً بالغ السوء في نفوس أهالي المنطقة. ذلك أن إقامة بعثة القنصلية الإسرائيلية في هذا العقار من شأنه تعريض أمن السكان وأهالي المنطقة لأخطار تتهدد

الأرواح والأموال مما يستتبع فرض الحراسة على العقار وحوله. الأمر الذي يؤدي إلى التضييق - بسبب دواعي الأمن - على حريات أهالي المنطقة في المرور العام أمام العقار أو مجرد الاقتراب منة. وهذه الإجراءات الأمنية ومنها تفتيش زوار العقار تسبب أبلغ الضيق لسكان العقار، وخصوصاً أن هذه العمارة ذات طبيعة سكنية خاصة. إذ أن كافة شققها مشغولة بسكن العائلات، وكلها عائلات محافظة، متمسكة بالقيم الدينية»(٥).

ثانياً - زيارات كبار المسؤولين الإسرائيليين:

منذ اللحظات الأولى لزيارة إسحق نافون - رئيس الكيان اليهودي - لمصر في السادس والعشرين من اكتوبر عام ١٩٨٠، بدت معالم المقاطعة الشعبية للزيارة. واضطرت الحكومة المصرية إلى نشر آلاف الجنود من الأمن المركزي وصمتت أجهزة الإعلام الحكومية تماماً عن التهليل للزيارة، فلم يُكتب مقال واحد تعليقاً عليها، كما تحفظت الجرائد الحكومية في نشر أخبارها. وقد جاء هذا التحفظ بناء على نصيحة أميركية حتى لا يتم استفزاز الشعب المصري. ولكن كل هذه الإجراءات، لم تمنع المصريين من إفشال زيارة رئيس الكيان اليهودي وعودته يجر أذيال الخيبة والأسى على ما لاقاه من إهانات كثيرة سواء في القاهرة أو السويس أو حلوان. حيث لم يجد من يستقبله ويمد له اليد للمصافحة. إذ اضطرت السلطات المصرية إلى تعديل برنامج الزيارة عدة مرات بسبب المعارضة الشعبية.

* اجتمع صوفي أبو طالب - رئيس مجلس الشعب - مع أعضاء المعارضة في المجلس (٣٤ عضواً) لمحاولة إقناعهم بعدم إفساد الجلسة الخاصة التي كان من المقرر أن يحضرها نافون ويلقي فيها خطاباً، أسوة بما حدث خلال زيارة السادات لإسرائيل. وقد عرض رئيس مجلس الشعب على الأعضاء المعارضين أن يعتذروا عن حضور الجلسة من بدايتها حتى يمر الأمر في هدوء... حيث إنهم كانوا قد قرروا حضور

(٥) جريدة القبس، ١٩٨٧/٣/١٧، الصفحة ١

الجلسة وإثارة ضجة عالية فيها أثناء خطاب الرئيس الإسرائيلي، ثم الانسحاب من الجلسة بعد ذلك. وإزاء إصرارهم على خطتهم استبدل برنامج الزيارة وألغيت زيارة نافون لمجلس الشعب(٦).

* وفي البرنامج المطبوع عن الزيارة، احتلت زيارة رئيس العدو لمدينة حلوان الصناعية وخصوصاً مصنع الحديد والصلب، مكان الصدارة. ولكن، وقبل ساعات محددة من تنفيذ هذه الزيارة، أبلغ رئيس مجلس إدارة مصنع الحديد والصلب أنه لا يستطيع أن يضمن سلامة المصنع أو سلامة نافون إذا قام بالزيارة. وأن جميع العمال والمهندسين والموظفين في المصنع قد أخطروه بقرارهم إلغاء زيارة نافون للمصنع وأنهم عازمون على التصدي له ولموكبه بالعنف. وقد أيد مدير أمن المنطقة رئيس مجلس إدارة المصنع في ذلك.

وفي محاولة لتغطية الأمر تم تعديل البرنامج بحيث يزور نافون في منطقة حلوان «مصنع حرير حلوان». وعللت الحكومة التعديل لنافون بأنه تم لأسباب فنية حيث أن هناك عملية تجديد لآلات المصنع لا يتيسر معها إتمام الزيارة المقررة. بيد أن رئيس مجلس إدارة مصنع حرير حلوان سارع أيضاً بالاتصال برئاسة الجمهورية راجياً العدول عن زيارة المصنع لأن العمال أوقفوا العمل تماماً وقاموا بإغلاق جميع أبواب المصنع وحراستها بأنفسهم من الداخل لمنع زيارة نافون.

وللمرة الثالثة في خلال ساعات محدودة، تم تعديل جديد في برنامج زيارة نافون لمنطقة حلوان بحيث يزور مصنعاً آخر هو «مصنع نصر للسيارات» وقامت وزارة الداخلية بقيادة وزيرها السيد النبوي إسماعيل بحشد خمسة عشر ألفاً من جنود الأمن المركزي حول المصنع لتأمين الزيارة. لكن عمال المصنع أوقفوا العمل تماماً وتحصنوا بقطع من الصلب وراء الأبواب ورفعوا لافتات ضد نافون وإسرائيل وتؤيد الثورة الفلسطينية وفلسطين. وعندما حاول النبوي إسماعيل أن يجس نبض قدرة العمال على

---

(٦) جريدة الوطن، ١٩٨٠/١١/١٤، الصفحة ١٢

المقاومة دفع بمائة من جنوده لاقتحام أحد أبواب المصنع، وبعد معركة استمرت نحو ربع ساعة، أمر النبوي إسماعيل جنوده بالانسحاب. وسارع هو شخصياً للاتصال برئاسة الجمهورية التي كانت قد تكونت فيها «غرفة عمليات لمتابعة أحداث زيارة نافون» برئاسة حسني مبارك ـ نائب رئيس الجمهورية آنذاك، طالباً بشدة أن تلغى نهائياً زيارة نافون لمنطقة حلوان وأي مصنع من مصانعها.

* وهكذا، اضطرت الحكومة المصرية إلى الاعتذار لنافون صراحة عن عدم زيارة منطقة حلوان، وطلبت إليه أن يقترح ما يشاء من زيارات لمواقع أخرى تعويضاً عنها. فطلب نافون، الذي يجيد اللغة العربية ويهتم بالثقافة العربية، أن يحضر مسرحية في أحد المسارح المصرية. وأن يجتمع بعدد من أساتذة الجامعات والمثقفين ليناقشهم في «المصلحة المشتركة للبلدين وللمنطقة في إرساء قواعد السلام بين مصر واسرائيل وتطبيع العلاقات بينهما». واتصلت غرفة عمليات الرئاسة فوراً بالسيد منصور حسن وزير الثقافة والإعلام لتنظيم زيارة خاصة لنافون وزوجته للمسرح القومي بالأزبكية، وهو مسرح تابع للدولة تديره الممثلة سميحة أيوب. واعتذرت المديرة بأن اليوم المقرر للزيارة هو يوم الثلاثاء، وهو يوم العطلة الأسبوعية للمسرح. فاقترح الوزير تأجيل الزيارة ليوم الأربعاء، فوافقت المديرة. لكنها اتصلت في الساعة الحادية عشرة من صباح الأربعاء، بمكتب الوزير وأبلغته أن جميع الممثلين والممثلات في المسرح يعترضون على الزيارة، وأعلنوا أنهم سيتوقفون عن التمثيل ويغادرون خشبة المسرح فور أن يضع نافون قدمه فيه. وراحت وزارة الثقافة تستجدي مسرحاً خاصاً يوافق على استقبال نافون، لكن كل المسارح التي اتصلت بها اعتذرت، حيث أكد المسؤولون فيها للوزير أنهم إذا لم يقاطعوا نافون فإن الشعب سوف يقاطعهم وينصرف عن مسارحهم.

* وهكذا ألغيت زيارة نافون للمسرح. وعهدت غرفة عمليات الرئاسة إلى الدكتور محمد كامل ليلة، أحد قادة الحزب الوطني الحاكم ورئيس جامعة القاهرة، وتوفيق الحكيم رئيس اتحاد الكتاب، وثروت أباظة، نائب رئيس الاتحاد، بتنظيم «اجتماع المناقشة المفتوحة» الذي اقترحه نافون مع أساتذة الجامعات والمثقفين والكتاب. وحينما

سأل الدكتور ليلة عن العدد المطلوب، أجابته غرفة العمليات بأنه يتراوح بين مائة وخمسين ومائتي أستاذ وكاتب. وعلى الرغم من أن الدكتور ليلة وتوفيق الحكيم وثروت أباظة أكدوا لحسني مبارك قدرتهم على حشد ضعف العدد المطلوب على الأقل، إلا أنهم بعد «يوم عمل مشحون بالاتصالات» عادوا يطلبون إلغاء الاجتماع حيث إنه لم يستجب لدعوة الاجتماع مع نافون غير تسعة أشخاص! وهكذا ألغى اجتماع نافون بالمثقفين.

* جاءت أخيراً زيارة نافون لمدينة السويس، وللاحتياط قامت الحكومة بتعديل ميعاد ويوم الزيارة للمدينة كما كان مقرراً في البرنامج الرسمي المنشور. وذلك حتى تتفادى الاصطدام بجماهير المدينة البطلة التي جاهدت البريطانيين والفرنسيين واليهود في مقاومة شعبية عنيدة. وكانت التحريات الأمنية قد أكدت أن المعارضة الإسلامية نشطت في حشد جماهير المدينة وتعبئتها تحت قيادة الشيخ حافظ سلامة (قائد المقاومة ضد محاولة اليهود إحتلال المدينة في حرب ١٩٧٣) للتصدي لنافون.

وفي ميعاد غير معلوم تمت زيارة نافون لمدينة السويس من دون موكب رسمي وبصورة سرية تسللية. وأقام له المحافظ مأدبة غداء دعا إليها عشرة أشخاص، بحجة الاجتماع بالمحافظ من دون ذكر اسم نافون. وعندما حضر المدعوون ـ وهم كبار الموظفين في المدينة ـ فوجئوا بالفخ الذي نصب لهم، فحاول ستة منهم الاعتذار والانصراف، لكنهم وجدوا الأبواب مغلقة ومحروسة بقوة بوليسية تمنعهم من الخروج. وأقيمت المأدبة في جو كئيب صامت وكأن على رؤسهم الطير حتى إن نافون قال للرئيس السادات في وقت لاحق: «لم يوجه إليّ واحد منهم نظرة. وتهرب معظمهم من مصافحتي. ويبدو ياسيادة الرئيس أن أهالي السويس لا يجيدون العربية باستثناء المحافظ، فلم يحدثني غيره وكنت كلما ألقيت سؤالاً بالعربية على أحدهم أجابني بالصمت المطبق... كيف تفسر هذه الظاهرة ياسيادة الرئيس؟».

لم يستطع السادات أن يعطي تفسيراً، فكانت أجابته عن السؤال بتكوين لجنة تحقيق خاصة برئاسة حسني مبارك للبحث في أسباب فشل الزيارة والمقاطعة الاجتماعية

من الشعب المصري لضيف «رب العائلة المصرية»[٧].

ثالثاً - الوفود والمكاتب السياحية:

أولت إسرائيل اهتماماً واضحاً للتبادل السياحي مع مصر وللسياح للإسرائيليين بزيارة المعالم الأثرية المصرية منذ وقت مبكر. ولذلك، حرصت على أن تبرم اتفاقاً سياحياً مع الحكومة المصرية في عام ١٩٨٠. وعلى الرغم من أن اليهود نجحوا في إقامة صلات وعلاقات مع نحو خمسين شركة سياحية مصرية من بين نحو ٤٠٠ شركة سياحية تعمل في مصر[٨]، إلا أن عدد السائحين المصريين لإسرائيل استمر في الانخفاض حتى وصل إلى الصفر في نوفمبر ١٩٨٣. ومنذ ذلك التاريخ لم يسافر أي مصري إلى فلسطين المحتلة تقريباً، باستثناء أعضاء الوفود الحكومية الذين يرسلهم النظام. ولذلك اضطرت دولة العدو إلى تغيير مدير المكتب السياحي الإسرائيلي في القاهرة ثلاث مرات، كان أخرها في العام ١٩٨٤، عندما تم إنهاء خدمة موريس كاسوتو - وهو في الأصل من مواليد حي الظاهر بالقاهرة - الذي ذكر أنه يطلب إنهاء خدماته بسبب شعوره بالإحباط لفشله في جذب المصريين لزيارة إسرائيل[٩].

أما بالنسبة للسياح اليهود الذين توافدوا بالآلاف لمشاهدة معالم وآثار مصر فقد تعرضوا لمقاطعة ومضايقات شتى من قبل الشعب المصري. وسنكتفي بالمثالين التاليين للتدليل على ذلك:

* أنقذ رجال الشرطة المصريين سياحاً إسرائيليين من أيدي جماهير بور سعيد الذين كانوا يهمون بضربهم، وكان هؤلاء السياح في زيارة معرض مقام بالمدينة عندما

(٧) مجلة الوطن العربي، العدد ١٩٧، ١٩٨٠/١١/٢٧.
(٨) مجلة التضامن، العدد ٥٥، الصفحة ٢٣، ١٩٨٤/٤/٢٨.
(٩) مجلة المستقبل، العدد ٤٠٤، السنة٨، الصفحة ١٤، ١٩٨٤/١١/١٧

حاصرهم الجمهور وشتموهم وهتفوا ضدهم. كما تعرض عدد آخر من اليهود للضرب قرب متحف القاهرة[١٠].

* أجرت وزارة الخارجية الإسرائيلية اتصالات عاجلة مع السفارة الإسرائيلية في القاهرة، وطالبتها بالعمل على إعادة جميع الإسرائيليين المتواجدين في المدن المصرية في إطار السياحة. وذلك خشية تعرضهم للأذى والخطر على يد أبناء الشعب المصري. وكان ثلاثة من الديبلوماسيين الإسرائيليين قد تعرضوا يوم ١٩٨٦/٢/٢٦ للضرب المبرح من قبل المواطنين المصريين داخل المباني التي يسكنونها[١١].

معارضة النقابات المهنية

عبرت النقابات المهنية المصرية عن احتجاجها ومعارضتها الاعتراف بدولة الكيان اليهودي والصلح معه، حيث طالبت الجمعيات العمومية ومجالس إدارة هذه النقابات بمقاطعة اسرائيل مقاطعة كاملة وعدم التعامل مع دبلوماسييها أو صحفييها أو تقديم الخدمات لسائحيها. كما وزعت الاتحادات النقابية بيانات تدعو فيها الشعب المصري إلى مقاطعة الكتب والبرامج والبضائع الإسرائيلية، وحظر تصدير أي شيء إليها ونبذ كل من يخرج عن ذلك من المصريين.

* على مستوى مجلس نقابة المحامين، عقد مجلس الإدارة اجتماعاً طارئاً في دار النقابة بالقاهرة يوم ١٩٨٠/١/٢٩، وطالب المجلس أعضاء النقابة والمواطنين الشرفاء، مقاطعة أي شكل من أشكال التعامل مع إسرائيل حتى يتم جلاء آخر جندي إسرائيلي من سيناء والأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس[١٢].

* قررت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين المصريين منع التعامل مع إسرائيل، وقد صدق مجلس إدارة النقابة على هذا القرار.

---

(١٠) جريدة القبس، العدد ٤٨١٨، الصفحة ١٦، ١٩٨٥/١٠/١١

(١١) جريدة الرأي العام، صفحة ١، ١٩٨٦/٢/٢٨

(١٢) القبس، العدد ٣١٥٠، الصفحة ١٧، ١٩٨١/٢/٢٨

* أصدر مجلس إدارة النقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية قراراً، رفض فيه محاولات إقامة إتصالات مع الاتحاد العام لنقابات العمال اليهود (الهستدروت)[١٣].

* رفضت الجمعية العمومية للاتحاد العام للعمال المصريين الالتزام بسياسة التطبيع أو تطبيع العلاقات مع الهستدروت[١٤].

* أصدر المؤتمر العام لممثلي مجالس إدارات نوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، عدداً من القرارات والتوصيات (نيسان/ ابريل ١٩٨١) بحظر التعامل مع الجامعات الإسرائيلية[١٥].

* صدر بيان جمعت عليه عشرات التوقيعات باسم المثقفين المصريين يدعو إلى مقاطعة كل أشكال التعاون مع العدو الإسرائيلي[١٦].

* رفضت اتحادات الجمباز واليد والسباحة الطويلة دعوة الفرق الإسرائيلية للاشتراك في بطولتها. كما تجنب اتحاد رياضات الغطس تحت الماء الوقوع في نفس الورطة التي وقع فيها اتحاد الأثقال، وقرر إلغاء بطولة العالم التي كان من المقرر إقامتها في أندية الغطس بسيناء والاكتفاء بإقامة مهرجان عالمي وجهت الدعوة لخمسين دولة للإشتراك فيه. ولم توجه الدعوة لإسرائيل علماً بأنها هي التي أقامت المنشآت التي أقيم عليها المهرجان[١٧].

* رفض عمال مصنع حلوان إرسال منتوجات المصنع إلى الكيان اليهودي، كما تم رفض تفريغ الشاحنات التي تحمل بضائع إسرائيلية. وأعلن ممثلو نقابات عمال المصنع أنهم سيستمرون في هذا الموقف مادام الكيان اليهودي يغتصب الحقوق المشروعة والشرعية للشعب الفلسطيني[١٨].

---

(١٣) مجلة المستقبل، العدد ٢٤١، اكتوبر ١٩٨١.
(١٤) المصدر السابق نفسه
(١٥) المصدر السابق نفسه
(١٦ المصدر السابق نفسه
(١٧) الرأي العام، ١٩٨٣/٢/٢٥
(١٨) جريدة الثورة، ١٩٨٣/٨/١٨

* وفي معرض الكتاب الدولي الرابع عشر، والذي افتتح في مدينة القاهرة وشاركت فيه إسرائيل بجناح كامل، أصدرت لجنة الدفاع عن الثقافة القومية بياناً بعنوان (لا للكتاب الإسرائيلي في معرض الكتاب). وقد وقع البيان تسع نقابات مهنية هي: نقابات الصحفيين والمحامين والأطباء والصيادلة والمهن التمثيلية والموسيقية والسينمائيين، إضافة إلى الاتحاد العام لعمال مصر وجمعية المؤلفين والملحنين وشعبة الهندسة الكيميائية والنووية في نقابة المهندسين. كما أصدرت اللجنة بياناً ثانياً يقول: «كل قرش تدفعه في كتاب صهيوني هو طلقة موجهة إلى صدرك وصدر كل عربي لا تسمح باستدراجك إلى الدخول للجناح الصهيوني بالمعرض... لا للتواجد الصهيوني الإسرائيلي على أرض مصر».

وكان معرض الكتاب الذي أقيم في العام الماضي قد شهد معركة ساخنة بين جماهير الشعب المصري ورجال الأمن المركزي، مما أدى إلى اعتقال عدد من النقابيين والكتاب، حيث اتهم الجميع بالإساءة إلى دولة صديقة![١٩].

المظاهرات والمسيرات

عبرت جماهير الشعب المصري المسلم عن التزامها بمعاداة اليهود ورفض سياسات النظام الحاكم والخاصة بالصلح وإقامة العلاقات مع الكيان اليهودي، وذلك من خلال استجاباتها لنداءات القوى الإسلامية والوطنية وأحزاب المعارضة بالخروج في مظاهرات الاحتجاج والتضامن مع أبطال مقاومة التطبيع. ففي كل مناسبة شاركت فيها إسرائيل، سواء في معرض الكتاب أو سوق القاهرة الدولي، قام الشعب المصري بالتظاهر والخروج بالمسيرات المعبرة عن رفض الوجود اليهودي واشتراك إسرائيل بصفة رسمية في تلك المعارض والمناسبات.

* أظهرت جماهيرمصر التي عاشت تسعة أيام حزن (١٨ ـ ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٨٠ بين افتتاح السفارة وقبول أوراق اعتماد السفير)، سخطها ورفضها لرفع العلم الإسرائيلي

(١٩) الوطن، العدد ٢٥١٩، ١٩٨٢/٢/٥.

فوق أرض مصر وذلك برفع الأعلام المصرية والهتاف بسقوط إسرائيل أثناء افتتاح اليهود لسفارتهم بالقاهرة. كما فتحت الطالبات السودانيات والأردنيات والفلسطينيات شبابيك بيت الطالبات العربيات المجاور للسفارة ولوحن بمناديل سوداء وأطلقن صرخات مدوية تندد باليهود وترفض السلام معهم.(٢٠)

* خرج أكثر من ثلاثة الآف من الطلبة المصريين في مظاهرة كبيرة انطلقت من جامعة القاهرة إلى مبنى السفارة الإسرائيلية احتجاجاً على غارة الطيران الإسرائيلي على مقر قيادة (م. ت. ف) في تونس. وردد المتظاهرون هتافات تندد بإسرائيل وطالبوا الحكومة المصرية بقطع العلاقات معها. وحمل المتظاهرون الأعلام الفلسطينية وأحرقوا العلم الإسرائيلي أمام السفارة.(٢١)

* شهدت القاهرة مؤتمراً شعبياً واسع النطاق، أعلنت فيه كل القوى الإسلامية والوطنية المصرية بمختلف اتجاهاتها تصعيد المواجهة مع السلطات المصرية إلى أقصى الحدود حتى يتم محاكمة بطل سيناء سليمان خاطر أمام القضاء العادي وأمام قاضيه الطبيعي. وحذرت القوى المشاركة في هذا المؤتمر السلطات الحاكمة من القصاص الشعبي الحاسم لمهدري دماء خاطر. فقال عصام سلطان (رئيس اتحاد طلاب جامعة القاهرة): «إن الجريمة التي يعاقب عليها سليمان خاطر لهي شرف يتمناه كل طلاب مصر وشبابها. . . ويعاهدون الله ويعاهدون مصر أن يلحقوا بسليمان في الحصول على هذا الشرف الذي وصفته وسائل الأعلام الغربية والصهيونية أنه عمل قام به شاب مسلم متعصب. . ونحن نبلغهم أننا في مصر كلنا مسلمون متعصبون على طريق خاطر».(٢٢)

---

(٢٠) نفس المصدر رقم ١٣

(٢١) القبس، العدد ٤٨١٣، السنة ١٤، الصفحة ١، ٦/١٠/١٩٨٥

(٢٢) القبس، الصفحة ٢٠، ٢١/١٢/١٩٨٥

* نظم طلبة الجامعات المصرية، ولمدة أربعة أيام متتالية، مظاهرات احتجاج ومسيرات تضامن مع بطل سيناء. وحاول الطلبة الخروج في مظاهرة إلى الشارع، ولكن قوات الأمن التي تحاصر الجامعات وتطوقها منعت جموع الطلبة من الخروج، واعتقلت زعماء المظاهرات وأحالتهم إلى نيابة أمن الدولة للتحقيق معهم.[٢٣]

* اعتصم حوالي ٤ آلاف شخص، بعد صلاة الجمعة، داخل الجامع الأزهر وذلك بعد أن صدرت الأوامر لقوات الأمن المركزي بالتصدي لأي مسيرة أو مظاهرة تخرج من المسجد وتفريقها بالقوة. وكان المعتصمون يطالبون بتوفير محاكمة عادلة لسليمان خاطر ومحاكمته أمام المحاكم المدنية وليست العسكرية.[٢٤]

* عقب إعلان الحكم الجائر بمعاقبة سليمان خاطر بالأشغال الشاقة المؤبدة، خرجت مظاهرات عديدة من الجامعات المصرية للتنديد بالحكم. كما خرجت جموع غفيرة من قرية أكياد (قرية سليمان خاطر) تطالب بالإفراج عنه.[٢٥] وعندما أذاعت السلطات المصرية نبأ مقتل سليمان خاطر داخل السجن، قام أساتذة وأعضاء هيئات التدريس والطلاب بالجامعات المصرية بمسيرة واسعة من مقر جامعة القاهرة للتعبير عن مشاعر الغضب التي تنتاب الشعب المصري الذي عبر عن معارضته ورفضه لتطبيع العلاقات مع اليهود من خلال الوقوف إلى جانب سليمان خاطر وتأييد عمله البطولي ضد اليهود.

* تظاهرت مجموعة من الشباب المصري أمام الجناح الصهيوني بالمعرض الصناعي الزراعي يوم ١٩٨٦/٣/١٤، منددين باليهود وجرائمهم في المنطقة العربية. كما اشترك عدد منهم في حوار مع المواطنين حول أخطار التعامل مع الصهاينة، وضرورة

---

(٢٣) القبس، الصفحة ١، ١٩٨٥/١٢/٢٦

(٢٤) القبس، ١٩٨٥/١٢/٢٨

(٢٥) الأنباء، ١٩٨٦/١/٨

مقاطعة الجناح وعدم التعامل مع اليهود بأي شكل وفي أي موقع. وقد استجابت جماهير المعرض لدعوى مقاطعة الجناح مما أضطر قوات الأمن المحتشدة أمام الجناح إلى حث المواطنين لزيارة جناح إسرائيل.(٢٦)

* قام مئات من طلبة جامعة أسيوط بالتظاهر داخل وخارج الجامعة، مطالبين بالغاء تطبيع العلاقات مع إسرائيل ورفض الوصاية الأميركية على مصر، وتطبيق الشريعة الإسلامية. وقد قامت الشرطة بإلقاء القبض على (٧٩) من هؤلاء الطلاب وحبسهم على ذمة التحقيقات.(٢٧)

* تظاهر أكثر من ثلاثة آلاف من طلاب جامعة القاهرة، مندديـن بزيارة شمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلية لمصر، وطالبوا بإنهاء الزيارة فوراً. وأعلن الطلاب أنهم سيظلون يقاومون كافة أشكال التطبيع والوجود اليهودي على أرض مصر.(٢٨)

وإذا كان الشعب المسلم في مصر قد عبر عن رفضه الصريح لعملية تطبيع العلاقات مع اليهود، متخذاً من المظاهرات والمسيرات الشعبية أسلوباً واضحاً، فإن انتفاضات القرى والتجمعات اللبنانية ضد اليهود وعملائهم لا تحدد بتواريخ أو مناطق معينة. فمنذ الغزو الإسرائيلي للأراضي اللبنانية في ٥ حزيران ١٩٨٢، اتسعت دائرة الرفض الشعبي لليهود واتخذت طابعاً جماهيرياً شاملاً. وقد ساهم هذا الرفض بشكل فعال ومؤثر في تأمين الأرضية اللازمة التي وفرت للكفاح المسلح مستلزمات نجاحه. ولم تستطع كل أساليب العدو القمعية والإرهابية أن تحد من نمو الرفض الشعبي. فقد رفضت القرى والمدن اللبنانية زمر الخيانة والتنظيمات العميلة التي حاولت السلطات اليهودية فرضها على المواطنين اللبنانيين (مثل: الحرس الوطني، الإدارة المحلية، الاستمارة الشخصية، الجيش الشيعي). ونبذت الجماهير كل متعامل مع دولة الاحتلال، وأخذت

---

(٢٦) جريدة الشعب المصرية، الصفحة ٤، ١٨/٣/١٩٨٦

(٢٧) الوطن، ٢٦/٣/١٩٨٦

(٢٨) الوطن، الصفحة ١٧، ٢٦/١٢/١٩٨٧

الشعارات والملصقات تملأ الجدران: «إسرائيل شر مطلق» و«التعامل مع إسرائيل حرام» و«من يمد يده إلى إسرائيل كمن يمد يده إلى جهنم».

وقد جاءت هذه الشعارات مترافقة مع بروز ظاهرة الاضرابات التي لفت قرى ومدن الجنوب، والاعتصامات التي شاركت فيها جموع المواطنين على اختلاف إتجاهاتهم السياسية ومشاربهم الفكرية. وفيما يلي عرض موجز لبعض إنتفاضات قرى ومدن الجنوب اللبناني الصامد:(٢٩)

* في ٢٢ آب ١٩٨٢: أهالي السكسكية يتظاهرون ضد الاحتلال ويطالبون بإقفال مخفر سعد حداد.

* في ٢ أيلول ١٩٨٢: اعتصمت بلدة راشيا الوادي لمنع اليهود من احتلال السراي الحكومي، وسارت تظاهرات في قرى عين قانا وجباع وأنصار ضد ممارسات «الحرس الوطني».

* في ٢٦ أيلول ١٩٨٢: شهدت مدينة صيدا تظاهرة نسائية انطلقت من منطقة عين الحلوة وضمت أمهات وزوجات المعتقلين اللبنانيين والفلسطينيين في معتقل أنصار.

* في ١٧ مارس ١٩٨٣: شهدت بلدة برجا ـ أقليم الخروب ـ حركة احتجاج واسعة ضد ممارسات قوات الاحتلال، وقد تضمنت هذه الحركة تظاهرات واعتصامات شارك فيها عدد من قرى الإقليم المجاورة.

* في ٦ حزيران ١٩٨٣: لبى الجنوب كله دعوة للأحزاب واعتبار اليوم يوم حداد بمناسبة مرور عام على الاحتلال. وقد تكررت الاعتصامات والاضرابات العامة والتي شارك فيها كل قرى ومدن الجنوب إحتجاجاً على ممارسات اليهود وتعبيراً عن الرفض المطلق لهم.

---

(٢٩) المقاومة الوطنية في الجنوب اللبناني، عدة مؤلفين، دار إقرأ، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، الصفحة ٢٥١

ونكتفي بهذا القدر من الأمثلة التي تجسد موقف الشعب المسلم في جنوب لبنان من التطبيع والذي ساهم مع المقاومة العسكرية للاحتلال الإسرائيلي في إسقاط اتفاق ١٧ آيار.

ظاهرة إتلاف وحرق الأعلام الإسرائيلية

شهدت المدن المصرية انتشار ظاهرة حرق الأعلام الإسرائيلية ورفع الأعلام الفلسطينية أثناء المظاهرات والمسيرات الشعبية والجماهيرية التي سبق الإشارة إلى بعضها أنفاً. فكان أكثر ما يلجأ إليه المصريون الرافضون للصلح مع اليهود، إحراق وتمزيق العلم الإسرائيلي أو تلطيخه بالطين حيث رفعت الجماهير في مظاهراتها شعار (مليون علم لفلسطين مقابل علم لإسرائيل).

* أحرق المحامون المصريون العلم الإسرائيلي أمام نقابتهم التي تظاهروا أمامها مطالبين بمنع إسرائيل من المشاركة في معرض الكتاب الدولي.(٣٠) وفي مقر نقابة المحامين، جرى احتفال ضخم رفع خلاله العلم الفلسطيني فوق مقر النقابة، بجوار علم مصر وأحرق العلم الإسرائيلي في ساحة النقابة.(٣١)

* حمل الطلاب المصريون الذين خرجوا في مظاهرة كبيرة انطلقت من جامعة القاهرة الأعلام الفلسطينية وأحرقوا العلم الإسرائيلي.(٣٢) وأثناء زيارة شمعون بيريز للقاهرة في الخامس والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٨٧، أنهى طلاب جامعة القاهرة مظاهراتهم الاحتجاجية بإحراق العلم الإسرائيلي ورفع علم فلسطين.(٣٣)

---

(٣٠) الأسبوع العربي، الصفحة ٢٩، ١٩٨٧/١/١٩
(٣١) نفس المصدر رقم ١٣
(٣٢) نفس المصدر رقم ٢١
(٣٣) نفس المصدر رقم ٢٨

ومن الملفت للإنتباه، أن هذه الظاهرة قد امتدت لتشمل إتلاف الأعلام الإسرائيلية التي رفعتها الحكومة المصرية على أعمدة النور، ترحيباً بالوفود الإسرائيلية الرسمية التي تزور مصر. فعشية قدوم الرئيس اليهودي، إسحاق نافون، ألقت الشرطة السرية القبض على ثلاثة عشر شاباً بتهمة إتلاف وتمزيق الأعلام الإسرائيلية التي رفعتها الحكومة على أعمدة الطرق للترحيب بالرئيس نافون. والطريف أن التهمة التي وجهت إلى هؤلاء الشباب هي «إتلاف ممتلكات عامة من أملاك الدولة المصرية!».[٣٤] كما تمّ اعتقال خمسة وستين شاباً أخرين من مختلف التجمعات السياسية المصرية بتهمة توزيع المنشورات المعادية للزيارة في الأماكن العامة ورفع الأعلام الفلسطينية في ميدان طلعت حرب إلى جانب يافطة كتب عليها «لا لقتلة أولادنا.... لا للصهيونية وإسرائيل».[٣٥]

وإزاء هذا الوضع اضطرت الحكومة المصرية إلى حراسة كل علم مرفوع على طول الطريق من المطار إلى قصر القبة الذي نزل فيه نافون وزوجته وذلك بمعدل جندي لكل عمود، تكون مهمته أيضاً أن يقوم بإنزال العلم الإسرائيلي من فوق العمود وحفظه لديه «كعهدة أميرية»، يقوم بتسليمها إلى قسم الشرطة التابع له، وذلك فور مرور موكب الرئيس الإسرائيلي أمام العمود الذي يحرسه.[٣٦]

وأما بالنسبة للسفارة الإسرائيلية في القاهرة، فقد أبلغت السلطات المصرية السفير الإسرائيلي (موشية ساسون) بضرورة إنزال الأعلام الإسرائيلية المرفوعة فوق مبنى السفارة ومنازل الديبلوماسيين الإسرائيليين في القاهرة وحتى إشعار آخر، بحجة أن مجرد رؤية العلم الإسرائيلي وهو يرفرف يمثل استفزازاً للمصريين ويثيرهم بشدة.[٣٧]

---

(٣٤) نفس المصدر رقم ٧
(٣٥) الوطن، العدد ٢١٣٠، ١/١١/١٩٨٠
(٣٦) نفس المصدر رقم ٧
(٣٧) الرأي العام، ٢٨/٢/١٩٨٦

الإرهاب النفسي (مكالمات وخطابات تهديد)

بالرغم من الحراسات المشددة التي وضعت على مبنى السفارة الإسرائيلية في القاهرة ومنازل الديبلوماسيين الإسرائيليين الذين طلب منهم تجنب التجول والظهور في الشوارع المصرية، إلا أن خطابات التهديد والمكالمات التليفونية لاحقت اليهود داخل حصونهم المنيعة. حيث تلقى السفير الإسرائيلي في القاهرة تهديداً بنسف الجناح الإسرائيلي في سوق القاهرة الدولي واغتيال جميع الإسرائيليين الذين يشرفون على هذا الجناح. فكان أن أغلقت أجهزة الأمن المصرية الجناح وطلبت تأجيل افتتاحه إلى أجل غير مسمى، رغم الاحتجاج والاستنكار الذي قدمه المستشارالتجاري للسفارة الإسرائيلية إلى الرئيس المصري أثناء قيامة بزيارة المعرض. كما جرى ترحيل المستشار التجاري وموظفي السفارة الذين كانوا برفقته في سيارات خاصة بالأمن المركزي إلى خارج المعرض.(٣٨)

ومن جانت آخر، اضطر السفير الإسرائيلي (موشية ساسون) إلى الامتناع عن الخروج من مسكنه الخاص بالمعادي لأكثر من ثلاثة أسابيع وذلك بعد أن تلقي رسائل تهديد بالقتل من مجهولين، وقد أصيب السفير بالرعب عندما تلقى آخر تهديد قبل اعتكافه في منزلة، من خلال رقم الهاتف السري الذي تمّ تركيبه خصيصاً له في السفارة.(٣٩) وعندما قرر ساسون مغادرة منزله واستئناف عمله، بعد أن فشل في اقناع الخارجية الإسرائيلية بالموافقة على طلبه بترك القاهرة والعودة لفلسطين المحتلة، وجد في المقعد الخلفي لسيارته الخاصة رسالة تهديد بالقتل. فاضطر ساسون، كما يقول في الخطاب الذي أرسله إلى وزارة الخارجية المصرية، إلى الامتناع مرة أخرى عن الخروج من مسكنه الذي أصبح قلعة حصينة. وأشار السفير في خطابة إلى أن اليد التي وضعت الرسالة في المقعد الخلفي للسيارة تستطيع وضع قنبلة تحت نفس المقعد.(٤٠)

---

(٣٨) الوطن، ١٨/٣/١٩٨٧

(٣٩) الوطن، العدد ٤٣٨٥، السنة ٢٦، الصفحة ١، ٦/٥/١٩٨٧

(٤٠) القبس، العدد ٥٤٢١، السنة١٦، الصفحة ١، ١٦/٦/١٩٨٧

وهكذا نرى الأثر الذي خلفته رسائل التهديد في إغلاق الجناح الإسرائيلي وإرعاب السفير الإسرائيلي الذي بقى معتكفاً داخل منزله ينتظر ذلك المجهول الذي زرع الرعب في قلوب اليهود على أرض مصر وجعل حياتهم جحيماً وأفشل خططهم في تحقيق أي نوع من التطبيع.

الإحتجاج الفردي المسلح

نظراً لما تمثله مظاهر التطبيع من استفزاز للمشاعر الحية في نفوس المسلمين، فقد برزت المقاومة الفردية العفوية في تعامل الشعوب العربية مع الوجود اليهودي، سواء على أرض فلسطين أو داخل الوطن العربي. وتحت هذا العنوان يمكن سرد عشرات الحوادث والبطولات الفردية التي قام بها شباب فلسطين ومصر والأردن وسوريا وتونس ولبنان. ومما يؤسف له أن يحال هؤلاء الشباب إلى المحاكم العسكرية لتصدر عليهم حكم الإعدام الظالم بدلاً من أن يعلق وسام البطولة على صدورهم، في الوقت الذي يخلي اليهود سبيل الجندي إليوت غوتمان الذي اقتحم ساحة المسجد الأقصى وهو يطلق النار أثناء تقدمه بإتجاه قبة الصخرة مما أدى إلى استشهاد اثنين من المصلين وإصابة (٤٤) مصلياً بجروح[٤١].

أولاً ـ الشهيد سعد إدريس حلاوة:

بالرغم من التعتيم الذي جرى حول العملية التي قام بها الشهيد سعد حلاوة، وما نشره الحكم المصري ـ كعادته ـ للتخفيف من معنى العملية، بل حتى تشويهها بالإدعاء أن سعد مختل العقل وأن الموضوع مجرد خلافات عائلية، إلا أن الحادث الذي جرى في قرية أجهور كان ذا دلالة خاصة. ففي يوم تقديم السفير الإسرائيلي أوراقه للسادات، دفع الشاب سعد حلاوة (٢٦ عاماً) حياته ثمناً لإحتجاجه على تطبيع العلاقات وإفتتاح أول سفارة لليهود في ديار العرب.

---

(٤١) مجلة الأرض، العدد ١٦، الصفحة ٥٥، ١٩٨٢/٥/٧.

والأسلوب الذي اتبعه سعد، من الأساليب النادرة الحدوث، حيث احتجز سبع رهائن في مبنى حكومي بالقرية. وأعلن مطالبه المتمثلة في إغلاق السفارة الإسرائيلية وطرد السفير الإسرائيلي وإلغاء معاهدة الصلح، إلا أن قوات الأمن هاجمت المبنى وتغلبت على سعد وأصابته أصابة شديدة فارق بعدها الحياة في أحد المستشفيات يوم الثامن والعشرين من شباط/ فبراير عام ١٩٨٠(٤٢).

ثانياً ـ الشهيد سليمان محمد عبد الحميد خاطر:

بطل سيناء الذي رفع رأس كل مصري وكل مسلم عالياً، عندما أفرغ ٢٥١ طلقة من مدفعه الرشاش على مجموعة من اليهود العراة الذين تسلقوا إلى موقعه العسكري في نقطة المراقبة التابعة للأمن المركزي بناحية رأس بركة قرب نويبع في الخامس من تشرين الأول عام ١٩٨٥. وأكد زملاء سليمان وشهود العيان أن الإسرائيليين هم الذين استفزوه واضطروه إلى ذلك بعد إهانتهم له ولمصر، حيث بصق هؤلاء الإسرائيليون على العلم المصري الذي يرفرف على الموقع الذي كان يقف لحراسته على الحدود المصرية الإسرائيلية في سيناء، وذلك عندما طالبهم بالابتعاد عن مكان حراسته بالموقع. وقالوا له بسخرية واستهزاء كيف تطردنا من أرضنا التي تحتلونها يامصريون. فما كان منه إلا أن أطلق عليهم رصاصاته القاتلة، فسقط سبعة منهم قتلى وأصيب الأربعة الآخرون بجراح مختلفة. ويذكر الجنود المصريون الموجودون على الحدود المصرية مع فلسطين المحتلة، أن اليهود يقومون باستفزازهم باستمرار. حيث يقومون بالمواقعة الجنسية بشكل علني وفاضح أمام أعينهم، وتحاول الفتيات الإسرائيليات إثارة غرائز الجنود المصريين للسيطرة عليهم وتصوير معداتهم العسكرية(٤٣).

وإذا كانت الحكومة المصرية التي وعدت إسرائيل بمعاقبة سليمان، عاجزة عن إعدامه علناً خوفاً من غضبة الشعب المصري، إلا أنها لا تستطيع أن تخالف أسيادها

---

(٤٢) القبس، العدد ٣١٥٠، الصفحة ١٧، ١٩٨١/٢/٢٨.
(٤٣) القبس، العدد ٤٨٢٣، الصفحة ١٨، ١٩٨٥/١٠/١٦.

الذين لا يرضيهم أقل من إعدام سليمان. فاسرعت السلطات المصرية في التحقيق وقدمت البطل إلى محكمة عسكرية مجردة من كل عدالة ومن كل وطنية لتعلن حكمها الظالم بسجنه مدى الحياة. ولكن هذا لم يرض اليهود الذين هددوا بطرد القائم بالأعمال المصري في تل أبيب، فما كان من النظام المصري إلا أن دبر مسرحية إعدام سليمان خاطر (١٩٨٦/١/٧) والتي تمت بإشراف وزير الدفاع المصري مثلما أعدم قبله خالد الإسلامبولي وإخوانه بإشراف وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون[٤٤]. وكان إعدام البطل سليمان خاطر رسالة إلى إخوانه الجنود بأن يتركوا حدود مصر مستباحة لليهود يرتعون فيها بكل حرية، وإلا تعرضوا لمثل مصير سليمان.

ثالثاً ـ الشهيد حاتم البهيشي:

استخدم النظام التونسي نفس التعبير الذي أستخدمته الحكومة المصرية لتبرير حادث رأس بركة (سليمان خاطر)، حيث اتهمت حاتم بأنه أصيب «بلوثة عقلية». ويبدو أن الحكومات قد اتفقت فيما بينها على وصف الشرفاء من أبناء هذه الأمة الذين يرفضون الذل والخضوع لليهود بالجنون. وتتلخص وقائع العملية التي نفذها ضابط الصف حاتم البهيشي (٢٠ عاماً) في أن الحكومة التونسية أرسلت مجموعة من رجال الأمن لحراسة حي اليهود في جزيرة جربة السياحية (جنوبي شرق تونس) خوفاً من انتقام الشعب التونسي بعد الغارة الإسرائيلية على مقر قيادة م.ت.ف في تونس. فما كان من حاتم الذي شاهد اليهود يتجمعون للإحتفال بعيد من أعيادهم غير عابئين بمشاعر التونسيين الذين فقدوا (١٧٠) شهيداً في الغارة اليهودية، إلا أن فتح نيران مدفعه الرشاش على اليهود فقتل أربعة وجرح خمسة آخرين. فقامت القوات التونسية بمطاردة حاتم الذي فر من مكان الحادث، واستطاعت أصابته بجروح بليغة، نام على أثرها وبقى في حالة إغماء كامل[٤٥].

---

(٤٤) المجتمع، العدد ٧٥٠، السنة ١٦، الصفحة ١٨، ١٩٨٦/١/١٤.

(٤٥) القبس، الصفحة ١، العددان ٤٨١٦و ٤٨١٧، ٩ ـ ١٩٨٥/١٠/١٠.

رابعاً- الشهيد سمير غزول:

إذا كان الرأي العام ووسائل الإعلام العربية قد تابعت باهتمام كبير أنباء محاكمة بطل سيناء الذي تصدى لاستفزازات اليهود، إلا أن المؤلم أن الضابط السوري سمير غزول الذي عبر في الفترة نفسها عن موقفة الرافض لوقف إطلاق النار مع اليهود، لم ينل من التكريم ما يناله الشهداء عادة. وكان سمير غزول قد قام بإطلاق صاروخ (بدون أوامر) ضد العدو اليهودي، فما كان من السلطات السورية إلا أن سارعت إلى الاعتذار لليهود عن (هذه الجريمة) وإعدام سمير على الفور[٤٦].

خامساً- الشهيد ناصر ابراهيم عبد العزيز:

عبر الجندي ناصر عبد العزيز (٢٠ عاماً) عن رفض الشعب الأردني والفلسطيني وقوف الجيوش العربية على حدود فلسطين المحتلة بغرض حراسة الكيان اليهودي ومنع عبور الفدائيين لمقاتلة اليهود. فقام الشهيد بعبور نهر الأردن يوم التاسع والعشرين من يناير عام ١٩٨٦، ونصب كمينا قرب مستوطنة ميهولا غربي النهر، وعندمرور إحدى دوريات الجيش الإسرائيلي الراجلة فتح نيران رشاشة عليها. ثم اشتبك مع تعزيزات العدو التي حضرت لنجدة الدورية. وسقط شهيدنا بعد أن قتل اثنين من الجنود اليهود وأصاب جنديين آخرين.

سادساً- محاولة قتل سياح يهود:

أطلق أحد الطلاب المصريين النار على سيارة أوتوبيس سياحية تستخدمها الوفود السياحية الإسرائيلية في هضبة أهرامات الجيزة، مما أدى إلى إصابة ثلاثة من ركابها. وذكر الطالب (٢٠ عاماً) في اعترافاته بعد إلقاء القبض عليه أن منظر الأوتوبيسات

---

(٤٦) الطليعة العربية، العدد ١٣٥، الصفحة ٢٤، ١٩٨٥/١٢/٩.

السياحية الإسرائيلية في القاهرة «يستفزنا» وينبغي منع السياحة الإسرائيلية(٤٧).

سابعاً ـ الشهيد نزيه هاشم القبرصلي:

إذا كانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد استطاعت أن تجند مجموعات من الجهلة الذين حقدوا على مواطنيهم لسبب أو لآخر، واعتمدت عليهم في تنفيذ مآربها وخططها، فإن الشهيد نزيه قد مثل نموذجاً حياً لحالة الرفض الشعبي الشامل للوجود اليهودي على أرض الجنوب اللبناني الصامد والذي ترافق مع الضربات الموجعة التي وجهها المقاتلون لجنود العدو. فقد اندفع الفتى نزيه (أربعة عشر عاماً) في أحد شوارع صيدا الرئيسية يوم ١٩ يناير ١٩٨٤ مفرغاً رصاصات رشاشة في حاملة جنود مصفحة وسيارة جيب لليهود. فسقط أحد جنود الدورية قتيلاً وأصيب اثنان آخران من اليهود. ولم يصمت شهيدنا البطل عن ترديد «الله أكبر» حتى صمت سلاحه، ومامات رحمه الله حتى ماتت قنابله.

إن تلك الرصاصات التي أطلقها سعد وسليمان وحاتم وسمير وناصر وكثير غيرهم، لم تقتل اليهود فحسب، بل طعنت سياسة التطبيع المفروضة على الشعب العربي وأعلنت رفض الشعب للوجود اليهودي على الأراضي العربية. كما هزت عملية السلام ذاتها وأثبتت رفض الشعب المسلم لكل ما يبذل من جهود لتطبيع العلاقات بينه وبين الكيان اليهودي.

المقاومة العسكرية المنظمة

تقول نيتشا بن اليسار في كتابها «انشطار البحر الأحمر» أن الخوف قد انتاب عائلتها عندما وقع اختيار مناحيم بيغن على زوجها الياهو بن اليسار، ليشغل منصب أول سفير إسرائيلي في القاهرة. وتتابع قائلة: «ومن بين الذين أعربوا عن قلقهم من

(٤٧) الهدف، ١/١٠/١٩٨٢.

الاحتمالات قبيل سفرنا صديقنا زئيف جيغينز (مدير مكتب الصحافة الحكومية)، الذي قال لنا: هل أصبتم بالجنون؟ أنصحكم بعدم السفر؟ وسألته: لماذا؟ فأجاب: إنهم سيعيدونكم إلى إسرائيل داخل تابوت»[٤٨].

وأيا ماكانت الاحتمالات، فيبدو بالفعل أن الحلقات المتتالية التي استهدفت اصطياد الإسرائيليين في مصر، نفذت من قبل عناصرسرية على مستوى عال من التخطيط والدقة في اختيار الأهداف. حيث اتضح أن أبطال هذه العمليات يعرفون أكثر التفاصيل دقة عن ضحاياهم الذين ينتمون في كل الحالات إلى جهاز المخابرات الإسرائيلية (الموساد).

وهذا الأسلوب اكثر تأثيراً في التعبير عن رفض العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، خاصة من جانب المنظمات والجماعات المصرية المعارضة للتطبيع.

أولاً ـ محاولة اغتيال زفي غيدار:

بالرغم من تشديد الأجهزة الأمنية المصرية الحراسة على مبنى السفارة الإسرائيلية مستعينة بقوات إضافية من رجال القوات الخاصة التابعة للشرطة، إلا أن أحد الأبطال تمكن في الخامس من حزيران عام ١٩٨٤ من إصابة الدبلوماسي الإسرائيلي زفي غيدار بعدة عيارات نارية، غادر بعدها القاهرة إلى فلسطين المحتلة نهائياً. وتعود أهمية هذه العملية إلى كون زفي غيدار من كبار رجال الموساد العاملين في القاهرة تحت ستار البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية.

ثانياً ـ محاولة تفجير القنصلية الإسرائيلية بالاسكندرية:

عثرت سلطات الأمن المصرية على الشحنة الناسفة المعدة لتفجير المبنى موضوعة فوق المصعد الخاص في القنصلية.

---

(٤٨) نفس المصدر رقم ٤، الصفحة ٢٨.

ثالثاً ـ قصف السفارة الإسرائيلية:

أطلقت سيارة مسرعة عبرت جسر الجامعة قذيفة انيرغا في اتجاه السفارة الإسرائيلية، إلا أن المحاولة فشلت حيث أصابت القذيفة الشقة المجاورة للعمارة التي توجد فيها السفارة مما أدى إلى تحطيم عدد من السيارات الواقفة أمام مبنى السفارة. وقع الحادث في حزيران/ يونيو ١٩٨٥[٤٩].

رابعاً ـ تصفية الملحق الإداري في السفارة الإسرائيلية:

في الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٨٥م، وبينما كان الملحق الإداري الإسرائيلي البرت يعقوب أطراقجي في طريقه من منزله في ضاحية المعادي إلى مركز عمله في منطقة الجيزة، لحقت به سيارة فيات من طراز ١٢٧. وعند إحدى الإشارات الضوئية، ترجل من سيارة المهاجمين شاب أسمر وأطلق عدة رصاصات قتلت أطراقجي في الحال، وأصيبت زوجته هيلينا، وسكرتيرته اللتان كانتا معه في السيارة[٥٠].

خامساً ـ عملية سوق القاهرة الدولي:

مساء الأربعاء التاسع عشر من آذار/ مارس ١٩٨٦، كان معرض القاهرة الصناعي الزراعي في دورته التاسعة عشرة يستعد لكي يغلق أبوابه. والمعرض له بابان، أحدهما مخصص لخروج المشاة والثاني لراكبي السيارات الإسرائيليين والأميركيين، وبالقرب من الباب رقم (٢) يقع الجناح الإسرائيلي، وهو في مكان بعيد عن المعرض كله ومن حوله فضاء من كل ناحية. وتقف بالقرب منه دائماً سيارات أمنية من ثلاث جنسيات: مصرية وأميركية وإسرائيلية. وفي هذا اليوم، لاحظ الخارجون من المعرض أن

---

(٤٩) المجلة، العدد ٣٢١، الصفحة ٢٢، ١٩٨٦/٤/٢.

(٥٠) نفس المصدر رقم ٤، الصفحة ٢٨.

ثمة إجراءات أمنية غير عادية تتم حول الجناح الإسرائيلي. وعندما سئل عن السبب، قيل إن وزير السياحة الإسرائيلية (ابراهام شارير) يزور الجناح.

وبعد خروج سيارة السفارة التي أقلت شارير من المعرض بعشر دقائق، خرجت سيارة الأمن الإسرائيلية. وعند اتجاه السيارة في الشارع الخلفي للمعرض، اعترضتها سيارة تويوتا فيها شخصان. وقبل الإفاقة من دهشة لحظة الاعتراض، كانت سيارة مرسيدس تقترب من السيارة الإسرائيلية المحاصرة. أحدالإسرائيليين أخرج مسدسه الذي كان معه، وتبادل إطلاق الرصاص مع سيارة المرسيدس. ولكن الأمر لم يستغرق سوى ثوان معدودة، ثم فرت السيارتان ـ التويوتا والمرسيدس ـ بعد أن أطلق المهاجمون أكثر من أربعين رصاصة على الإسرائيليين الأربعة داخل السيارة فقتلت على الفور آنجي طال فور. (سكرتيرة الملحق الثقافي والسكرتير الأول بالسفارة)، وأصيبت إتي باست (٣٤ عاماً) ورجلي الأمن دافيد سوريا (٣٠ عاماً) وأودي يف (٣٥ عاماً) بجروح مختلفة.

وعلى الفور اتخذت السلطات المصرية إجراءات أمنية مشددة في المطارات والموانىء ومداخل القاهرة، وقدم فؤاد سلطان وزير السياحة المصري التعازي لضيفه الإسرائيلي الذي أعلن أنه سيكمل رحلته إلى مصر. ولكن الإدارة المصرية أبلغت الوزير الإسرائيلي أن برنامج الزيارة سيعاد النظر فيه وسيحذف منه كل الزيارات الميدانية إلى الأماكن السياحية المصرية، خوفاً من أن يكون الهجوم جزءاً من حملة أكبر وأوسع[٥١].

سادساً ـ محاولة نسف السفارة الإسرائيلية:

أحبطت سلطات الأمن المصرية محاولة لنسف السفارة الإسرائيلية في القاهرة، حيث عثرت على مدفع هاون وثلاثة قذائف خاصة به كانت مربوطة بجسر الجامعة وعلى بعد أمتار قليلة من مقر السفارة[٥٢].

---

(٥١) المستقبل، الصفحات ٢٨ ـ ٢٩، ١٩٨٦/٣/٢٩.

(٥٢) الرأي العام، ١٩٨٦/٧/٢١، الصفحة ١.

سابعاً ـ محاولة تصفية إسرائيليتين:

استطاعت أجهزة الأمن المصرية اعتقال ٤ طلاب يدرسون بجامعتي القاهرة وعين شمس، إضافة إلى محام وضابط برتبة مقدم بالقوات المسلحة المصرية، ووجهت إليهم تهمة الشروع في قتل إسرائيليتين كانتا تتسوقان بضاحية المعادي يوم الخامس عشر من ديسمبر عام ١٩٨٦. وكانت الشكوك قد تزايدت حول المعتقلين الستة نظراً لتغيبهم جميعاً عن الجامعات والمقار الدراسية والوظيفية التي يدرسون ويعملون بها، واختفائهم جميعاً في السكن الخاص بالضابط. وذكرت المخابرات المصرية أن هؤلاء المصريين يشتركون في تنظيم سري يحمل اسم «تصفية التطبيع»[٥٣].

ثامناً ـ محاولة اغتيال (٢٢) باحثاً إسرائيلياً:

تمكن أحد الأبطال من التسلل إلى أحد الفنادق الاستثمارية بمنطقة الهرم بالجيزة، ونجح في حجز غرفة مجاورة للغرف المخصصة لاثنين وعشرين إسرائيلياً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة العبرية. وكان هؤلاء الباحثون قد وصلوا إلى القاهرة يوم ١٩٨٦/١١/٤، للمشاركة في أبحاث عن المياه الجوفية في صحراء «أبو رواس» بالقرب من الجيزة، تجريها هيئة بحوث المياه المصرية. وقام الشاب الذي كان يستخدم أوراق إثبات شخصية مزورة، بوضع عبوة ناسفة شديدة الانفجار وأصابع ديناميت داخل الغرفة التي حجزها لتدمير الطابق الذي تقطنه البعثة العلمية الإسرائيلية. إلا أن العبوة المتفجرة لم تكن كافية لتحقيق هذا الغرض حيث أدى إنفجارها (١٩٨٦/١١/١٥) إلى تدمير الغرفة عن آخرها دون أن يصاب أي من الإسرائيليين بأذى[٥٤].

---

(٥٣) الرأي العام، ١٩٨٦/١٢/١٩.
(٥٤) الرأي العام، الصفحة ١، ١٩٨٦/١١/١٦.

تصفية رأس الخيانة ورمز التطبيع

كان اغتيال الطاغية السادات، أكبر رد على عملية التطبيع وإقامة العلاقات مع اليهود. وأصبح العملاء السائرون في درب الاستسلام يحسبون ألف حساب قبل أن يعلنوا عن أية خطة لمصالحة اليهود المغتصبين لأرض فلسطين، خشية أن ينهض إسلامبولي آخر من عاشقي الاستشهاد ويخرجهم من الدنيا التي يحرصون عليها.

لم يكن هناك ما يشير إلى أن يوم الثلاثاء السادس من تشرين أول/ اكتوبر ١٩٨١، سيكون يوماً غير عادي، ولم يعلم أحد غير الله والفتية الذين آمنوا بربهم أن هذا اليوم الذي يحتفل به السادات بذكرى مسرحيته، سيكون آخر يوم في عمره وفي حكمه.

بدأ العرض العسكري بداية تقليدية، طوابير من جنود وضباط الأسلحة المختلفة، حملة الأعلام، طلبة الكليات العسكرية، ثم بالونات وألعاب نارية في السماء. وبعدها جاء دور طائرات الفانتوم التي راحت تشكيلاتها تقوم ببعض الألعاب البهلوانية، وفي نفس الوقت قال المذيع الداخلي بصالة العرض: والآن تجيء المدفعية. فتقدم قائد الطابور لتحية المنصة، وهو محاط بعدد من راكبي الدراجات النارية. وأمام الرئيس ونائبه ووزير الدفاع وكبار القادة والضيوف، وكاميرات التلفزيون توقف فجأة أحد هذه الدّراجات فقد أصيب بعطل مفاجىء، فكان أن نزل الرجل من فوقه وراح يدفعه بيديه إلى الأمام. مر الحادث بسلام، إذ ساهمت تشكيلات الفانتوم التي كانت لاتزال في السماء وتسرق أنظار ضيوف المنصة الذين راحوا يستمتعون ببراعة الطيارين الذين يقودونها.

وبينما الطائرات في الجو، كان طابور من عربات المدفعية الثقيلة يتقدم بقرب المنصة الرئيسية. وفجأة، ارتجت إحدى العربات، وانحرفت إلى اليمين قليلاً. وتصور الحاضرون أن السيارة تعطلت، وأن الضابط الذي نزل منها سيسعى لإصلاحها، أو أنه سيطلب العون لدفعها إلى الأمام بعيداً عن المنصة، كما حدث من قبل في عروض

عسكرية سابقة. ولم يشك أحد في عطل العربة ـ الجرار، بل إن قليلين هم الذين انتبهوا لذلك.

وكان أول ما فوجىء به الحاضرون بعد ذلك هو رؤية الضابط الممتلىء الذي قفز من العربة وهو يلقي بقنبلة يدوية، تطير في الهواء ثم ترتطم بسور المنصة منفجرة. في ذلك الوقت كان المذيع الداخلي يحيي رجال المدفعية ويقول: «إنهم فتية آمنوا بربهم». وقبل أن ينتبه أحد، من الصدمة، ألقى عطا طايل حميدة من فوق صندوق العربة قنبلة أخرى سقطت بالقرب من المنصة بحوالي ١٥ متراً ولكنها لم تنفجر. فسارع الضابط خالد أحمد شوقي الإسلامبولي وألقى القنبلة الثالثة في اتجاه المنصة، فسقطت بالقرب منها، لكنها لم تنفجر هي الأخرى، واكتفت باخراج دخان كثيف منها. وقبل أن ينتهي الدخان، رمى عبد الحميد عبد السلام عبد العال القنبلة الرابعة والتي أصابت سور المنصة، غير أن شظاياها لم تصب أحداً، وكان السبب هو سور المنصة الذي كان بمثابة «الساتر» الذي حمى من خلفها من شظاياها.

في تلك اللحظة انتبه المشير عبد الحليم أبو غزالة، وأحس أن ثمة شيء غير طبيعي يحدث، وقد تأكد من ذلك بعد أن لمح الرشاش في يد خالد الإسلامبولي، واكتشف أنه عاري الرأس، ولا يضع «البيرية» كالمعتاد. وانتبه السادات هو الآخر، فهب من مقعده واقفاً، وسيطر عليه الغضب، وصرخ أكثر من مرة: «مش معقول». . . «مش معقول». . . «مش معقول».

وكانت هذه العبارة المكررة هي آخر ما نطق به الطاغية، فقد جاءته رصاصة من الرقيب متطوع حسين عباس عليٌّ الذي كان يقف فوق ظهر العربة ويصوب بندقيته الآلية نحوه. وكان وقوف السادات، عاملاً مساعداً لسرعة إصابته. فقد أصبح هدفاً واضحاً، وكاملاً، ومميزاً، وكانت إصابته لا يراهن عليها. وخاصة أن حامل البندقية الآلية هو واحدٌ من أبطال الرماية في الجيش المصري، وقناص محترف.

سقط السادات في مكانه، واندفع الدم غزيراً من فمه، ومن صدره، ومن رقبته. وغطت ملابسه العسكرية المصممة في لندن على الطراز النازي، ووشاح القضاء الأخضر

الذي كان يلف به صدره، والنجوم والنياشين التي كان يعلقها ويرصع بها ثيابه الرسمية المميزة. وبعد أن تأكد الأبطال الأربعة من مقتل فرعون، حاولوا أن يغادروا أرض الحادث ولكن ثلاثة منهم أصيبوا وأسرتهم المجموعة ـ ٧٥ ـ مخابرات حربية وهم في حالة غيبوبة كاملة. بينما تمكن حسين عباس من مغادرة أرض المنصة، ولم يقبض عليه إلا بعد يومين.

وعندما سيق الأبطال الأربعة إلى النيابة العسكرية، كان السؤال الملح: لماذا فكر خالد الإسلامبولي في قتل السادات؟ هل كان اعتقال شقيقه هو الدافع للاغتيال؟ هل كان قتله للسادات نوعاً من الثأر لاعتقال شقيقه؟ الإجابة القاطعة على هذه التساؤلات، والتساؤلات المشابهة لها، هي: لا! فحتى ذلك التاريخ لم يكن يعرف خالد أنه سيشترك في العرض العسكري، وليس من المعقول أن يتحمس غيره للاغتيال لمجرد الانتقام الشخصي لخالد. ثم إن اعتقال أخيه لم يكن أمراً جديداً، فقد سبق أن وضع تحت أنياب البوليس من قبل.

ومن داخل السجن الحربي، عدد خالد وإخوانه الأسباب التي جعلتهم ينهون حياة الطاغية والتي دارت حول: أن السادات خرج عن الشرع، فحكم بغير كتاب الله وأجرى صلحاً مع اليهود وسب العلماء الكبار ووضعهم في السجون. وكانت جلسات المحكمة والمواقف الرائعة التي وقفها خالد وإخوانه أثناءها من صمود على المبدأ ونشر الفكر الإسلامي حتى من خلف القضبان ورفع شعارات الحركة الإسلامية درساً للأمة أحيا فيها روح الجهاد والتضحية.

وقبل تنفيذ حكم الإعدام بالأبطال الأربعة ورفيقهم محمد عبد السلام فرج الذي كان من أهم العناصر التي أعدت للعملية (تزويدة الأبطال بالذخيرة المطلوبة)، وصل إلى القاهرة أرييل شارون وزير الزراعة والمستوطنات الإسرائيلي، وقيل إنه جاء إلى القاهرة ليحضر تنفيذ حكم الأعدام. ولكن السلطات المصرية رفضت الاستجابة لطلبه واكتفت باعطائه نسخة من شريط فيديو عليها المشاهد الكاملة للإعدام الذي نفذ بالأبطال يوم الخامس عشر من إبريل عام ١٩٨٢م(٥٥).

---

(٥٥) إغتيال رئيس، عادل حمودة، دار إقرأ، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥، الصفحات ٢٤ ـ ٢٩و ٩٠.

الفصل السابع

مستقبل التطبيع

«نحن ببساطة يتوجب علينا أن نواجه دولة اسمها إسرائيل، اعترفت بها كل الدول العربية كأمر واقع، وبصورة قانونية.

نعم، اعترفنا بإسرائيل كدولة وكأمة وكقطعة من الأرض لها الحق في حدود آمنة»

الملك الحسن الثاني

(خلال مقابلة مع الصحفي الفرنسي اليهودي جان دانييل)

مستقبل التطبيع

أسفرت المعاهدة المصرية - الإسرائيلية عن عدة حقائق لا يمكن تجاهل تأثيرها على المخططات والسياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية. فمنذ الأيام الأولى لتأسيس الكيان اليهودي أعلن بن غوريون أن إسرائيل ليست سوى بداية الطريق لتحقيق أهداف الصهيونية؛ إذ صرح في كلمة موجهة للطلاب اليهود: «إن هذه الخارطة ليست خارطة شعبنا، إن لنا خارطة أخرى عليكم أنتم طلاب المدارس اليهودية وشبابها أن تحولوها إلى واقع، - يجب أن يتسع شعب إسرائيل من النيل إلى الفرات». وكتب في مقدمة الكتاب السنوي لحكومة «إسرائيل» عام ١٩٥٣/١٩٥٢ «يجب أن نذكر أن إسرائيل أقيمت فقط على جزء من أرض إسرائيل». وفي خطاب له أمام الكنيست (١٩٥٦/١٠/١٢) يهدد قائلاً: «كانت غزة جزءاً من أرض إسرائيل التاريخية ويجب أن تعاد إلينا هي وضفة الأردن الغربية وشبه جزيرة سيناء، وإذا لم نستطع أن نبلغ ذلك بالمفاوضات فعلينا أن نستخدم طرقاً أخرى».

أما مناحيم بيغن (رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق) فقد كان أكثر وضوحاً من بن غوريون إذ أعلن أنه «ينبغي عليكم أيها الإسرائيليون ألاّ تلينوا أبداً عندما تقتلون أعداءكم، ينبغي ألا تأخذكم بهم رحمة حتى ندمر ما يسمى بالثقافة العربية التي سنبني على أنقاضها حضارتنا الخاصة».[1]

ولكن أسلوب القهر واحتلال الأراضي التي تزعم الصهيونية أنها أراضي إسرائيل التاريخية، والذي تصاعد لذروته خلال حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ وما نتج

---

(١) مسيرة السادات الإستسلامية، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق ١٩٧٨، الصفحات ٢٥ - ٢٦

عنها من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان وكلها تدخل ضمن الأهداف الصهيونية، هذا الأسلوب ما لبث أن توقف عند هذا الحد. وذلك لا يعني أن اليهود قد غيروا من أهدافهم أو اقتنعوا بما حصلوا عليه، بل إن التوقف نتج عن عدة عوامل داخلية وليست خارجية كقوة العرب مثلاً. فالمشاكل الأمنية والسكانية وتدني الهجرة اليهودية وما نتج عنها من فشل في جذب يهود العالم إلى فلسطين أدت إلى تغير السياسة الإسرائيلية تجاه الدول العربية مؤقتاً. وعندما تستطيع إسرائيل أن تتغلب على مشاكلها هذه فإنها لن تتواني عن استخدام القوة والإرهاب من أجل الوصول إلى الفرات والنيل.

ونضيف إلى المشاكل الإسرائيلية الداخلية أن إسرائيل قد استخلصت - من خلال منهج التسوية الذي تمّ مع مصر - أنه إذا كانت مصر بكل وزنها السياسي والعسكري قد قبلت بكل هذا الحجم من التنازلات وبمثل هذا الإطار للتسوية، فإنه من باب أولي حل مشكلة التطلعات اليهودية على الجهات الأخرى بنفس المنهج والأسلوب. ولا شك أن نجاحها في اختراق مصر وتحييدها، قد حفز اليهود لإنجاز أطماعهم التوسعية نحو باقي الدول العربية.

وهكذا يتضح أن إسرائيل ترغب في التسوية وإنهاء حالة الحرب مع الدول العربية ولكن بشروطها التي تعود عليها بالفائدة (الفصل الثالث)، وعلى المنطقة العربية بالهلاك والدمار. فالنظام السياسي الحاكم في تل أبيب سواء كان من الليكود أو من حزب العمل يريد من الدول العربية التوقيع الجماعي على معاهدة «عدم اعتداء» على إسرائيل تؤكد من خلالها أن التفاوض هو الخيار الوحيد المطروح لحل المنازعات بين العرب وإسرائيل، وأن الدول العربية لن تلجأ إلا للطرق السلمية في حل خلافاتها مع الكيان اليهودي، وفي حالة نقض هذا الاتفاق من جانب أيٍّ من الدول العربية فإن إسرائيل تصبح في حل من كافة تعهداتها وارتباطاتها مع كل الأطراف العربية!.

ولكن ما هو المقابل الذي تريد أن تقدمه إسرائيل للدول العربية نظير اتفاق السلام؟ اليهود كانوا واضحين وصرحاء في هذا الموضوع فقد اتفقت خطط المعتدلين

منهم (العمل)، والمتطرفين (الليكود) على أن أقصى ما يمكن التنازل عنه هو حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا الحكم يكون للأفراد فقط (الفصل الرابع).

خلاصة القول، وبدون الدخول في التفاصيل الدقيقة للمشروعات الإسرائيلية، رأينا أن نوضح باختصار مفهوم السلام الذي تريده إسرائيل وطبيعة التوجه اليهودي نحو الصلح والتسوية، حتى إذا ما انتقلنا إلى الفقرات اللاحقة والتي تبين لنا مظاهر الاهتمام العربي الرسمي بتطبيع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي وإصرار الحكومات العربية على هذا التوجه يتبين لنا حجم الخيانة التي ترتكبها هذه الأنظمة بحق شعوبها ومواطنيها الذين يرفضون هذا التوجه ويقاومونه بشتى السبل والوسائل.

ويبقى الأمل في الله سبحانه وتعالى الذي حفظ دينه وقرآنه، أن يهيىء لهذه الأمة قائداً ربانياً يحكم بشريعة الله ويقودنا إلى النصر على أعدائنا اليهود ويعيد المسجد الأقصى المبارك وكافة بلاد المسلمين إلى الإسلام.

العلاقات الإسرائيلية ـ المصرية

قطعت العلاقات (المصرية ـ الإسرائيلية) ـ منذ التوقيع على معاهدات كامب ديفيد ـ أشواطاً بعيدة في مجال التطبيع. فقد سار الطرفان المتعاقدان خطوات طويلة لم تقربها كثيراً من مرحلة العلاقات الطبيعية بين الدول فحسب، بل إنها نقلتها إلى مرحلة أقرب ما تكون إلى الدولة الأولى بالرعاية. ولعل استعراض الأشواط التي قطعتها مسيرة العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية يمكن أن يعطينا فكرة على درجة كافية من الوضوح عن تطور هذه العلاقات والمدى الذي وصلت إليه.

أولاً ـ مرحلة النمو والازدهار (٢٦/٣/١٩٧٩ ـ ٢١/٩/١٩٨٢):

تغطي هذه المرحلة من العلاقات الفترة الممتدة من توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية وحتى استدعاء السفير المصري من تل أبيب وتجميد عملية التطبيع أثر الغزو اليهودي للبنان وما رافقه من مجازر مخيمي صبرا وشاتيلا (١٦ ـ ١٧/٩/١٩٨٢). فقد

شهدت العلاقات بين الجانبين خلال هذه المرحلة توسعاً ملحوظاً. وبدا واضحاً أن الجانب المصري كان متلهفاً على تسريع وتيرة تنفيذ المعاهدة حيث وافق نظام السادات على تبادل السفراء بعد شهر من انسحاب إسرائيل من خط العريش ـ رأس محمد في ٢٦ يناير ١٩٨٠ مع أن المعاهدة تقضي بتبادل السفراء بين البلدين بعد إتمام الانسحاب الإسرائيلي من كل سيناء (٢٦ أبريل ١٩٨٢).

أما بالنسبة لإسرائيل فقد تطلعت منذ دخول المعاهدة حيز التنفيذ إلى الحفاظ على جريان الدم في شريان الاعتراف الرسمي المصري بالكيان اليهودي، ثم انتقلت بعد ذلك إلى تأمين كافة مستلزمات هذا الاعتراف على النحو التالي:

* العلاقات الدبلوماسية: ـ افتتحت في كل من مصر وإسرائيل سفارة للطرف الآخر، وتمّ تبادل السفراء بشكل رسمي بينهما (٢٦ فبراير ١٩٨٠).

* العلاقات الاقتصادية: ـ تمّ الاتفاق على إنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأشخاص والسلع من إسرائيل إلى مصر وبالعكس. وبدأت البضائع والمنتجات الإسرائيلية تغزو الأسواق المصرية، كما نشطت حركة السياحة بين البلدين وإن كانت من جانب واحد (تدفق سياحي من إسرائيل إلى مصر). ووقع الجانبان سبع اتفاقيات اقتصادية نظمت قطاعات التجارة والزراعة والسياحة والمواصلات علاوة على اتفاقيات البترول التي عولجت بشكل مستقل.

* العلاقات الثقافية: ـ وقع الجانبان على الاتفاقية الثقافية في ٨ مايو ١٩٨٠، ونصت على التعاون في المجالات الثقافية والعلمية والفنية وتبادل البرامج التلفزيونية والإذاعية والأفلام، وتسهيل زيارات العلماء والدارسين والباحثين. هذا إضافة إلى إنشاء المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة.

كانت هذه المرحلة وخاصة فترة حكم أنور السادات المرحلة الذهبية بالنسبة لإسرائيل حيث تم تحييد مصر وتوظيف دورها في خدمة أهداف إسرائيل' في المنطقة. فقد حرص اليهود على إحراج مصر وذلك من خلال مواصلة بناء المستوطنات من الضفة

والقطاع واستفزاز الشعب الفلسطيني هناك، ثم جاء تدمير المفاعل الذري العراقي والذي لم يكن عند السادات سوى «غلطة ارتكبت وعلينا أن نصمد وأن نتمسك بأساس عملية السلام»[2]

كان السادات حريصاً على عدم المساس بمعاهدة السلام مهما حدث، ولذلك امتنع المندوب المصري في الأمم المتحدة عن التصويت على قرار إدانة إسرائيل عند ضمها مرتفعات الجولان السورية.

وإذا كان البعض قد توهم أن مقتل السادات سيسهل عملية عودة مصر إلى الصف العربي وإلغاء معاهدات الذل والخيانة، إلا أن موت السادات المفاجيء لم ينه عملية الصلح مع اليهود. فقد أعلن حسني مبارك الذي خلف السادات في الحكم أنه ملتزم التزاماً كلياً بمتابعة عملية السلام، وأنه حريص جداً على أن تكون حرب ١٩٧٣ آخر الحروب بين مصر وإسرائيل. بل إن الرئيس الفرنسي ميتران روى عنه قوله «إن السلام فيما يتعلق بمصر ليس من الكماليات، بل هو مسألة حيوية وأساسية بالنسبة إلى مستقبل مصر الاقتصادي والتنموي».[3] كما صرح مناحيم بيغن ـ بعد اشتراكه في تشييع السادات وعودته للقدس مساء يوم ١٩٨١/١٠/١٠ أنه «عندما مددنا يدنا لمصالحة حسني مبارك قال كل منا للآخر: سلام للأبد».

الخلاصة، لم يغير مقتل السادات ولا حتى عرقل سير العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية المحكومة بنهج كامب ديفيد وإن كان مبارك يميل إلى عدم إعطاء إسرائيل أكثر مما هو منصوص عليه في المعاهدة، إذ بقيت العلاقات في تطور مستمر حين جاءت اللحظة التي لم يستطع نظام مبارك أن يغض الطرف عنها. فقد غزت إسرائيل لبنان واجتاحت معظم أراضيه ثم وصلت إلى بيروت العاصمة ودخلتها وفرضت رئيساً جديداً موالياً لها، وعند مصرعه أطلقت العنان لمجرمي الكتائب الذين استباحوا مخيمي صبرا

(٢) مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع، محسن عوض، الصفحة ٧٥
(٣) المجلة، العدد ١١١، الصفحة ٢، ١٩٨٢/٣/٢٧

وشاتيلا، عندها انهالت الصحف المصرية بالهجوم على مناحيم بيغن واتهمته بالنازية والإرهاب، وارتفعت نغمة معارضة تبادل العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. وأمام الضغط الشعبي الهائل والذي تمثل بالمظاهرات وحملات التبرع بالدم ومساعدة الشعبين الفلسطيني واللبناني، اكتفى النظام باستدعاء السفير سعد مرتضى من تل أبيب وطلبت منه العودة فوراً إلى القاهرة. ومنذ ذلك التاريخ بدأت المرحلة الثانية من العلاقات والتي أطلق عليها مرحلة تجميد التطبيع.

ثانياً ـ مرحلة تجميد التطبيع (٢١/٩/١٩٨٢ ـ ١١/٩/١٩٨٦):

قبل البدء في استعراض ملامح هذه المرحلة من العلاقات بين مصر وإسرائيل، لا بدّ من التوضيح أن حسني مبارك ليس شخصية جديدة على اليهود. فهو لم يهبط فجأة على الحكم بعد اغتيال السادات، بل أن الإسرائيليين كانوا يعلمون منذ سنوات أن السادات يهيىء أمامهم مبارك لخلافته. وهذا الأمر أكده السادات لبيغن قبل توقيع معاهدة كامب ديفيد، وفي معرض الحديث عن «الاستمرارية» في النظام المصري، كما أكده السادات لشمعون بيريز زعيم حزب العمل خلال لقاء تمّ بينهما عام ١٩٧٨ وبحضور مستشار النمسا برونوكرايسكي.

ومنذ ذلك الحين درس الإسرائيليون بدون شك شخصية حسني مبارك دراسة متعمقة، فقد أتيحت لمعظم المسؤولين الإسرائيليين فرصة التعرف عليه والتفاوض معه خصوصاً أنه قد حضر عشرات اللقاءات مع الإسرائيليين وشارك في كل الاجتماعات المهمة معهم، وقد زار فلسطين المحتلة مرتين في عهد السادات. وجد اليهود من خلال دراساتهم أن حسني مبارك لا يعارض عملية السلام التي قام بها السادات مع إسرائيل في خطوطها العامة الأساسية ولكنه ضد «بعض التفاصيل» و«الشروط» و«الظروف» التي تمت فيها هذه العملية. من ذلك مثلاً أنها تمت بمعزل عن العرب وأنها أعطت إسرائيل أكثر بكثير مما كان يجب أن تأخذه الدولة اليهودية.(٤)

(٤) نفس المصدر رقم ٣، الصفحة ١

لكن إسرائيل أرادت استباق أي تطورات، وفي الوقت نفسه تحدت مبارك كما فعلت مع سلفه وأرغمته على القبول بالتنازلات التي تريدها إسرائيل وإن كانت غير موجودة في المعاهدات. فبدأت تنفذ في الضفة الغربية المحتلة إجراءات هدفها الحقيقي ضم الضفة إليها رسمياً، ثم استولت على مساحة من الأرض (حوالي الكيلو متر مربع) وادعت أنها ملك لها وداخل أراضيها. وقامت ببناء فندق كبير عليها ومبانٍ سكنية ووضعتها تحت حماية قوات حرس الحدود بحجة تأمين سلامة حدودها (مشكلة طابا). وقطعاً لم تكن إسرائيل بحاجة إلى أرض طابا لتأمين حدودها لأن معاهدة السلام تؤمن كل أرض سيناء بالنسبة لإسرائيل بما فيها منطقة طابا، فلماذا إذن تريد إسرائيل أن تجعل من طابا مشكلة؟!.

من الملاحظ إتقان إسرائيل تماماً لفن المراوغة في المفاوضات فهي تحتفظ دائماً بمشكلة لا تحلها ضمن إطار المفاوضات حتى ولو كانت راضية عن نتائجها كمفاوضات كامب ديفيد مثلاً. وهدف هذا التخطيط السياسي هو الاحتفاظ بأسلوب المجادلات والمساومات وتبادل التهديدات بينها وبين البلد الآخر، فهي تؤمن بأن السلام مع أي بلد عربي لا يمكن أن يقوم ويستمر إلا إذا استسلم لمطالبها.(٥)

وهذا ما طبقته إسرائيل بالنسبة لمعاهدة السلام مع مصر. غير أن مبارك الذي يريد متابعة عملية السلام ولعب دور الوسيط بين العرب وإسرائيل لا يستطيع الرضوخ لكافة الشروط الإسرائيلية، إذ وجد نفسه محرجاً أمام بقية الدول العربية التي مدت الجسور معه، خاصة الملك حسين وقيادة المنظمة، اللذين أيدا التقارب مع مصر. فكثيراً ما كان النظام المصري يطرح مقولة «عودة الأراضي العربية المحتلة بالمفاوضات كما حدث مع سيناء» فكيف وإسرائيل تستمر في خلق المشاكل؟! ثم جاء الغزو اليهودي للبنان وإخراج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت وذبح فلسطينيي صبرا وشاتيلا، لتضرب اسفيناً في صرح العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية. فبدأ مبارك بالامتناع عن التعريض بمواقف

(٥) القبس، العدد ٤٨٤٥، الصفحة ١٣، ١٩٨٥/١١/٧

الدول العربية ومنع الصحافة المصرية من مهاجمة أي دولة عربية بما في ذلك ليبيا، وأمر بسحب السفير المصري من تل أبيب وتجميد عملية التطبيع مع إسرائيل. ولكنه لم يتجاوز الخطوط الإسرائيلية الحمراء والتي تعتبر إسرائيل أن الأقدام عليها أو على أي منها يشكل خرقاً لمعاهدة كامب ديفيد. فقد أوضحت اسرائيل أن قطع العلاقات الدبلوماسية أو إغلاق الحدود أو وقف التطبيع بين مصر وإسرائيل يعني أن مبارك قد خرق المعاهدة وبالتالي تستطيع إسرائيل أن ترسل قواتها من جديد إلى سيناء. ولهذا لوحظ أن كل تحركات الرئيس المصري وتصرفاته لم تشكل تجاوزاً لهذه الخطوط الحمراء، فمبارك لم يقطع العلاقات الدبلوماسية والحدود بقيت مفتوحة بين الطرفين (بل إنه سمح بإنشاء نقاط حدود جديدة) وبالنسبة لتطبيع العلاقات فقد اقتصر الأمر على تجميدها ريثما يتم تحقيق الشروط التي حددتها مصر في النقاط الثلاث التالية:

أ ـ التزام صريح من إسرائيل بسحب قواتها من لبنان وفقاً لجدول زمني معلن.

ب ـ إعلان إسرائيل وقف إقامة أية مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة وبناء الثقة مع سكانهما وعدم استفزازهما.

ح ـ حل مشكلة طابا.

وقد تفاوت تأثير انتكاس العلاقات بين مصر واسرائيل على عملية التطبيع من مجال إلى آخر. وفُسر هذا التفاوت برغبة مصر في تقليص إجراءات التطبيع من دون أن يؤدي ذلك إلى الدخول في مواجهة مع إسرائيل. ويمكن تحديد بعض الإجراءات التي تمثل أهم جوانب رد الفعل المصري على اسرائيل في عدة نقاط أهمها:

* اعتبرت مصر ـ رسمياً ـ أن الغزو الإسرائيلي للبنان إخلال صريح باتفاقيات كامب ديفيد. وأنه يهدد «الأمن المصري» الذي تعهدت إسرائيل بموجب معاهدة الصلح بالامتناع عن أي عمل يضر به. وتتحمل أمريكا مع إسرائيل مسؤوليته. ومن هنا كان القرار المصري بإلغاء مناورات «النجم الساطع» المشتركة بين القوات المسلحة

المصرية والأمريكية الذي يجمد بدوره مشروع المناورات العسكرية الإسرائيلية الأمريكية في المنطقة.

* تجميد علاقات التطبيع بين مصر وإسرائيل، والتي تنظمها بروتوكولات موقعة من الطرفين، وذلك في مجالات السياحة والثقافة والاقتصاد. وإغلاق جميع الأبواب في الأجهزة الحكومية أمام الإسرائيليين. مثال ذلك رفضت وزارة الخارجية المصرية الموافقة على حضور الفريق القومي الإسرائيلي لرفع الأثقال إلى القاهرة للاشتراك في بطولة العالم للناشئين التي نظمها الاتحاد المصري الذي أرسل بطاقة دعوة إلى الفريق الإسرائيلي قبل عملية تجميد التطبيع. وبررت الخارجية ذلك بقولها: «إنه في الوقت الذي تعمل فيه مصر للتقرب من الدول العربية والانفتاح الرياضي معها ستجيء زيارة الفريق الإسرائيلي لتنسف كل هذا».

* الإنخفاض المستمر في حجم العلاقات التجارية بين مصر وإسرائيل إلى درجة أن الواردات الإسرائيلية إلى مصر التي بلغت في شهر أيار (مايو) ١٩٨٢ (قبل الغزو بشهر) مليونين وأربعمائة ألف دولار هبطت في أيلول (سبتمبر) من العام ذاته إلى ثمانمائة ألف دولار.

* صوتت مصر - في الأمم المتحدة - إلى جانب جميع القرارات التي صدرت بإدانة إسرائيل بسبب غزوها للبنان أو مسؤوليتها عن مجازر صبرا وشاتيلا. وكانت من قبل تمتنع عن التصويت كما حدث عند عرض قضية ضم إسرائيل للجولان على الأمم المتحدة.

* أعادت مصر الاعتراف الذي كان السادات قد اسقطه بعد إبرام اتفاقيات كامب ديفيد بمنظمة التحرير الفلسطينية. وشرعت في إجراءات محادثات رسمية مع ممثلين لها، كما أكدت ما كان قد أسقطه السادات أيضاً على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني.

* عزل السفير الإسرائيلي في مصر وجميع زملائه من أعضاء السفارة عزلاً اجتماعياً وسياسياً كاملاً. وقد شكا السفير الإسرائيلي بأنه لم يعد في إمكانه - منذ أحداث

لبنان ـ أن يتحدث إلى شخص رسمي أو غير رسمي في مصر.

* سحب السفير المصري من تل أبيب.
* رفض جميع الاحتجاجات الإسرائيلية ضد ما تسميه حكومة بيغن بانتهاك مصر لمعاهدة الصلح واتفاقيات كامب ديفيد. وكذلك رفض المطالب الإسرائيلية بتنفيذ اتفاقيات تطبيع حان ميعاد تنفيذها[٦].
* قلصت السفارة المصرية في تل أبيب من عدد التأشيرات التي تصدرها لليهود من أجل زيارة مصر، فقد وصلت الزيارات السياحية الإسرائيلية إلى أدنى درجة لها (٢٠٠ سائح شهرياً) بينما كانت السفارة المصرية تعطي حوالي مئة تأشيرة دخول إلى مصر يومياً.
* أعطى مبارك تعليمات بالمماطلة في محادثات الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأجيل أي توقيع أو قرار حاسم إلى ما بعد الجلاء عن لبنان.
* أرسلت مصر فريقاً طبياً لمساعدة الجرحى الفلسطينيين واللبنانيين الذين أصيبوا خلال الغزو الإسرائيلي للبنان.
* أصدر وزير الثقافة المصري قراراً بمنع إسرائيل من الاشتراك في معرض القاهرة الدولي الثامن عشر للكتاب. وقد ساهم هذا القرار في نجاح المعرض إلى أقصى حد، حيث شاركت فيه ٥٥ دولة من بينها جميع الدول العربية عدا ليبيا واليمن[٧].
* رفضت الحكومة المصرية طلباً تقدمت به السفارة الإسرائيلية بالقاهرة للسماح للطلاب الإسرائيليين بالدراسة المنتظمة في الجامعات المصرية مقابل أن تقدم إسرائيل منحة لعدد من الطلاب المصريين الدارسين بأقسام اللغات الشرقية بكليات الآداب ودار العلوم بالجامعات المصرية للدراسة بإسرائيل[٨].

---

(٦) الوطن العربي، العدد ٣٠٥، الصفحة ٣٩.

(٧) القبس، العدد ٤٩٣١، الصفحة ١٨، ٢/٢/١٩٨٦.

(٨) القبس، العدد ٤٩٥٥، الصفحة ٢٠، ٢٦/٢/١٩٨٦.

لكن إعلان مصر عن تمسكها بمعاهدة السلام مع إسرائيل يفرض حدوداً على رد الفعل المصري في مجال التطبيع. ولذلك، كان واضحاً أن المجالات التي وصل فيها التطبيع إلى درجة متقدمة لم يشملها رد الفعل المصري وأهمها مجال الزراعة بعد أن قامت روابط قوية بين قطاع الزراعة الإسرائيلي ونظيره المصري، فقامت وفود وزارة الزراعة الإسرائيلية بزيارة القاهرة لبحث التعاون المشترك في مجالات تصنيف وتعليب وتسويق المنتجات الزراعية، والتعاون في ترشيد الزراعة، ووقاية النباتات، ومقاومة الآفات. وفي الوقت نفسه لم يتخذ أي إجراء مصري تجاه استيراد السلع الإسرائيلية التي تدخل الأسواق المصرية مثل البيض، والدواجن، والموز، والتفاح، والشيكولاته، والورق، والأسمنت. إلا أنه لوحظ أن مستوردي هذه السلع ـ وهم من القطاع الخاص ـ قاموا من تلقاء أنفسهم بتقليص الكميات المستوردة من هذه السلع.

أما موضوع بيع البترول المصري لإسرائيل فلم تتخذ الحكومة المصرية أي إجراء بخصوصه ـ رغم المطالب الشعبية بوقف تصدير البترول المصري لإسرائيل والذي تستغله اسرائيل وقوداً لدباباتها الغازية ـ واقتصر الإجراء المصري على رفع سعر البترول المصدر لإسرائيل بما يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ سنتاً للبرميل حسب نوعيته.

وقد ردت إسرائيل على خطوات مصر هذه فاتهمتها باستغلال أزمة لبنان لعرقلة إجراءات التطبيع، فتقول صحيفة «يديعوت احرنوت» الوثيقة الصلة بمكتب مناحيم بيغن «إن مصر لا تريد الدخول في محادثات معنا بشأن التطبيع أو غيره قبل أن نلتزم بشروطها في الانسحاب من لبنان والاعتراف بتقرير المصير الفلسطيني. أما نحن فيجب ألا نستعطفها لتلبية شروطها لأن الاستعطاف ليس الرد الملائم على الوقاحة. فما تطلبه مصر يتناقض مع اتفاقيات كامب ديفيد كما أن إسرائيل ليست دولة هزمها المصريون لكي تخضع لإنذارهم»(٩).

(٩) المجلة، العدد ١٣٨، الصفحة ٢٨، ٢/١٠/١٩٨٢.

ثالثاً ـ مرحلة الإنفراج (١١/٩/١٩٨٦ ـ ...):

لم تخرج العلاقات بين الجانبين من طور الجمود الشديد إلا بعد الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٨٤ حيث تسلمت السلطة في اسرائيل حكومة ائتلافية بزعامة شمعون بيريز زعيم حزب العمل. فقد سارع بيريز إلى مخاطبة مناطق الإهتمام الرئيسية التي تعني مصر ـ كالانسحاب من لبنان ـ وإحياء المساعي الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة بين العرب وإسرائيل، وتسوية النزاع الثنائي حول شريط طابا. وأخذ الوزراء الإسرائيليون يتوافدون على مصر الواحد تلو الآخر، وفي النهاية، استطاع بيريز إعادة الحرارة إلى خط العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، مع أن إسرائيل لم تتم انسحابها من لبنان، ولا تنوي أن تفعل، كما بقيت الحكومة الإسرائيلية على خططها في زيادة الاستيطان والمستوطنات في الضفة والقطاع. والشيء الوحيد الذي تم إنجازه من الشروط المصرية هو إحالة مشكلة طابا إلى هيئة تحكيم دولية ملزمة، وحتى هذه الموافقة ارتبطت بشروط عديدة أخلت بسيادة مصر واستقلالها. وأبرز هذه الشروط:

إعادة السفير المصري إلى إسرائيل، والاتفاق على جدول زمني لتنفيذ الاتفاقات المعقودة بين إسرائيل ومصرفي مجالات التجارة والمواصلات والطيران المدني والثقافة والحوار السياسي. وبالرغم من الحكم على سليمان خاطر بالسجن المؤبد مع الأشغال ثم «قتله»، فإن الحكومة الإسرائيلية أصرت على تلقي تقرير مفصل من القاهرة عن حادثة مقتل الإسرائيليين السبعة في سيناء، ومعاقبة رؤساء سليمان خاطر، والحصول على تعويضات مالية تدفع لعائلات قتلى سيناء.

ومن بين شروط الحكومة الإسرائيلية أيضاً: المحافظة على حرية الوصول إلى طابا مهما كانت نتائج التحكيم ووضع ترتيبات أمنية خاصة بذلك وإيجاد تسوية تتعلق بالمنشآت التي أقامتها إسرائيل في طابا، ومنع كل من الطرفين لأي نشاط ارهابي ضد الطرف الأخر ومواطنيه، وتجنب الدعاية المعادية لبعضهما، وإتاحة الفرصة للطرف الآخر للظهور أمام وسائل الإعلام للطرف الأول بحرية مطلقة. والأهم هو اعتبار كل هذه الشروط تشكل «اتفاقية رزمة» للقبول بالتحكيم حول طابا، بمعنى أن يبدأ تنفيذها

كلها ـ بحذافيرها وبصورة شاملة ـ فور التوقيع على صك التحكيم.

أما الأدهى بين الشروط كلها فهو شرط قبول مصر بتفتيش وفود عسكرية إسرائيلية لسواحلها بحجة البحث عن غواصة غرقت قرب سواحل كريت قبل ١٨ سنة، وتفتيش وفود أخرى لأنحاء سيناء بحجة البحث عن جثث جنود إسرائيليين فقدوا منذ حرب ١٩٧٣. ومع أن الترحيب المصري بقرار الحكومة الإسرائيلية جاء خجولاً بعض الشيء وأن وزير خارجية مصر الدكتور عصمت عبد المجيد انتقد هذه الشروط أمام مجلس الشعب المصري يوم ١٩ يناير ـ وأمام لجنة الشؤون الخارجية في المجلس تحديداً ـ واعتبر أن بعض هذه النقاط لا يرتبط ارتباطاً مباشراً بمشكلة طابا أو بوسائل حلها، إلا أن الحكومة المصرية ـ ربما نتيجة لضغوط لا تستطيع مقاومتها ـ قبلت فعلاً بهذه الشروط، وبدأت بتنفيذها وخصوصاً مسألة تفتيش السواحل المصرية وسيناء. وفي الوقت نفسه طالبت إسرائيل مصر وعلى لسان وزير الخارجية الإسرائيلي ـ في ذلك الوقت ـ إسحق شامير بوضع حد للانتقادات التي توجهها صحف مصر إلى إسرائيل «بالطرق التي تراها الحكومة المصرية مناسبة» لأن «الصحافة مازالت مناهضة لإسرائيل».

لم يكن تنفيذ الحكومة المصرية لطلبات إسرائيل هذه مستغرباً وخاصة عند المصريين، إذ أن الرئيس مبارك نفسه، أعلن مراراً تمسكه باتفاقيات كامب ديفيد وبمعاهدة السلام مع إسرائيل «لأن مصر تحترم كلمتها وتوقيعها»[١٠].

ونتيجة لذلك، عقد بيريز اجتماعاً مع الرئيس المصري في الإسكندرية يومي ١١و ١٢ سبتمبر ١٩٨٦ وكان ذلك الاجتماع بمثابة أول مؤتمر قمة يعقد بين زعيمي البلدين خلال خمس سنوات. ودافع الرئيس حسني مبارك بقوة عن معاهدة السلام في المنتديات المحلية والخارجية، مثل مؤتمر القمة الإسلامي الخامس الذي عقد في الكويت (يناير ١٩٨٧). والأهم من كل هذا الإجراءات التي اتخذها نظام مبارك لإعادة الدفء إلى أجواء العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل والتي كان منها:

(١٠) القبس، العدد ٤٩٣٥، الصفحة ٣٥، ١٩٨٦/٢/٦.

* عودة العلاقات الدبلوماسية إلى سابق عهدها، وذلك بتعيين القائم بالأعمال المصري في تل أبيب (محمد البسيوني) سفيراً جديداً لمصر في إسرائيل.

* أصبحت الاتصالات الجوية الهاتفية المباشرة بين الطرفين عادية.

* ازدياد حجم السياحة الإسرائيلية في مصر (زار أكثر من ٤٠ ألف إسرائيلي مصر خلال شتاء وربيع عام ١٩٨٦).

* تبادل الزيارات الرسمية بين الجانبين، وكان أهمها زيارة الدكتور عصمت عبد المجيد ـ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري ـ لفلسطين المحتلة.

* مشاركة إسرائيل في سوق القاهرة الدولي.

* حضور وفد من الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم الذي يترأسه مبارك مؤتمر حزب العمل الإسرائيلي.

* استبعاد معارضي التطبيع من الحياة السياسية المصرية، ومثال ذلك إسقاط سعد محمد أحمد وزير العمل المصري السابق والرئيس الحالي لاتحاد نقابات عمال مصر من قوائم ترشيحات الحزب الوطني لمجلس الشعب وذلك لكونه من أشد المعارضين لتطبيع العلاقات مع الهستدروت الإسرائيلي ورفضه أكثر من زيارة لفلسطين المحتلة[١١].

* التهنئة التي وجهها الرئيس المصري لرئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز بمناسبة ما يسمى «عيد استقلال إسرائيل»، وإرساله مندوب عنه لحضور الحفل الذي أقامه موشيه ساسون (السفير الإسرائيلي في مصر) بهذه المناسبة كما حضر عدد من الوزراء المصريين.[١٢]

---

(١١) القبس، ١٩٨٧/٣/١٣.

(١٢) الأرض، العدد ١٦، الصفحة ٩، ١٩٨٥/٥/٧

* تمّ التوصل إلى تجديد التعاون في المجالات الصحية والاقتصادية والسياحية وهي المجالات التي جمدت في المرحلة السابقة.

في ضوء هذه العلاقة مع إسرائيل، يبقى السؤال هو: ماذا عن احتمالات المستقبل المتعلقة بالعلاقات المصرية ـ الإسرائيلية؟ وما الذي يمكن أن يطرأ على هذه العلاقات من تبدل؟ وأي دور ستلعبه مصر على صعيد المنطقة؟ الأجابة عن هذه التساؤلات تستدعي إبداء الملاحظات التالية:

١ـ رأينا أثناء رصد العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية بعد مقتل السادات، أن نظام مبارك قد سلك نفس الطريق وقدم ذات التنازلات التي كان السادات عازماً على تقديمها للكيان اليهودي. ولا يمتلك النظام المصري حالياً أية مكاسب عملية من وراء هذه التنازلات سوى قضية إخلاء سيناء التي يحاول حسني مبارك أن يجعلها جسراً توصله بالأنظمة العربية المترددة في السير على نفس النهج، مروجاً «أن الاعتماد على واشنطن والتفاهم مع إسرائيل هو الطريق إلى تحرير الأرض». ومن جانب آخر دعت الزعامة المصرية إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية بدون شروط مسبقة، أي بدون التعرض لاتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل وهذا يعني أن مصر ملتزمة بالسير في تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

٢ـ حسني مبارك يريد متابعة عملية السلام، ولكن السلام الذي يفهمه يختلف عن السلام الذي يفهمه الإسرائيليون في عدة أمور، خصوصاً ما يتعلق بالتمثيل الفلسطيني في مباحثات المؤتمر الدولي المقترح وحضور الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وخاصة الاتحاد السوفياتي، ووضع مدينة القدس التي تصر إسرائيل على عدم التنازل عنها.

٣ـ النظام المصري الملتزم بكامب ديفيد وغير المستعد للقتال كما هو الحال خلال عام ١٩٧٣ (وضع القوات في سيناء ـ نقص المعدات الحربية ـ نقص التدريب ـ فقدان الحافز) ليس طرفاً عسكرياً في أي نزاع مع إسرائيل. بل هو طرف سياسي.

٤ـ إذا كان النظام المصري غير مستعد لخوض الحرب العسكرية ضد إسرائيل، إلا أنه مستعد للعب دور «الوسيط» لحل المشاكل بين العرب والإسرائيليين. وقد أكد مبارك بنفسه هذا عندما قال في مقابلة صحفية مع جريدة السياسة الكويتية «عودة مصر إلى العالم العربي عودة حتمية... وقد أكدت ذلك للأوساط الأجنبية بما فيها إسرائيل. لكن قرار السلام أصبح ضمن دستور مصر... دعونا نستخدم مصر كطرف مغاير في سياسته عن السياسة السائدة في العالم العربي. هناك من كان يرغب بالحوار مع إسرائيل عبر الاتحاد السوفياتي أو عبر أمريكا، فلماذا لا يكون هذا الحوار مع إسرائيل عبر مصر؟ نحن أفهم بقضايانا العربية وأفهم بما نريد. ليعتبرنا العالم العربي دولة أجنبية تريد إحلال سلام شامل في منطقة فرصتها مع السلام ضرورة».[١٣] لذلك حرص مبارك على إقامة علاقات جديدة مع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بهدف إقامة حوار فلسطيني ـ إسرائيلي. كما ظهر مبارك وكأنه يقف مع عودة التضامن العربي، فكرر أكثر من مرة أن مصر عربية، وأن عروبة مصر لا شك فيها، وأن التضامن سيتحقق في أي وقت. ورحب بمبادرة قمة فاس واستقبل مبعوثين من المغرب والأردن والعراق والكويت والسعودية والجزائر ودول الخليج، كما قدم مساعدات عسكرية لصدام حسين.

٥ـ ويبقى السؤال: ما الذي يمكن أن يطرأ على العلاقات المصرية الإسرائيلية من تبدلات؟ هنا ننوه إلى أن استمرارية هذه العلاقات لا تتأثر إلى حد كبير بمن يحكم مصر، لأن مصر مكبلة بالاتفاقية والمعاهدة ولا تستطيع إلغاءها وإلا خسرت سيناء مرة أخرى. ولكن الوضع يبقى يعتمد على من يحكم إسرائيل وإلى أي مدى يمكن تحقيق تسوية شاملة في الشرق الأوسط تقبل بها بقية الأطراف العربية، وبخاصة الفلسطينيون. صحيح أن الليكود والعمل متفقان على مبدأ المفاوضات المباشرة ولكن العمل يناور على عقد هذه المفاوضات تحت مظلة المؤتمر الدولي الذي يقترحه العرب.

(١٣) نفس المصدر رقم ٣، الصفحة ٥

العلاقات الإسرائيلية - الأردنية

يعتبر الملك حسين القائد العربي الوحيد الذي يبدي استعداداً لإجراء مفاوضات علنية مع الكيان اليهودي، فهناك تجارب في الماضي تؤكد أن الملك أبدى موافقته على إجراء المباحثات العلنية، لكن لهذا السبب أو ذاك كان يتراجع عن قراره في اللحظة الأخيرة. ويبدو أن عدم إقدامه على إجراء مفاوضات علنية ومباشرة مع إسرائيل، وفر له البقاء على رأس السلطة منذ ٣٦ عاماً.

لا تكمن مشكلة الملك في عدم قدرته الفنية على إجراء المباحثات العلنية مع اليهود، إذ يقوم بلقاء الزعماء الصهاينة بصورة منتظمة منذ عشرات السنين. لكن مشكلته تكمن بعدم قدرته على إعادة الضفة الغربية من خلال هذه المفاوضات. فقد كشف موشيه ديان في أعقاب اجتماع عقده مع الملك حسين في السبعينات النقاب عن أنه بالإمكان التوقيع على اتفاقية سلام مع الأردن خلال ٢٤ ساعة وذلك إذا تخلت إسرائيل عن الضفة الغربية. ولكن إسرائيل لم تكن على استعداد لإعطاء الضفة للأردن، ولا تزال كذلك إلى اليوم. ولذلك لم تطرأ تطورات على مواقف الملك حسين الذي قال في اللقاء الأخير الذي عقده مع إسرائيليين (١٩٨٧/١/٢٠) بأنه إذا ما وعدته «إسرائيل» بتسليمه الضفة الغربية كاملة كما سلمت شبه جزيرة سيناء للرئيس المصري فإنه يستطيع توقيع اتفاقية سلام منفردة. ولكن إذا ما طلب منه التنازل ولو حتى عن متر واحد من أراضي الضفة الغربية فسيكون بأمس الحاجة لمظلة دولية، أو دعم دولي وما شابه ذلك من مفاهيم وألقاب.

حاول شمعون بيريز باذلاً قصاري جهده تحقيق ما يصبو إليه الملك حسين - بالطبع ليس في مجال الانسحاب الكامل - بل بمحاولة إضفاء مظلة دولية على المفاوضات المباشرة التي قد تحدث بين الطرفين والتي سيكون الملك حسين ملزماً بإبداء تنازلات إقليمية فيها. واختلف الجانبان حول الأطراف التي يمكن أن تشارك في الغطاء الدولي، فقد طالبت الدول العربية بمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ومنها بطبيعة الحال الاتحاد السوفياتي والصين بينما رفضت اسرائيل مشاركة الاتحاد

السوفييتي والصين إلا إذا أعادا علاقاتهما الدبلوماسية مع إسرائيل وسمحت روسيا بهجرة اليهود السوفيت. وحتى إذا ما تمّ التوصل إلى صيغة مشتركة لعقد المؤتمر الدولي لحل مشكلة ما يسمى الشرق الأوسط، فمن المشكوك فيه قيام الملك حسين بخطوة حاسمة، ويعود ذلك لعدة أسباب:

أ- لا يوجد سبب ملح الآن يدعوه إلى المشاركة في مفاوضات سياسية غير مضمونة النتائج. ولا يوجد أي سبب يحدوه للقيام بذلك. إذ لا يخضع لوضع حربي، وعملياً يوفر له التعايش مع إسرائيل أفضليات كثيرة أهمها تمتع الأردن بنفوذ كبير في الضفة الغربية من خلال الرواتب والتعيينات، خصوصاً عندما تروج التجارة من على جانبي النهر وعبر الجسرين. ويدرك الملك حسين أيضاً أنه إذا لم تحدث تحركات سياسية خلال العام الحالي، فستمر فترة جمود سياسي قد تتجاوز ثلاث سنوات وذلك بسبب الانتخابات الأميركية واستبدال السلطة في الولايات المتحدة. ويفضل الملك الأردني سياسة التوازن الحالي على الدخول في مغامرة المباحثات السلمية التي سيطالب أثناءها بإبداء تنازلات كبيرة.

ب- لا توجد أغلبية في الحكومة الإسرائيلية تؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام ولا إجراء تنازلات إقليمية في الضفة الغربية؛ كما تطالب جميع الدول التي ستشارك بالمؤتمر الدولي للسلام، وكما يطالب الملك حسين نفسه الذي قال عند زيارته العاصمة البريطانية (أبريل ١٩٨٧): «سيتوجب على إسرائيل الانسحاب من جميع المناطق، باستثناء تعديلات حدودية طفيفة». لذلك من الصعب القول - بناء على معرفتنا بطابع تفكير الملك حسين - بأنه سيراهن على المشاركة في مفاوضات مع إسرائيل في الوقت الذي لا يضمن فيه موافقة الحكومة الإسرائيلية على إعطاء الأردن الإشراف على إدارة شؤون السكان بينما تشرف إسرائيل على الشؤون الأمنية للضفة الغربية (مشروع بيريز).[١٤]

---

(١٤) صوت البلاد، العدد١٣٢، الصفحة ١٢، ١٩٨٧/٦/٢٤

جـ ـ سيقف سكان المناطق المحتلة والعالم العربي أجمع وراءه فقط إذا ما أدركوا أنه يستطيع الحصول على جميع المناطق. ولذلك، في اللحظة التي يبدأ الملك حسين بتنفيذ الدور الذي رسمه له مشروع بيريز، سيجد نفسه هدفاً للانتقادات والتساؤلات التي تجعل العثور على فلسطينيين للمشاركة بالوفد الأردني ـ الفلسطيني أمراً صعباً.

إذن، كلا الجانبين (الإسرائيلي والأردني) غير مؤهل لإبداء تنازلات كبيرة قد تؤدي بهما إلى التوصل فعلاً لتسوية سياسية، وحتى يتم كسر الجمود في سبيل تحقيق اتفاقية سلام بين إسرائيل والأردن، يستمر الملك في إرساء دعائم نفوذه في الضفة الغربية من خلال سلسلة من الإجراءات التي تم رصد بعض منها:

* أصدرت لجنة الأمن الاقتصادي الأردنية قراراً بإعادة فتح جميع البنوك التي كانت تعمل داخل الأرض المحتلة قبل الاحتلال. وبالفعل تحرك رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة ـ عمان وقام بعدة زيارات للأرض المحتلة أسفرت عن إعادة فتح فرع البنك في مدينة نابلس، وما تزال المفاوضات جارية مع السلطات الإسرائيلية للسماح بفتح بقية الفروع.[١٥]

* إجتذب معرض التكنولوجيا الزراعية الذي يقام كل سنتين في تل أبيب والذي فتح أبوابه في سبتمبر ١٩٨٦ عدداً كبيراً من المشتغلين بالزراعة في الدول الشرقية والدول العربية. فمن بين الأربعة آلاف زائر أجنبي، لوحظ وجود نحو ١٥٠ مزارعاً من جنوبي لبنان، وزواراً من المغرب والأردن ودول عربية أخرى. وظل هذا الحضور محصوراً في نطاق السرية حيث تتم المعاملات من خلال رجال أعمال من الضفة الغربية المحتلة. وقد أكد رافي جليك منظم المعرض أن المشترين الأردنيين تقدموا بطلبات شراء وصلت قيمتها إلى مليوني دولار[١٦]

(١٥) الأنباء، العدد ٣٨٤١، السنة ١١، الصفحة ١، ١٩٨٦/٩/٢

(١٦) الوطن، العدد ٤١٦٨، السنة ٢٥، الصفحة ١، ١٩٨٦/٩/٢٧

* في خطوة على طريق عودة الأردن للاضطلاع بشؤون الأراضي المحتلة، تمّ إرسال بعثة من شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية (عالية سابقاً) إلى الضفة الغربية وذلك لفحص إمكانية افتتاح مكتب للشركة في القدس العربية وإنشاء خطوط لحافلاتها عبر جسري نهر الأردن كي تنقل مواطني الضفة إلى المطارات الأردنية. وضمت البعثة الأردنية منيب طوقان مدير إدارة مطار عمان، وعدنان المفتي مدير شركة أتوبيسات الجيت، إضافة إلى رجل الأعمال أسامة فادا.[١٧]

* أرسل شمعون بيريز وزير خارجية الكيان اليهودي مبعوثة (إيلي شفاير) إلى الأردن لمقابلة المسؤولين الأردنيين، وقد توصل الجانبان إلى اتفاق فني للتعاون في مجالات مختلفة من بينها إقامة مشروعات اقتصادية مشتركة في وادي عربة وكذلك فتح ميناء حيفا للصادرات الأردنية. وقد أكد المليونير السعودي عدنان خاشقجي والذي كان وسيطاً بين الجانبين موضوع هذا الاتفاق.[١٨]

* تمّ الاتفاق بين السلطات الأردنية والإسرائيلية على إقامة اتصالات هاتفية مباشرة بين الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة وذلك عن طريق مركز آلي للاتصالات تمت إقامته في لندن. وكان من المستحيل الاتصال تليفونياً من فلسطين المحتلة بأي بلد عربي باستثناء مصر.[١٩]

* توجه وفد من أطباء الأسنان الأردنيين برئاسة الدكتور وليد مرقا رئيس نقابة أطباء الأسنان الأردنيين، إلى القدس المحتلة للاشتراك في مؤتمر لجراحة الأسنان. وهذه أول مرة يتوجه فيها وفد رسمي أردني إلى القدس منذ احتلالها.[٢٠]

---

(١٧) الأنباء، الصفحة ٢٢، ١٩٨٧/١/٢
(١٨) الملف، المجلد ٣، العدد (٣٥/١١) فبراير ١٩٨٧، الصفحة ١٠٤٥
(١٩) الوطن، الصفحة ١، ١٩٨٧/٧/١٨
(٢٠) الوطن، العدد ٤٤٦٣، السنة ٢٦، الصفحة ١، ١٩٨٧/٧/٢٤

العلاقات الإسرائيلية ـ المغربية

أراد الملك الحسن الثاني من لقائه العلني مع رئيس وزراء إسرائيل ـ شمعون بيريز ـ في قصر إيفران تقديم المساعدة لتخفيف شعور الرئيس المصري حسني مبارك بالعزلة في العالم العربي، وتشجيع الملك حسين على المضي قدماً في مبادراته السلمية. وإذا كان اجتماع بيريز ـ الحسن جاء محصلة لجهود فائقة السرية بذلتها إسرائيل والمغرب لأجل تحسين العلاقات بينهما، إلاّ أن إصرار الملك المغربي على جعل مشروع قمة فاس لعام ١٩٨٢ أساساً لإحلال السلام بين العرب وإسرائيل ورفض بيريز التزحزح عن «لاءاته» جعل من لقاء القمة هذا عاجزاً عن إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. فقد قال بيريز للحسن الثاني أنه لا يعترف بـ (م. ت. ف) وليس في نيته الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بالكامل.

غير أن هذا الفشل لم يثنِ الملك المغربي عن الاستمرار في تحركاته نحو إسرائيل، وهدفه من هذا واضح. فهو يريد الحصول على المزيد من المساعدات الأمريكية للمغرب الذي يعاني من ضغوط ومصاعب اقتصادية كثيرة، كما أنه يتطلع إلى انضمام المغرب إلى السوق الأوروبية المشتركة. ولذلك، شهدت الاتصالات واللقاءات المغربية الإسرائيلية تطوراً ملحوظاً من حيث التركيز على التعاون الزراعي وتبادل الوفود الرسمية والفرق الشعبية وتنشيط حركة السياحة بين البلدين.

وفيما يلي بعض الإجراءات التي توضح المدى الذي وصل إليه تطبيع العلاقات المغربية الإسرائيلية:

* قام نائب وزير الزراعة الإسرائيلي (إبراهام كاتس عوز) بزيارة رسمية للمغرب على رأس وفد ضم يتسحق بيرتس ـ عضو الكنيست ـ ومدير عام شركة اغرسكو لتصدير الحمضيات. وقد استغرقت الزيارة التي تمت في ٣ حزيران ١٩٨٦ أربعة أيام، التقى الوفد خلالها عدداً من المسؤولين المغاربة وفي مقدمتهم وزير الزراعة. وتناولت المباحثات التعاون الثنائي بين الجانبين في المجال الزراعي، وسبل تنسيق المواقف تجاه

السوق الأوروبية المشتركة، ولا سيما في مجال تصدير المنتجات الزراعية إلى دول السوق.[21]

* اتفق الجانبان على تنظيم رحلات سياحية من إسرائيل إلى المغرب عن طريق إسبانيا. وقد بدأت الوفود السياحية بالتدفق على المغرب ابتداء من ٢١ أيار ١٩٨٦، حيث قامت ثلاث «كاتب سياحية من تل أبيب وأسدود بتوزيع إعلانات سياحية تدعو فيها الإسرائيليين الراغبين بزيارة المغرب الإسراع بتسجيل أسمائهم وحجز أماكن سفر لهم. وقامت هذه المكاتب بتنظيم وإعداد الرحلات السياحية حيث يستطيع المسافرون الحصول على تأشيرة الدخول إلى المغرب من القنصل المغربي لدى إسبانيا وذلك فور وصول المجموعة السياحية إلى أسبانيا.[22]

* وجهت الحكومة المغربية دعوة لوزير النقل الإسرائيلي حاييم كورفو لحضور مؤتمر النقل الدولي الذي عقد في مدينة فاس. وهذه أول مرة يدعى فيها وزير إسرائيلي للمشاركة في مؤتمر دولي ينظم في دولة عربية.[23]

* إشترك المغرب في معرض التكنولوجيا الزراعية الذي أقيم في تل أبيب خلال شهر سبتمبر عام ١٩٨٦.

* قام وفد ضم أربعة من رجال الأعمال المغاربة المتخصصين في الزراعة بجولة لمدة أسبوع في فلسطين المحتلة (١/٣/١٩٨٧). وقد شملت الجولة زيارة منشآت زراعية متخصصة في تربية الطيور والأبقار وبعض المشروعات الزراعية.[24]

* شاركت فرقة الفلكلور المغربي المسماة «جوقة الموشحات الأندلسية» والتي تضم ٣٠ شخصاً في المهرجان الغنائي الإسرائيلي الذي أقيم في عين الديب وذلك في إطار

(٢١) الأرض، العدد ٢٢ ـ ٢٣، الصفحة ٥٠، ٢١/٨/١٩٨٦.
(٢٢) الرأي العام، الصفحة ١، ٢٦/٣/١٩٨٦.
(٢٣) القبس، العدد ٥١٢٤، السنة ١٥، الصفحة ١، ١٧/٨/١٩٨٦.
(٢٤) الأنباء، العدد ٤٠١٨، السنة ١٢، الصفحة ١، ٢/٣/١٩٨٧.

احتفالات عيد الفصح اليهودي. وقد أعدت الفرقة نشيداً خاصاً اسمه «نشيد السلام» بمناسبة زيارتها لإسرائيل.(٢٥)

* أجرى السفير المغربي في واشنطن (محمد برجاح) استقبالاً رسمياً خاصاً منح فيه باسم الملك الحسن الثاني السيدة ليليان شالوم (التي كانت رئيساً للاتحاد السفارادي الأمريكي) وسام الفخر تقديراً على جهودها الضخمة من أجل «تقريب القلوب بين الطائفتين اليهودية والعربية». وقد حضر حفل الاستقبال (٢٦/٤/١٩٨٧) أعضاء من الكونغرس ورؤساء منظمات يهودية في الولايات المتحدة إضافة إلى بعض الصحفيين الإسرائيليين الذين يدعون للمرة الثالثة إلى منزل السفير برجاح.(٢٦)

وهكذا يواكب الحكام العرب مسيرة التطبيع بخطوات عملاقة تبشر بالخير للأمة العبرية، وليس للأمة الإسلامية فيا ليت الملك الحسن الثاني يقرأ القرآن الكريم ـ الذي تعمد شمعون بيرز إهداءه نسخة منه مطعمة باللؤلؤ بمناسبة ذكرى ميلاده ـ حتى يعلم ما يكنه اليهود من حقد وخبث ليس على الإسلام فحسب وإنما على البشرية جمعاء.

استمرار الرفض الشعبي للتطبيع

بعد مرور ثماني سنوات على توقيع معاهدة السلام التاريخيّة بين مصر وإسرائيل، لا تزال العلاقات بين البلدين هشة. والآمال الإسرائيلية الخاصة بتحقيق علاقات واسعة النطاق بين إسرائيل ومصر في المجالات التجارية والسياحية والثقافية لم تتحقق. وإذا كان اليهود يلقون باللائمة على البيروقراطية المصرية بسبب تدني التبادل السياحي والتجاري، إلّا أن المراقبين والمحللين يرون أن رفض الشعب المصري للصلح مع اليهود يقف وراء فشل التطبيع بين الحكومة المصرية وإسرائيل. وهناك الكثير من الأدلّة التي تؤيد هؤلاء المراقبين في هذا الاستنتاج وقد أوردنا بعضاً منها في الفصل السابق.

---

(٢٥) القبس، العدد ٥٣٣٣، السنة ١٦، الصفحة ١، ١٨/٣/١٩٨٧.
(٢٦) الملف، المجلد الرابع، العدد (٣٨/٢)، أيار ١٩٨٧، الصفحة ١٨٣.

وبالرغم من المحاولات الحثيثة التي بذلتها إسرائيل للتخفيف من الضغط الشعبي المصري والتهديدات التي أطلقها حسني مبارك عبر وسائل إعلامه وأنه سيقوم بقمع هذه المشاعر بشكل «مخيف وخطير» إلاّ أن الشعب المصري المسلم ما يزال يقف حجر عثرة في طريق استباحة اليهود لأرض مصر. فقد كشف تقرير أعدته السفارة الإسرائيلية بالقاهرة عن أن جميع النقابات المهنية في مصر، وبخاصة نقابتي الأطباء والمحامين لا تزال من أشدّ الرافضين لفكرة تطبيع العلاقات. أمّا بالنسبة للمركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة فقد أصبح مهدداً بالإغلاق أمام المقاطعة الشاملة التي يواجه بها. إذ لم يلتحق به أي طالب ـ رغم الإعلان عن كون الدراسة به بالمجان ـ ويوفر منحاً دراسية للخارج لِمَن يلتحق به.(٢٧)

ورغم تغيير إسرائيل لمدير المكتب السياحي الإسرائيلي في القاهرة ثلاث مرات في محاولة لتنشيط حركة السياحة بين البلدين، إلاّ أن الشعب المصري المسلم لم يعبأ بالدعاية اليهودية التي تحاول دفعه لزيارة الأرض المغتصبة. ونظراً لعدم تدفق السياح المصريين على فلسطين المحتلة، فقد اتّخذت السلطات الإسرائيلية قراراً بإقفال مكتبها السياحي ولم يبق من موظفيه سوى سكرتيرة واحدة للرد على المكالمات الهاتفية وهي بواقع مكالمة واحدة في الشهر.(٢٨)

وهكذا يبرهن الشعب المسلم في مصر، على أن الشعوب العربية والإسلامية لن ترضخ لليهود ولن تمد يدها للقتلة والجزارين مهما كان إرهاب الأنظمة الحاكمة.

---

(٢٧) كل العرب، العدد ١٨٥، الصفحة ٤٠، ١٢/٣/١٩٨٦.

(٢٨) كل العرب، العدد ١٨٣، الصفحة ١٨، ٢٦/٢/١٩٨٦.